AL-MOHASIBOON
العدد (٢٧) فبراير ٢٠٠٤ - السنة العاشرة

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

- ندوة التحكيم التجارى في دولة الكويت
- اختتام الدورة التأهيلية الخاصه بإمتحان القيد
- جهود مكثفة لإقرار بدلات المحاسبين

- تكلفة رأس المال - دراسة وتحليل.
- إجراءات تنفيذ برنامج الضمان النوعى لتقييم أداء دائرة التدقيق.
- الميزانية العامة لدولة الكويت. وموازنة البرامج والاداء.
- قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنه المصرفية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الإفتتاحية

أعياد يملؤها الأمل

تأتي أعياد الكويت هذا العام في ظروف دولية جديدة قد طرأت على العديد من النواحي السياسية والاقتصادية، يأمل العالم منها تحقيق الكثير من الايجابيات وتطوير العلاقات الدولية لتخفيف التوتر والصراعات، ومن ثم المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي والثقافي وغيرها من تلك الأهداف التي تصبو إليها البشرية جمعاء تحقيقاً لطموحاتها في التقدم والازدهار.

ونجد من أهم تلك التغييرات التي طرأت وحملت معها هذا التفاؤل بالمستقبل هو انكسار قوي الشر المتمثلة في نجاح التعاون الدولي بالقضاء على الارهاب وعلى رموزه الذين أساءوا الى جميع القوميات والأديان دون تفرقة، وكان من أهمها القضاء على النظام العراقي البائد والقبض على رئيسه المجرم وأعوانه الأشرار الذين طغوا في البلاد والديار تخريباً ونهباً فانتقم منهم الله سبحانه وتعالى أشد الانتقام.

ونحن إذ نستقبل أعياد بلدنا الحبيب بالاعتزاز والعرفان، فانه يملؤنا الأمل في تحقيق المزيد من الطموحات والانجازات لبلدنا الحبيب التي تعم بخيرها وازدهارها على جميع أفراد المجتمع، كذلك الأمل في تحقيق المزيد من الانجازات على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى الصعيد العربي والدولي لما في ذلك من تقدم للجميع.

والله الموفق،،،

رئيس التحرير

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد

العـــدد (٢٧) - السنة العاشرة
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

رئيس هيئة التحرير
The Editor-in-Chief
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

سكرتير التحرير
Editing Secretary
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيئة التحرير
The Board of Editors
يوسف ابراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
محمد حمود الهاجرى
Mohammad H. Al-Hajri
عبدالعزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

أخبار الجمعية .....(4)
- ندوة التحكيم التجاري في الكويت.
- جهود مكثفة بشأن المطالبة بإقرار بدلات المحاسبين.
- المشاركة في الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين.
- عقد لقاء مع معالي وزير التجارة والصناعة حول جميع الأمور المتعلقة بالمهنة.
- المشاركة في أعمال ورشة عمل هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.

اعضاؤنا الجدد .....(10)

أخبار هيئة المحاسبة لدول مجلس التعاون.....(11)
- اجتماع هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة
دولة الكويت - فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف ٤٨٤١٦٦٢ - ٤٨٤٩٧٩٩
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kaaa.net

الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٤٨٤١٦٦٢ - ٤٨٤٩٧٩٩

Advertisements
Agreements in this regared should be
made with the management of
Kuwaiti Association of Accountants
and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799

Issue No. (27) - Year 10
A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
Chairman رئيس مجلس الادارة

عبد اللطيف أحمد عبد الله الاحمد
Abdullatif A. Al-Ahmad
Vice-Chairman نائب الرئيس

صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa
General Secretary أمين السر

يوسف إبراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
Treasurer أمين الصندوق

محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al-Hajri
Board Member – عضو مجلس الإدارة

عبد العزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
Board Member – عضو مجلس الإدارة
الأمين العام المساعد للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

ناصر خليف العزي
Naser Khalif Al-Anizi
Board Member – عضو مجلس الإدارة

يوسف خالد النويف
Yousif Khalid Zaid Al-Nuwaief
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
Board Member – عضو مجلس الإدارة

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، وهي غير مسؤولة عما ينشر من آراء

محطات مالية ..... (12)
شئون مهنية ..... (13)
دراسات ..... (14)

❖ تكلفة رأس المال.

❖ اجراءات تنفيذ برنامج الضمان النوعي لتقييم أداء دائرة التدقيق.

❖ الميزانية العامة لدولة الكويت وموازنة البرامج والأداء.

موجز محلي ..... (26)
مال وأعمال ..... (40)
قوانين وتشريعات ..... (52)

■ الاشتراكات
-الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد،١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Subscriptions
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries:10 K.D or the Equivalent in local curency for companies and establishments. Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

■ الأسعار
سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه اجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً إليها أجور البريد.

Prices
Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

ندوة التحكيم التجاري في الكويت

عقدت الجمعية بالتعاون مع مركز الكويت للتحكيم التجاري ندوة حول "التحكيم التجاري في الكويت" بمقر الجمعية وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠٠٣/١٢/٢٨ شارك فيها كل من:

١ - الدكتور/ يوسف العلي

أمين عام مركز الكويت للتحكيم التجاري

٢ - الدكتور/ أنور الفزيع

عضو مجلس ادارة مركز الكويت للتحكيم التجاري

وتضمنت محاور النقاش التعريف بالتحكيم التجاري وفوائده والمقارنة بينه وبين التحكيم القضائي أو التوفيق، وما له من مزايا في سرعة البت والمعرفة الجيدة للمحكمين بالموضوعات المطروحة، حيث يتم ذلك بواسطة ذوي الخبرة في مجال موضوع التحكيم المعروض، بالاضافة إلى المزايا التي تؤهله أن تكون الأفضل في حل النزاعات التجارية.

وقد ادار الندوة السيد/ عبداللطيف الماجد رئيس مجلس ادارة الجمعية حيث أكد في البداية على أهمية موضوع التحكيم التجاري في فض المنازعات، انطلاقا من كونه الاسلوب الأفضل من حيث توفير الوقت والجهد والمبالغ المالية.

وأشاد الماجد بالمزايا التي يتمتع بها نظام التحكيم التجاري مثل سرعة الفصل في النزاع وبساطة الاجراءات وسرية عرض المواضيع إلى جانب الحفاظ على العلاقات الودية بين الأطراف المتخاصمة.

غلب الطابع التخصصي والفني على الندوة التعريفية حول التحكيم التجاري في الكويت التي نظمتها الجمعية. حيث في مستهل الندوة أقر الفزيع بأن موضوع التحكيم من المواضيع الشائكة ومن الصعوبة بمكان الالمام به عبر أمسية واحدة.

وتناول بالتحليل مزايا التحكيم التجاري مقارنة بفض النزاعات عبر المحاكم الرسمية التقليدية. وأوضح أن التحكيم يوفر للمتخاصمين حرية اختيار المحكمين وذلك بعكس المحاكم الحكومية، فضلا عن اختصار الوقت الذي له ثمن بالعرف الاقتصادي والتجاري إلى جانب توافر متخصصين لفض النزاعات مثل مدققي حسابات وخبراء في المسائل الفنية البحتة.

سرية التحكيم

ونوه الفزيع بميزة الحفاظ على السرية التامة في التحكيم التجاري وعدم تسريب النزاع إلى الوسائل الإعلامية وذلك بعكس المحاكم الحكومية التي يحضر جلساتها عموم الجمهور.

وأبرز أيضاً خصوصية التحكيم في مجال توفير المبالغ على المتخاصمين مقارنة بالرسوم العالية الواجب دفعها كأتعاب محاماة وندب خبراء وغيرها من الأمور السائدة في المحاكم الرسمية، مؤكداً أن ٩٠٪ من النزاعات التجارية تتم معالجتها عن طريق التحكيم التجاري.

«أهل السالفة»

وتحدث بعد ذلك الدكتور يوسف العلي والذي ركز على بداية انشاء مركز الكويت للتحكيم التجاري من قبل غرفة تجارة وصناعة الكويت عام ٢٠٠٠، وذلك بعد أن تطرق إلى أطول شكل لتسوية النزاعات التجارية من خلال تشكيل لجنة في غرفة التجارة للنظر في أعمال التوفيق والتحكيم.

وأكد أن العمل في هذه اللجنة لم يبدأ من فراغ بل على أساس من الخبرة المتراكمة لدى رجال مارسوا التحكيم قبل قيام الغرفة من خلال ما كان يعرف بنظام «راعي السالفة» أي أصحاب الخبرة.

واستعرض تطور نظام التحكيم في الغرفة من نظام يقوم على فكرة التحكيم بالصلح إلى التحكيم القانوني بصدور قانون المرافعات وتنظيمه لأحكام التحكيم.

وانتقل الدكتور العلي بعد ذلك للحديث باسهاب عن نشأة مركز الكويت للتحكيم التجاري وانظمته الهادفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العمل المؤسسي لتسوية المنازعات وتوظيف الخبرة المتراكمة لأنظمة تحكيم الغرفة والتجارب المعمول بها اقليمياً ودولياً في المجال نفسه.

جهود مكثفة بشأن المطالبة باقرار بدلات المحاسبين

محمد ضيف الله شرار

أحمد باقر

استمراراً لجهود الجمعية في المطالبة باقرار بدلات المحاسبين وكتبة الحسابات على مدى السنوات الماضية وحتى الآن، فقد قام مجلس الادارة خلال الفترة الأخيرة بتفعيل الموضوع من خلال العديد من اللقاءات والمراسلات والحملات الاعلامية التي تؤكد على أهمية المطالبة بتلك البدلات التي يستند على الأهمية الكبيرة لدور مهنة المحاسبين ومسئولياتها على مستوى جميع الجهات العاملة في الدولة المتمثلة في الأعباء الوظيفية الملقاة على عاتقهم وأمانة عملهم التي تتطلب العديد من الخبرات العلمية والمهنية ومدى تأثير ذلك على المقدرات الاقتصادية والمالية للمجتمع والتي تعد أهم سبل الحياة لأي مجتمع.

حيث تم عقد لقاء مع السيد/ رئيس مجلس الخدمة المدنية خلال شهر يونيو ٢٠٠٣ لاستعراض جميع المبررات التي تؤكد أحقية المحاسبة بتلك البدلات، وكذلك التنسيق مع أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة.

كما عقد مجلس الادارة اجتماعاً خلال شهر اكتوبر ٢٠٠٣ بمقر الجمعية ضم كل من نائب رئيس مجلس الأمة السيد/ مشاري العنجري وأعضاء مجلس الأمة الدكتور/ حسن جوهر والسيد/ عادل الصرعاوي لاستعراض الجهود المبذولة في هذا الشأن وطلب دعمهم لمطلب الجمعية واللذين أكدوا مشكورين بإستمرار دعمهم ومساندتهم لهذا المطلب.

واستمرت تلك المقابلات مع العديد من المسئولين حيث تم لقاء معالي وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة في شهر ديسمبر ٢٠٠٣، حيث أبدى اقتناعه بأحقية المطالبة والذي أفاد باحالة الاقتراحات المقدمة بشأن بعض الكوادر ومنها اقتراح بدلات المحاسبين إلى مجلس الخدمة المدنية لدراستها والتوصية بأحقية أي منها حتى يتسنى اصدار قرار بها. كما تم لقاء معالي وزير التجارة والصناعة خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٣ بصفتة عضواً في مجلس الخدمة المدنية حيث أبدى تفهمه لطلب الجمعية نظراً للحاجة الماسة للكفاءات المحاسبية. كذلك لقاء معالي وزير العدل خلال شهر يناير ٢٠٠٤ والذي أبدى مشكوراً اقتناعه بأحقية المطالبة بهذه البدلات مؤكداً استمرار دعمه للجمعية.

وسوف تستمر تلك الجهود من قبل الجمعية من خلال التنسيق مع السادة الوزراء الاعضاء في مجلس الخدمة المدنية ليكونوا على اطلاع دائم على حيثيات احقية المطالبة باقرار بدلات المحاسبين حتى تتوج تلك الجهود باذن الله تعالى بالنجاح وتحقيق الهدف.

المشاركة في الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين

بناءاً على دعوة من الاتحاد الدولي للمحاسبين شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في أعمال الاجتماع والمؤتمر السنوي للاتحاد الذي عقد خلال الفترة من ١٣ - ١٤ نوفمبر ٢٠٠٣ في سنغافورة، حيث مثل الجمعية كل من:

١ - السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد — نائب رئيس مجلس الإدارة

٢ - السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع — أمين السر

كما شارك في أعمال الاجتماع والمؤتمر المذكورين جميع المنظمات والهيئات المهنية الدولية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين وتضمن جلسات العمل العديد من الموضوعات أهمها مناقشة التقارير الادارية والمالية المقدمة من رئيس الاتحاد واللجان المساعدة ومحاضر جلسات الاجتماعات المتضمنة جميع القرارات المتخذة ومناقشة التقارير الخاصة بلجنة معايير المحاسبة الدولية، بالاضافة إلى طرح جميع الأمور المتعلقة بالمهنة على المستوى الدولي ودراسة المعوقات وفاعلية معالجتها ووضع الحلول والمعايير التي تضمن النهوض بالمهنة ورفع مستواها بما يتناسب مع مستجدات العصر.

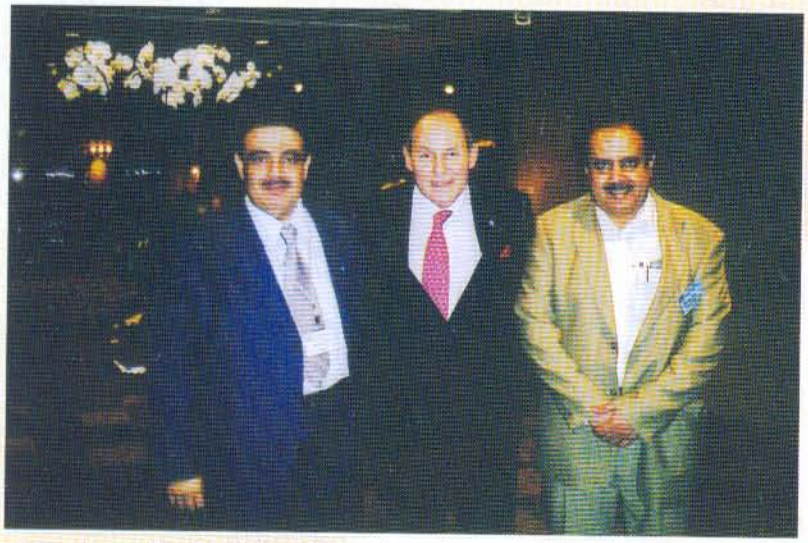

لقاء أعضاء وفد الجمعية مع رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين

إختتام الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات

اختتمت الدورة التأهيلية التي تعقدها الجمعية للراغبين من أعضائها في أداء امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات لوزارة التجارة والصناعة والتي عقدت خلال الفترة من ٢٠٠٣/٩/٢٧ حتى ٢٠٠٤/١/٧ حيث شارك فيها (١٨) من أعضاء الجمعية، وقد تضمنت تدريس مواد الامتحان (المحاسبة المالية/ نظرية المحاسبة/ محاسبة التكاليف/ المراجعة) قام بتدريسها نخبة من اساتذة الجامعة المتخصصون.

وجدير بالذكر بأن الجمعية حريصة على عقد تلك الدورة خدمة لاعضائها الراغبين في اداء امتحان القيد تمهيداً لانضمامهم إلى مهنة تدقيق الحسابات، بالاضافة إلى دعمها ماديا ومعنوياً تشجيعاً لاعضائها على المشاركة فيها وكذلك على الانخراط في مجال المهنة.

عقد لقاء مع معالي وزير التجارة والصناعة حول جميع الأمور المتعلقة بالمهنة

قام وفد من الجمعية برئاسة رئيس مجلس الادارة بزيارة إلى معالي وزير التجارة والصناعة حيث اشتمل اللقاء على عدد من النقاط التي تهم مراقبي الحسابات والمستفيدين من خدماتهم منها ضرورة قيام الوزارة باعادة اصدار قرار حول ميثاق شرف المهنة لمراقبي الحسابات والتزام المختصين ببنوده. وضرورة اجراء تعديلات على القانون الحالي لمهنة مراقبة الحسابات وأن تستعين الوزارة بالرأي والمشورة الفنية بالجمعية في هذا الجانب، كذلك التزام المؤسسات والشركات بمراقبي

عبدالله الطويل

الحسابات المعتمدين في سجل مراقبي الحسابات دون تميز مع تحويل المخالفين والمسيئين إلى الوزارة لاتخاذ الاجراء اللازم حيالهم.

كما انتهز وفد الجمعية هذه المناسبة وقام بشرح أهمية منح بدلات للمحاسبين على مستوي الدولة وتوحيدها مستغلين تلك الزيارة إلى السيد وزير التجارة والصناعة بحكم عضويته بمجلس الخدمة المدنية وأمل الجمعية الكبير في تفهمه والسادة الوزراء لهذا الأمر وهو ما تشتكي منه الوزارة حالياً بالنقص الحاد بالكفاءات المحاسبية بالأقسام المختصة بالشركات المساهمة ومراقبي الحسابات والعزوف عنها لانعدام الحوافز.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تعمل الآن بنظام الدوامين الصباحي والمسائي

حرصاً من الجمعية على استمرار تقديم خدماتها للاعضاء والمعنيين وتفعيل أنشطتها فقد تقرر فتح أبوابها للعمل في الفترة الصباحية من الساعة ٩ - ١ صباحاً والفترة المسائية حسب المعتاد من ٥ - ٩,٣٠ مساءاً.

المشاركة في الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين

بناءاً على دعوة من الاتحاد الدولي للمحاسبين شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في أعمال الاجتماع والمؤتمر السنوي للاتحاد الذي عقد خلال الفترة من ١٣ - ١٤ نوفمبر ٢٠٠٣ في سنغافورة، حيث مثل الجمعية كل من:

١ - السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد — نائب رئيس مجلس الإدارة

٢ - السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع — أمين السر

كما شارك في أعمال الاجتماع والمؤتمر المذكورين جميع المنظمات والهيئات المهنية الدولية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين وتضمن جلسات العمل العديد من الموضوعات أهمها مناقشة التقارير الادارية والمالية المقدمة من رئيس الاتحاد واللجان المساعدة ومحاضر جلسات الاجتماعات المتضمنة جميع القرارات المتخذة ومناقشة التقارير الخاصة بلجنة معايير المحاسبة الدولية، بالاضافة إلى طرح جميع الأمور المتعلقة بالمهنة على المستوى الدولي ودراسة المعوقات وفاعلية معالجتها ووضع الحلول والمعايير التي تضمن النهوض بالمهنة ورفع مستواها بما يتناسب مع مستجدات العصر.

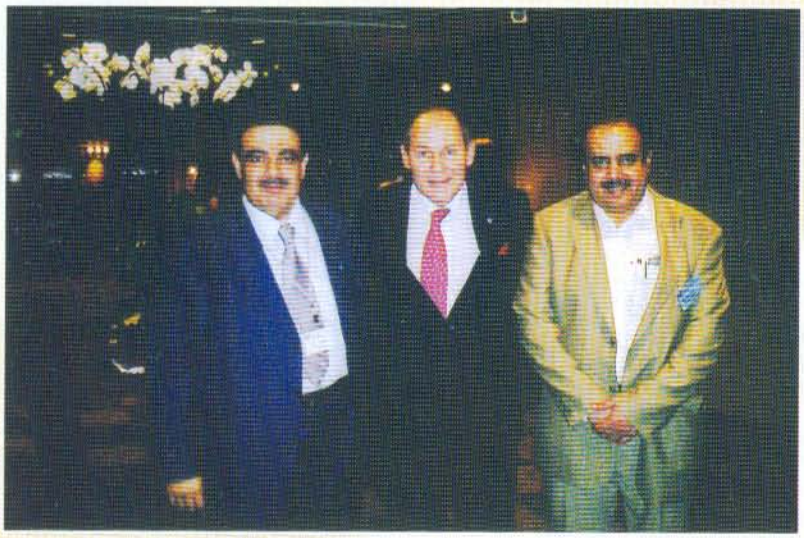

لقاء أعضاء وفد الجمعية مع رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين

إختتام الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات

اختتمت الدورة التأهيلية التي تعقدها الجمعية للراغبين من أعضائها في أداء امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات لوزارة التجارة والصناعة والتي عقدت خلال الفترة من ٢٠٠٣/٩/٢٧ حتى ٢٠٠٤/١/٧ حيث شارك فيها (١٨) من أعضاء الجمعية، وقد تضمنت تدريس مواد الامتحان (المحاسبة المالية/ نظرية المحاسبة/ محاسبة التكاليف/ المراجعة) قام بتدريسها نخبة من اساتذة الجامعة المتخصصون.

وجدير بالذكر بأن الجمعية حريصة على عقد تلك الدورة خدمة لاعضائها الراغبين في اداء امتحان القيد تمهيداً لانضمامهم إلى مهنة تدقيق الحسابات، بالاضافة إلى دعمها مادياً ومعنوياً تشجيعاً لاعضائها على المشاركة فيها وكذلك على الانخراط في مجال المهنة.

المشاركة في أعمال ورشة عمل هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.....

بناءاً على دعوة من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد شاركت الجمعية بالحضور في ورشة العمل التي عقدتها الهيئة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة دبي وجمعية المحاسبة والمراجعة بدولة الامارات العربية المتحدة وذلك يوم ٢٠٠٣/١٢/١٧ بمدينة دبي حيث مثل الجمعية السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد (نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية وعضو مجلس ادارة الهيئة)، وقد تناولت اعمال ورشة العمل التعريف بالهيئة ومناقشة منتجاتها من معايير المحاسبة والمراجعة، وكذلك قواعد واصول المهنة واجراءات الرقابة عليها وغيرها من تلك الأمور الهامة.

أعضاؤنا الجدد

أولاً : الأعضاء العاملون

الرقم	الإسم	تاريخ الانتساب
١	عبدالكريم عبدالله عبدالكريم السمدان	٢٠٠٣/١١/١٨
٢	محمد أحمد علي الهويدي	٢٠٠٣/١١/١٨
٣	عبدالله خالد عبدالله العثمان الراشد	٢٠٠٣/١١/١٨
٤	سلطان عبدالحميد عبدالرحمن الفارس	٢٠٠٣/١١/١٨
٥	جابر سالم غازي الصواغ	٢٠٠٣/١١/١٨
٦	أحمد حسن حسين دشتي	٢٠٠٣/١١/١٨
٧	يوسف محمد يوسف القناعي	٢٠٠٣/١١/١٨
٨	خالد هادي حمد العجمي	٢٠٠٣/١١/١٨
٩	محمد خاد بدر خالد المطوع	٢٠٠٣/١١/١٨
١٠	نادرة فؤاد ملا حسين التركيت	٢٠٠٣/١١/١٨
١١	مها عبدالله خالد الأيوب	٢٠٠٣/١١/١٨
١٢	عبدالله عبدالعزيز حسين القطان	٢٠٠٤/١/٣
١٣	تركي عبدالله محمد فهد العنزي	٢٠٠٤/١/٣
١٤	مشعل محمد عبدالرحمن الجميل	٢٠٠٤/١/٣
١٥	فهد عبدالرحمن مشاري الحمدان	٢٠٠٤/١/٣
١٦	مشعل فايز مضحى العنزي	٢٠٠٤/١/٣
١٧	أحمد لزام جهاد العنزي	٢٠٠٤/١/٣
١٨	فاطمة عيسى اسماعيل الفيلكاوي	٢٠٠٤/١/٣
١٩	علياء نايف دريب علي العنزي	٢٠٠٤/١/٣
٢٠	غادة حامد مبارك العلي	٢٠٠٤/١/٣
٢١	هند جاسم محمد المغربي	٢٠٠٤/١/٣
٢٢	رهام عبدالله العبيد	٢٠٠٤/١/١٩
٢٣	هبة عبدالعزيز المنصور	٢٠٠٤/١/١٩

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

الرقم	الإسم	تاريخ الانتساب
١	عبدالله صالح أحمد عريان	٢٠٠٤/١/٣
٢	بدر عبداللطيف أحمد الفارسي	٢٠٠٤/١/١٩

المشاركة في أعمال ورشة عمل هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.....

بناءاً على دعوة من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد شاركت الجمعية بالحضور في ورشة العمل التي عقدتها الهيئة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة دبي وجمعية المحاسبة والمراجعة بدولة الامارات العربية المتحدة وذلك يوم ٢٠٠٣/١٢/١٧ بمدينة دبي حيث مثل الجمعية السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد (نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية وعضو مجلس ادارة الهيئة)، وقد تناولت اعمال ورشة العمل التعريف بالهيئة ومناقشة منتجاتها من معايير المحاسبة والمراجعة، وكذلك قواعد واصول المهنة واجراءات الرقابة عليها وغيرها من تلك الأمور الهامة.

اجتماع هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

عقد مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون اجتماعه الثامن يوم السبت الموافق ١٠ يناير ٢٠٠٤م في مقر الهيئة في مدينة الرياض. وقد ناقش المجلس عدد من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، ومن أهم القرارات التي اتخذها المجلس قرار باعتماد مقومات المهنة التي سبق وأن أصدرتها الهيئة، وتشمل المقومات التي اعتمدها المجلس معايير المحاسبة (١٣ معيار)، معايير المراجعة (١٤ معيار)، قواعد سلوك وآداب المهنة، القواعد العامة لاختبار زمالة الهيئة، القواعد العامة للتعليم المهني المستمر والتدريب، ومعايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة.

وتكون الهيئة باعتماد هذه المقومات قد أنجزت قدر كبير من الأهداف التي تسعى إليها في خطتها الاستراتيجية للأعوام. الجدير بالذكر أن الخطة الاستراتيجية للعام ٢٠٠٣ قد ركزت على تطوير ومراجعة واعتماد المقومات الأساسية لمهنة المحاسبة والمراجعة في دول المجلس، والتي تحققت باعتماد تلك المقومات في هذا الاجتماع. كما أن اعتماد تلك المقومات سوف يوفر أساسيات أهداف الخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨م والتي تركز بدرجة كبيرة على تأهيل مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة في دول المجلس. حيث تسعى الهيئة إلى تنفيذ برامج واختبارات التأهيل المهني، وخاصة عقد اختبار زمالة الهيئة وبرامج التدريب والتعليم المستمر بجميع دول المجلس وعقد المؤتمرات والندوات التعريفية والتثقيفية، والتعاون مع الجامعات والكليات والمعاهد بدول المجلس لتطوير مناهج التعليم المحاسبي وتوحيدها واستكمال إنشاء مركز الدراسات والمعلومات لخدمة منسوبي الهيئة والمهنة بجميع دول المجلس ليساهم في توطيد العلاقة بين الهيئة والمستفيدين من خدماتها، والقيام بالأبحاث والدراسات العلمية، وتقديم الاستشارات المهنية لمنسوبي الهيئة.

وصرح السيد/ عبداللطيف أحمد الأحمد - نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية وعضو مجلس ادارة الهيئة، بأن الهيئة تسعى في خطتها الاستراتيجية للأعوام ٢٠٠٤ -٢٠٠٨م إلى اقناع الجهات المختصة في دول المجلس، باعتماد مقومات المهنة التي أقرتها الهيئة في هذا الاجتماع، وما يصدر عنها من إضافات وتعديلات.

وتأمل الهيئة أن يحقق اعتماد تلك المقومات فوائد عديدة لدول مجلس التعاون، ومن أهمها ما يلي:

- اقتناع متخذي القرارات الاقتصادية في دول مجلس التعاون، والراغبين في الاستثمار فيها بأن المعلومات التي توفرها المهنة ملائمة لاحتياجاتهم بما في ذلك المقارنة فيما بين ما يصدر في أي من تلك الدول، وموثوق بها، وعوناً على المنافسة في الأسواق العالمية، ودعماً لاقتصاد دول مجلس التعاون من خلال تيسير تنقل رؤوس الأموال، وأدوات الاستثمار، والاستخدام الأمثل لموارد دول المجلس فيما بينها.
- ايجاد أسباب حماية دول المجلس، من مخاطر انهيار المنشآت الاقتصادية والمالية، كما حصل في السنوات الأخيرة في دول متعددة.
- إيجاد فرص عمل مهني متخصص لأكبر عدد من مواطني دول المجلس. وذلك بتوفير فرص التأهيل المهني المتخصص (شهادة الزمالة) وفرص التعليم المستمر ومساعدة ممارسي المهنة ودارسيها على تطوير قدراتهم.
- توفير مراجع موحدة في كل من دول المجلس باللغة العربية واللغة الإنجليزية لتكون تحت يد أساتذة المحاسبة والمراجعة وطلابها وممارسي المهنة والمستفيدين من خدماتها.
- ايجاد أسباب القدرة على المشاركة الايجابية في المنتديات الدولية المختلفة، وبيان متطلبات بيئة دول مجلس التعاون لأخذه في الحسبان عند قيام تلك المنتديات بالعمل على تقريب بين مقومات المهنة في الدول ذات البيئات المختلفة.

كما قرر اجتماع مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة على عقد اجتماعهم القادم في مدينة الكويت خلال شهر مارس ٢٠٠٤م، ويمكن الإطلاع على رسالة الهيئة ومنتجاتها على موقع الهيئة على الانترنت على www.gccaao.org.

إنصاف المحاسبين .... متى يتم؟؟

إعداد
يوسف ابراهيم المزروعي
عضو مجلس الإدارة - أمين الصندوق
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

نتقدم بالشكر الجزيل لسمو رئيس مجلس الوزراء والسادة الأعضاء على تكليفهم ديوان الخدمة المدنية بدراسة الرواتب بشكل عام ومنح من يستحق الزيادة من التخصصات النادرة أو لطبيعة عمله الحساسة، والشكر موصول للسيد/ رئيس مجلس الأمة والسادة الأعضاء على دعمهم اللا محدود لدراسة البدلات المقترح منحها للمحاسبين، وبالمقابل إن الجهود المبذولة من أعضاء مجلس ادارة الجمعية واتصالاتهم مع أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية محل تقدير حيث تكللت الزيارتان اللتان قام بها أعضاء المجلس لكل من الوزير/ محمد ضيف الله شرار والوزير عبدالله الطويل بالنجاح والتوفيق حيث تم التأكيد على ضرورة اقرار البدلات المقترحة للمحاسبين وايضاح أهمية وظيفة المحاسب والدور الذي يقوم به لخدمة المجتمع نتيجة ما تمثله هذه البدلات والحوافز من تشجيع الشباب الكويتي وتوجيهه لهذا التخصص (المحاسبة) لما له من أهمية قصوى في جميع المشروعات والأعمال فلا تجد مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي إلا ويحتاج لمحاسب لذا فالمحاسبة عملة نادرة وصعبة ومشتركة لجميع الأعمال فالكل يحتاجها، وغنى عن البيان الدور الذي تقوم به جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من خلال عضويتها بالعديد من اللجان المختصة سواء بوزارة التجارة والصناعة أو بوزارة المالية أو غيرها من لجان أو أعمال يستعان بها لخبرتها وتخصصها النادر المطلوب ورأيها الفني، وبالرجوع لموضوع الحوافز والكوادر نجد أن من خلال السنوات السابقة تم اقرار العديد من الكوادر والحوافز لاغلب التخصصات ومنها على سبيل المثال: (الاطفائيين، مشرفي التقنيات التربوية، المعلمين، أمناء المكتبات، الاطباء البشريين والبيطريين، المهندسين، المحققين، العسكريين من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني...).

إلا أن التخصص الوحيد الذي لم تقر له أية بدلات هو المحاسبة اضافة لذلك تجد خريج الحقوق أو الهندسة يمنح بدلات وحوافز تجعل مرتبه يزيد عن مرتب خريج المحاسبة والذي يتم تعيينهم في جهة حكومية واحدة.

لذا فالأمل معقود بأصحاب القرار إنصاف المحاسبين وإعطاء وظيفة المحاسب الأهمية القصوى لما تمثله من حاجة ضرورية للدولة والمجتمع.

قالوا عن بدلات المحاسبين

إلى متى ؟!

لا عزاء للمحاسبين *

● بقلم محمد حمود الهاجري
عضو مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

ها هي بوادر اقرار كادر المهندسين بانت على الملأ. رغماً عن رغبة الحكومة فهذا الزخم الاعلامي وتحريك جمعيات النفع العام واثاره طلبة الهندسة ومدح النواب واعلان اسمائهم وشكر الجميع وأخيراً مناشدة رئيس مجلس الوزراء بالوقوف مع الكادر والأخيرة لا تعدو أن تكون الا ذر الرماد بالعيون.

فاقرار كادر لمهنة محددة بقوة القانون من خلال مجلس الأمة يدل بما لا يدع مجالاً للشك بوجود خلل في آلية دراسة واقرار البدلات لوظائف معينة بالدولة. وإذا كان المهندسون وبما لديهم من تميز سابق بالبدلات والعلاوات الفنية التشجيعية وتعيينهم يتم على درجات وظيفية أعلى من التخصصات الأخرى مثلما هو حاصل بالقطاع النفطي مثلاً بالاضافة أن طريق الترقيات لهم سالك نظراً لتقييم درجاتهم بأعلى من الآخرون اضافة إلى أن عدد من الجهات التي اقرت بدلات فنية لبعض التخصصات قد ميزت المهندسين بما قيمته ضعف ما هو مقر للتخصصات الاخرى كادارة الخبراء بوزارة العدل مثلا. ومع ذلك ها هي جمعية المهندسين تدفع بكل قوتها لنيل ما تعتقد أنه من حق اعضائها من خلال فرض الكادر بقوة القانون. لم تنفع الدراسات ولا المبررات ولا الاحصائيات ولا الاجتماعات في اقناع الجهاز الاداري المسئول بالدولة عن عدالة مطالب المهندسين مما حدا بالمهندسين لاستخدام سلاح الضغط الاعلامي والشعبي من خلال وسائل الاعلام واعضاء مجلس الأمة.

وتلك بلا شك خطوة سليمة إذا ما توافرت الأموال أو من يقدمها. وطبع غياب الاولويات لنواب الأمة فان طريقهم بلا شك مفروش بالورد لنيل حقوقهم ومع طبع مبروك على جبين جمعية المهندسين والمنتسبين لها لسلوكهم الطريق الأصعب والاقصر بنفس الوقت. فلا أقل من تعزية المهن الأخرى والتي أثبتت الاحصائيات عزوف الطلبة الجامعيين عن الولوج بقاعات محاضراتها وافتقار مخرجات التعليم العالي إلى الاعداد المطلوبة في سوق العمل والشح الحاد بحملة المؤهل العلمي لتلك المهنة في جميع وزارات الدولة والادارات المختصة والتفرقة الواضحة بالبدلات من جهة إلى أخرى والطلب المتزايد عليهم بالبنوك وشركات الاستثمار والقطاع الخاص على عمومه. والقرارات الحكومية المتتالية التي تثبت ندرة المتخصصين فقد تم استثنائهم من نسبة الاحلال والسماح للمتقاعدين منهم باعادة التعيين، كما تم استثناء تخصصهم من سياسة التكويت بالجمعيات التعاونية والتزمت جمعيتهم المهنية باحترام قانون الخدمة المدنية وطرقت الأبواب الرسمية لاقرار بدلات فنية تبعاً لمواد القانون بما يكفل العدالة للجميع.

انه المحاسب الكويتي النادر إذا صح التعبير الضائع بين عشرات التخصصات التي يمتلىء بها سوق العمل وتدفع ارحام الكليات منهم بالمئات والمطالبين اسوة بغيرهم بكادر خاص في ظل فوضى حكومية عارمة بتحديد احتياجات البلد من الخريجين ولمن يجب أن يكون لتشجيع واقرار الحوافز. وتخبط نيابي في قول الحق وانصاف المواطن وعدالة التشريعات.

الحل يكمن باتباع الطريق الاقصر والاصعب باستغلال ضعف النواب أما المطالب الفئوية والشخصية وغياب الحكومة الواضح على جميع الجهات

* جريدة القبس .. العدد ١٠٩٧٥ - ٢٠٠٣/١٢/٣١ .

● mhhajri@yahoo.com

تكلفة رأس المال

إعداد
الدكتور/ عيد سماوي الظفيري

تكلفة رأس مال المشروع سواء كان قسم بالشركة أو استثمار وحيد فإنها تمثل تكلفة التمويل من الاقتراض وحقوق المساهمين، وبالرغم من سهولة احتساب تكلفة التمويل بالاقتراض المباشر، فإن احتساب تكلفة حقوق المساهمين تعتبر صعبة نسبياً. وسنقوم في هذه المقالة بمراجعة أحد أهم النماذج الذي وضع لتحديد تكلفة حقوق المساهمين وهو ما يسمى بنموذج تسعير الاصول الرأسمالية Capital Assets Pricing Model (CAPM) ثم سنناقش طريقة احتساب تكلفة رأس المال بما فيه الإقتراض، أي متوسط التكلفة المرجح لرأس المال Weighted Average Cost of Capital (WACC). وقد حرصنا على عرض المعادلات الرياضية باللغة الانجليزية ومن اليسار لليمين لسهولة المرجع.

أهمية تكلفة رأس المال

تظهر أهمية تكلفة رأس المال من اعتبار المشروع مصدراً لدخل المستثمرين وللوصول إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل فإنه يتعين تحديد سعر خصم مناسب؟ كما يتضح من المثال التالي:

القيمة = الدخل ÷ سعر الخصم (1)

إن سعر الخصم هو العائد الذي يطلبه المستثمر في المستقبل كتعويض عن ايداع رأس ماله في المشروع اليوم أو ما يمكن تسميته بتكلفة رأس المال. وكما يلاحظ من المعادلة (1) أعلاه، فإن قيمة المشروع مرتبطة بتكلفة رأسماله وذلك عند اعداد التوقعات المستقبلية لإقتصاديات هذا المشروع.

تكلفة الاسهم

يفترض أن المستثمرين في الاسهم يطلبون عائدا يتناسب مع درجة المخاطر (تغير أعلى للعائد) المتوقعة، لذلك يتوقعون عائد أعلى للاستثمار في مشروع ذو مخاطر عاليه إلا إنهم لا يتوقعون تعويض عن المخاطر التي يمكن لهم التخلص منها من خلال الاحتفاظ بمحفظة استثمارية متنوعة.

نموذج تسعير الأصول الرأسمالية
Capital Assets Pricing Model (CAPM)

يشمل نظام CAPM المفاهيم الخاصة بالمخاطر النظامية والغير نظامية والتنويع وتجنب المخاطر. أما العنصر الرئيسي في هذا النموذج فهو ما يطلق عليه بيتا β وهو قياس درجة الارتباط بين عائد الاوراق المالية بالنسبة لعائد السوق.

وفي شكل (1)، فإن المحور الأفقي يمثل β في مجموعة الأسهم

المكونة لسوق الأوراق المالية، أي مجموعة الأسهم في نفس المؤشر المكون للسوق (S&P500 أو مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية). وتحديدا فإن متوسط ß للأوراق المالية بالسوق محدد عند 1.0 وهو ما يوازي عائد السوق ككل Rm. لذلك فإن الاوراق المالية التي يكون ßلديها مساوى 1.0 يتوقع أن يكون لها عائد سوقي Rs يتذبذب بالصعود والإنخفاض بنفس النسبة المئوية التي يصعد أو ينخفض بها السوق. الا أن الأوراق المالية التي يكون ß لديها أقل (فوق) 1.0 فمن المتوقع أن يكون لها عائد يتحرك بشكل اقل (أكبر) من حركة عائد السوق وذلك استجابة للمخاطر النظامية.

ويطلق على الخط المائل خط سوق الأوراق المالية (SML) حيث يتقاطع مع المحور الرأسي عند معدل العائد الخالي من المخاطر (Rf)، مثل الأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل أي أن العائد مستقل عن المخاطر النظامية ولذلك لديه ß تعادل صفر.

الآن وبعد تحديد كافة المكونات التي نحتاج إليها لتحديد العائد على أي أوراق مالية مشمولة في السوق الذي يستخدم CAPM فإن المعادلة تصبح:

(2) $Rs = Rf + \beta s\,(Rm-Rf)$

حيث:

Rs = العائد على الأوراق المالية "مثل السهم العادي"

Rf = العائد على الأوراق المالية الخالية من المخاطر "مثل السندات الحكومية"

ßs = معامل بيتا (ß) للسهم.

(Rm-Rf) = العائد الإضافي للسوق Rmزيادة عن العائد الخالي من المخاطر Rf.

مثال:

شكل (1)
نموذج تسعير الاصول المالية

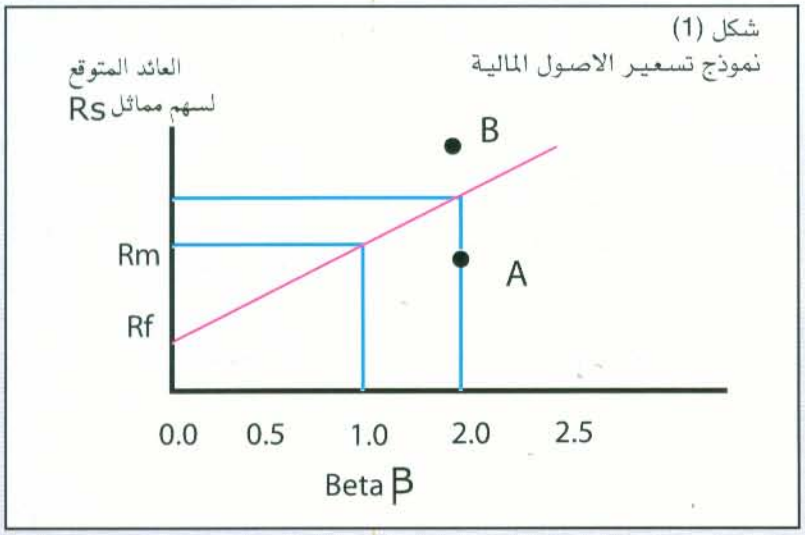

بافتراض ان عائد السوق 10%، العائد الخالي من المخاطر يبلغ 6%، لذلك فإن الأوراق المالية التي يكون معامل بيتا ß لديها 2 سوف تتوقع تحقيق عائد كما يلي:

$Rs = 6\% + 2(10\%-6\%) = 14\%$

وتساعد CAPM في احتساب الحد الادنى لمعدل العائد المتوقع تحقيقه للمشروع. واذا اخفقت شركة ما في تحقيق هذا العائد فإنه يعني أن العائد المتحقق كان في مستوى يقل عن منحنى السوق SML (نقطة A في شكل 1) مع المحافظة على نفس معدل ß فإن سعر السهم سوف ينخفض والعكس يكون عند تحقيق عائد يفوق منحنى السوق وبنفس معامل البيتا ß فإن سعر السهم سوف يرتفع (النقطة B في شكل 1) نتيجة لإقبال المستثمرين على الشراء مما سوف يجعل معدل العائد ينخفض مرة أخرى إلى مستوى معدل السوق SML. ولذلك فإن CAPM تساعد في معرفة العائد الذي يتعين على الشركة تحقيقه لكي تحافظ على قيمة المساهمين.

إستخدام شركات الوكالة
Proxy Companies

يتوفر معامل بيتا ß للعديد من الشركات من قبل جهات متخصصة كما يمكن تحديدها بالوكالة باستخدام بعض البرامج الجاهزة (Excel) أو يدوياً. وهذا ما تحتاج إليه الشركات الغير مدرجة بالسوق والتي ترغب في معرفة تكلفة رأس المال لمشروع تنوي الإستثمار فيه فتلجأ إلى استخدام هذه الطريقة كبديل للوصول إلى حساب تكلفة رأسمالها باستخدام CAPM وذلك من خلال معامل البيتا ß لشركة مشابهة أو أكثر بالوكالة. وتكون هذه الطريقة بإستخدام معامل

البيتا β الصادر لشركات تتطابق مواصفاتها مع تلك الخاصة بالمشروع أو الشركة.
وقد نجح استخدام هذا الاسلوب للعديد من الشركات المحلية بدولة الكويت أبرزها مؤسسة البترول الكويتية.

تمويل المشروع من حقوق المساهمين:

حتى الآن افترضنا ان المشروع يتم تمويله بنسبة 100% من حقوق المساهمين، أو أن شركات الوكالة كل منها ممول بحقوق المساهمين بنسبة 100%، أي أن كل منها غير مقترض. أن التمويل بحقوق المساهمين بنسبة 100% يعتبر نادر عمليا خاصة بالدول التي توفر ميزات ضريبية للاقتراض، ولذلك فإن تكلفة حقوق المساهمين يجب تعديلها لإبراز تأثير التمويل بواسطة الاقتراض وهو ما يطلق عليه عادة تعديل معامل β . وتبين المعادلة (3) ادناه العلاقة بين β والاقتراض:

(3) $\beta ug = \beta g / 1 + \{(D/S)(1-Tc)\}$

حيث

βug = β بدون اقتراض

βg = β مع الاقتراض

D = القيمة السوقية لدين الشركة

S = القيمة السوقية لأسهم الشركة

Tc = معدل ضريبة الشركات على الدين

ولتوضيح كيفية استخدام المعادلة (3) لتحرير β من أثر الدين، تخيل أن شركة من شركات الوكالة ممولة بديون ولديها معامل β بنسبة 1.4، ونسبة تمويل الدين 70% (أي نسبة D إلى S في المعادلة 3) ومعدل ضريبة دخل الشركات بنسبة 30%. إذا معامل β المحرر من أثر الدين باستخدام المعادلة (3) هو 0.94. وهذا هو المعامل β الواجب علينا استخدامه كممثل لـβ في مشروع هذه الشركة والغير ممول بدين.
ولكن إذا تم تمويل المشروع بنسبة 30% ديون فإن معامل β الذي سوف نستخدمه لاحتساب تكلفة حقوق المساهمين سوف يتغير ويصبح باستخدام معادلة (3)، 1.16. وتعبر الزيادة في β عن الزيادة في المخاطر المالية (أي زيادة تذبذب العوائد المتوقعة) للمشروع بسبب الدين.

المشاريع الخارجية

يمكن كذلك استخدام CAPM لتحديد تكلفة رأس المال للمشاريع المقامة خارج حدود الدولة مع توخي الحذر عند اختيار معامل البيتا β المناسب. فعلى سبيل المثال، فإنه يتعين على الشركة الإنجليزية التي تعمل في مجال صناعة الأدوية وترغب بإنشاء فرع لها بالولايات المتحدة الأمريكية أن تقيس التغير في معامل β الخاص بشركات الأدوية الأمريكية نسبة إلى سوق الأسهم الانجليزي وليس بالنسبة لسوق الأسهم الأمريكي فقط.

متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال (WACC)

هو المتوسط المرجح لتكاليف الأنواع المختلفة من رأس المال التي تعمل على تمويل الشركة أو المشروع (الديون بأنواعها وحقوق المساهمين)، ويمكن التعبير عنه بما يلي:

(4) $WACC = \{Rd(1-Tc)D/V\} + \{Re (E/V)\}$

حيث:

Rd = سعر فائدة الدين قبل الضرائب

Tc = المعدل الضريبي للشركة

D = القيمة السوقية للدين.

V = القيمة السوقية للشركة (مجموع قيم السوق لـD وE)

Re = معدل العائد على الأسهم العادية

E = القيمة السوقية للاسهم العادية.

هذا ويجب أن تؤخذ عدة عوامل في الاعتبار عند استخدام WACC كما يلي:

- عدم اقتطاع فوائد القروض من التدفق النقدي الذي يخصم باستخدام WACC.
- إن استخدام WACC يعتمد على عدة افتراضات، والتي إذا تغيرت يمكن أن تغير بشكل كبير من اقتصاديات المشروع وقرارات تقييم الاستثمار ما لم يتم تعديل WACC.

مثال:

مشروع يحقق دخل يبلغ 2.085 مليون دولار بشكل دائم قبل

الفوائد وضرائب الشركات البالغة 35%. فإذا كانت تكلفة أموال المساهمين 14.6% وتكلفة الديون هي 8%. فإن قيمة المشروع المحققة تكون 1.355 مليون دولار ناتجة عن (2.085 مليون دولار × (1-0.35) مقسومة على معدل WACC (10.84%).

هذا وتمثل قيمة المشروع القيمة السوقية الإجمالية لحقوق المساهمين والديون كما يلي:

قيمة حقوق المساهمين =
التدفق النقدي للمستثمرين ÷ تكلفة حقوق المساهمين
= { (الربح قبل الضريبة والفائدة - فائدة الدين) × (1-0.35)} /0.146.
= {(2-0.4) x {0.65} ÷ 0.146 .
= 7.5 مليون دولار.

قيمة الدين = التدفق النقدي للدائنين ÷ تكلفة الدين
= فائدة الدين ÷ 0.08.
= $0.4 ÷ 0.08.
= 5 مليون دولار.

علاقة متوسطة التكلفة المرجح بالقيمة السوقية

في هذا السياق نشير إلى الفرضية الأولى لمودجلياني وميلر M&M والتي ترى أنه لا يوجد علاقة بين متوسط التكلفة المرجح والقيمة السوقية على اعتبار أن تكلفة رأس المال مستقلة عن نسبة الديون في عالم لا أثر فيه للفائدة والضرائب كما يتبين من الشكل رقم 2 أدناه:

شكل (2)

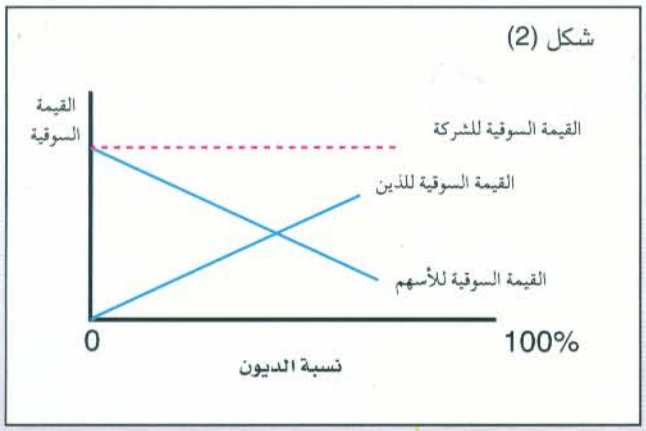

إلا أن الفرضية الثانية والأكثر واقعية لمودجلياني وميلر M&M تتفق مع وجهة النظر التقليدية والتي تأخذ بالإعتبار أثر الفائدة والضرائب وتشير إلى وجود علاقة طردية بين متوسط التكلفة المرجح والقيمة السوقية، إذ أنه كلما قل معدل متوسط التكلفة المرجح (WACC) زادت القيمة السوقية وكلما زاد معدل المتوسط المرجح قلت القيمة السوقية كما يتضح من الشكل رقم 3 أدناه:

شكل (3)

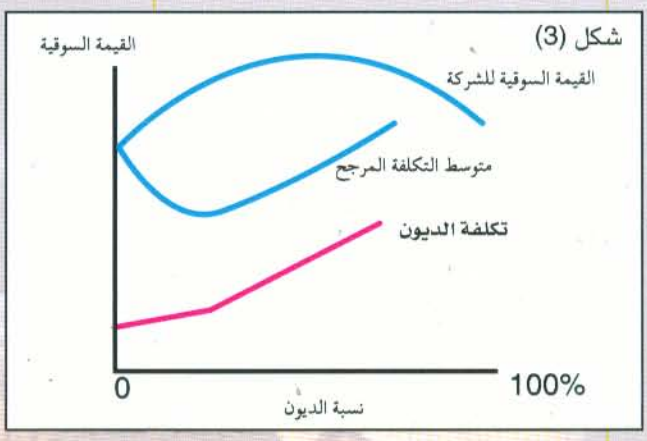

ويرجع سبب زيادة متوسط التكلفة المرجح إلى زيادة تكاليف الدين نتيجة لزيادة الإقتراض وبنفس الوقت زيادة معدل العائد الذي يطالب به حملة الاسهم نظير المخاطر المتزايدة التي يسببها الإقتراض حيث أن للدائنين أولوية على أصول الشركة. ومع زيادة هذين العاملين (تكلفة الإقتراض وعائد المساهمين) فإن متوسط التكلفة المرجح لا بد وأن يرتفع مما يعني عدم قدرة الشركة على تولي مشاريع جديدة وتحقيق أرباح وبالتالي عدم إقبال المساهمين المتوقعين لطلب أسهم الشركة ومن ثم إنخفاض القيمة السوقية.

المراجع:

* Baker, Kent, ***Financial Management***, Harcourt Brace Jovanovich, (1987).
* Brealy R. and Mayers, S., ***Principles of Corporate Finance***, 6th ed., McGraw-Hill, New York (2000).
* Brockington, R., ***Financial Management***, 6th ed., DP Publications, London (1993).
* Roll, R., "A Critique of the Asset Pricing Theory's Test I: on Past and Potential Testability of the Theory", ***Journal of Financial Economics*** 4 (1977).

علميات وأنشطة دائرة التدقيق الداخلي".

560 Quality Assurance

The director of internal auditing should establish and maintain a quality assurance program to evaluate the operations of the internal auditing department.

إن فائدة إعداد وتنفيذ هذا البرنامج هو لتزويد مدير دائرة التدقيق الداخلي ببيانات ومعلومات موثقة عن آداء المرفقتين في دائرة التدقيق الداخلي من حيث التوافق مع أهداف الدائرة ومع معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها ومع لائحة أخلاق المدقق وكذلك مع دليل التدقيق الداخلي والمفترض أنه قد تم إعداده من قبل مدير دائرة التدقيق الداخلي ومع لوائح وقرارات المؤسسة التي يعملون بها وكذلك مدى تنفيذ خطة وإجراءات دائرة التدقيق الداخلي، ومن فائدة هذا البرنامج أنه يظهر دائرة التدقيق الداخلي أمام الجهات الرقابية الخارجية بصورة متطورة عالمياً وبأداء وإجراءات موثقة وسليمة يعتمد عليها وبالتالي تمنح الثقة لتلك الجهات لدى أداء مهامها الرقابية.

وبرنامج الضمان النوعي يتضمن الثلاث عناصر الآتية:

- الملاحظة والإشراف Supervision.
- الرقابة الداخلية Internal reviews.
- الرقابة الخارجية External reviews.

الملاحظة والإشراف Supervision

تعتبر عملية الملاحظة والإشراف من أهم خطوات برنامج الضمان النوعي وهي عملية مستمرة حيث تركز على المدققين الداخليين أنفسهم. وهي تزود مدير دائرة التدقيق الداخلي والإدارة العليا وبتأكيدات موثقة بأن المدققين الداخليين بشكل خاص وإدارة التدقيق الداخلي بشكل عام يقومون بأداء مهامهم حسب خطة العمل الموضوعة وحسب ما هو مفترض منهم أن يؤدوه في مشاريعهم المستمرة.

وعملية تزويد التأكيد والضمان لمدير التدقيق الداخلي والإدارة العليا يجب أن لا يتضمن توافق المدقق الداخلي مع سياسات وقرارات المؤسسة وإجراءات ودليل التدقيق الداخلي فقط وهي على سبيل المثال لا الحصر (الأهداف تم تحقيقها - الملاحظات والتوصيات مدعمة بالدليل - أوراق العمل تمنح معلومات كافية تساهم بإظهار التقرير النهائي بصورة مرضية) ولكن يجب أن يؤخذ في الإعتبار التوافق مع معايير المراجعة الداخلية.

وعملية الإشراف يجب أن يقوم بها مدير دائرة التدقيق الداخلي والذي يعتبر المسؤول الأول عن وضع خطة التدقيق السنوية.

المراجعة الداخلية Internal reviews

المراجعة والرقابة الداخلية على عمل المدققين تقوم بتزويد الضمان النوعي على أعمال ومهام التدقيق الداخلي إلى كل من مدراء

الدوائر والإدارة العليا بقيمة وأهمية تقارير دائرة التدقيق الداخلي وإنه ممكن الإعتماد عليها في مراقبة أداء أنشطة دائرة المؤسسة كما أنها تشرف على تدريب المدققين في دائرة التدقيق الداخلي.

والرقابة الداخلية تؤدي بشكل منتظم أو بصورة مؤقتة ومتقطعة خلال السنة المالية إعتماداً على عدد الموظفين الذين يؤدون برنامج الضمان النوعي وعلى حجم العمل بدائرة التدقيق الداخلي.

ومن خلال أداء برنامج الضمان النوعي يقوم الموظفين المختصين بالمراجعة الداخلية بتقييم أداء المدققين والمشرفين عن كيفية توافقهم مع معايير المراجعة الداخلية ومع سياسات وقرارات المؤسسة، كما أنها تشمل على رقابة تفصيلية على إجراءات التدقيق الداخلي المتوافقة مع دليل وإجراءات التدقيق الداخلي Audit Manual وعلى أوراق العمل وعلى التقرير النهائي، كما يجب أن تتضمن التوصيات تحسين وتطوير أداء المدققين وبالتالي دائرة التدقيق الداخلي.

والمراجعة الداخلية على أداء المدققين من المستحب أن يقوم بأدائها من مستوى مساعد مدير دائرة وأعلى أو من مدير الدائرة أو الاثنين معاً.

إن مثل هذه المراجعة ذات فائدة كبيرة لكثير من الجهات حيث أن النتيجة ترسل دورياً إلى مدير دائرة التدقيق ليقوم بتقييم أداء المدققين والقطاعات في دائرته ويتم مناقشة التوصيات في تحسين الأداء مع المسؤول المختص.

كما أن المراجعة الداخلية تساعد المراجعة الخارجية (والتي سيأتي شرحها لاحقاً) بأن تقلص من فترة مهامهم وذلك لثقتهم وإعتمادهم على تقارير التدقيق الداخلي وذلك نتيجة وجود التقييم الذاتي Self Assessment من خلال برنامج الضمان النوعي الفعال QA والذي يتضمن المراجعة الداخلية على أعمال المدققين والتي تبين قوة ودقة أدلة العمل والترتيب السليم لأوراق العمل وغيرها التي تم ذكرها مسبقاً.

المراجعة الخارجية
External reviews

وهذه العملية قد تؤدي من جهات خارجية مستقلة عن المؤسسة أو الوزارة وتقوم بتقييم أداء دائرة التدقيق ٣ سنوات على الأقل على سبيل المثال وذلك لإعتمادها كثيراً في أغلب الأحيان على تقارير دائرة التدقيق الداخلي للتأكد من إستقلالية الدائرة في أداء أعمالها ومن دقة التقارير وبالتالي تمنح الثقة لتلك الجهات الرقابية مما يقلل فترة التدقيق والرقابة على المؤسسة المعنية إعتماداً على دقة وقوة تقارير دائرة التدقيق الداخلي.

وقد تؤدي تلك المراجعة من قبل وزارة المالية أو ديوان المحاسبة أو المدقق الخارجي، وبالتالي على مدير إدارة التدقيق حين استلامه تقرير يحتوي على توصيات بتحسين الأداء أن يعد خطة لتنفيذ تلك التوصيات، وعلى الإدارة العليا متابعة تنفيذ التوصيات من قبل دائرة التدقيق الداخلي.

ومساهمة مني إلى أخواني قراء مجلة المحاسبون إليكم برنامج مقترح أذكره بشكل مختصر للمساعدة في فهم برنامج الضمان النوعي QA والمراجعة الداخلية بشكل خاص وهي عن مشروع الرقابة على الرواتب يؤديه رئيس قسم التدقيق المالي والإداري وأذكره على النحو الآتي:

دائرة التدقيق

نموذج تقييم أداء قسم: التدقيق المالي والإداري

عن شهر.../٢٠٠٠

الموضوع	حسب الخطة	معيار الإنجاز			الإجراءات المنجزة	الإجراءات الغير مكتملة
	نعم/لا	ضعيف	متوسط	جيد		
الرواتب	نعم		X		١ - تم عمل Risk assessment ٢ - Flow Chart ٣ - خطاب الإرتباط Engagment letter ٤ - تم إتباع معايير المراجعة ٥ - اختيار العينة بطريقة جيدة	١ - المستندات الثبوتية غير مكتملة ٢ - تأخير الإنجاز ٣ - estionnaire form

ضعيف: ٠ - ٦٠٪ متوسط: ٦٠٪ - ٨٠٪ جيد: ٨٠٪ - ١٠٠٪

إجراءات أداء التدقيق:

١ - مفكرة خطة وبرنامج التدقيق (النسبة)
٢ - خطاب الإرتباط
٣ - برنامج التدقيق
٤ - إكتمال أوراق العمل
٥ - الإجتماع النهائي
٦ - المتابعة (النسبة)
٧ - أدوات التدقيق المستخدمة
٨ - إختيار العينة
٩ - معايير المراجعة
١٠ - .....

المراجع www.auditnet.org

الميزانية العامة لدولة الكويت وموازنة البرامج والأداء

إعداد
صالح أحمد قناوي
عضو المكتب الفني
ديوان المحاسبة - الكويت

الهدف الأساسي لموازنة الأداء هو أنها تسمح بقياس الإنجازات أو فعالية الأداء على الصعيدين المادي والمالي، لذلك فإن قياس الأداء يجب أن يتضمن عدة أمور أهمها:

- **وضع مجموعة وحدات للعمل أو مؤشرات.**
- **تحديد الأنشطة أو الأعمال المقترح قياسها.**
- **تجميع المعلومات لتحديد التكلفة الإجمالية.**
- **وضع مؤشرات لقياس الفاعلية.**

وعلى ذلك فإن موازنة الأداء ما هي إلا موازنة الغرض منها تحديد الأهداف التي يرصد لها تخصيصات معتمدة لتنفيذها، كما تبين كلفة البرامج المقترحة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك تبرز المؤشرات الكمية الخاصة بالإنجازات المتعلقة بكل برنامج.

فإذا كانت الموازنة تتضمن برامج فقط فإنه من الناحية الفنية يطلق عليها موازنة برامج أما إذا كان موضحا فيها تقسيمات البرامج ووحدات الأداء المتعلقة بهذه البرامج ففي هذه الحالة يطلق عليها موازنة البرامج والأداء معاً وعلى ذلك فإن موازنة البرامج والأداء تنقسم إلى موازنتين:

موازنة البرامج: وتحتوي على أهداف ووظائف الدولة على مستوى الوزارات.

موازنة أداء: وتهتم فقط بالمستويات التنفيذية في هيكل الدولة أي بمستويات النشاط.

فموازنة الأداء تنطوي على استعمال أساليب للأداء أكثر تعقيداً وتشابكاً وهي كلفة الوحدة وقياس العمل ومصطلحات الأداء، وأن قياس العمل بمعناه المادي والمالي يفرض أن توضح مسبقاً مجموعة وحدات للعمل ومؤشرات لا يمكن تحديدها إلا بعد وضع البرامج وتفرعاتها.

وفي ضوء المراحل التي تتضمنها موازنة البرامج والأداء يتم تحليل هذه المراحل والخروج بمؤشرات ونتائج تساعد في الوقوف على مدى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية للدولة.

أ - التبويب على مستوى الوظائف:

يساعد التبويب على مستوى الوظائف على توضيح الجزء الذي تسهم فيه النفقات العامة في كل خدمة من الخدمات العامة ويكون ذلك ذو جدوى كبيرة في إعداد وعرض تنفيذ الأهداف السياسية العريضة والأساسية في أهميتها عند العرض على المستويات العليا التشريعية والتنفيذية بشكل يسهل إجراءات الرقابة السياسية على أعلى المستويات وتؤمن رقابة فعالة بالنسبة للأهداف الكبرى والوسائل المتخذة لتحقيقها.

ب - التبويب على مستوى البرامج:

البرنامج عبارة عن الأعمال المتوقع تنفيذها في حالة معينة باتخاذ إجراءات محددة يتم التعبير عنها في صورة نفقات تبرزها الموازنة العامة.

وفي هيكل التقسيم في موازنة البرامج والأداء تمثل مجموعات البرامج عادة التقسيم الرئيسي للعمل الذي تؤديه الوحدات التنظيمية ويبين مدى ما تساهم به الوحدات الإدارية في تقديم الخدمات، ومن ثم فإن مجموعات البرامج تعكس الأغراض التي أنشئت من أجلها الوحدات، وهذا يقدم الإطار العام لإعداد موازنات الوحدات التي يجب تطويرها لتبين الصورة التي يتعين أن تكون عليها في أدائها.

ويتضمن البرنامج عادة بيانات عامة تتناول موضوع البرنامج وجهة تنفيذه وأهدافه وتمويله ووحدات أدائه وإيراداته (إن وجدت) ومدى ارتباطه

بالبرامج وأية بيانات أخرى تلقي الضوء على خصائص البرنامج ويجوز أن تنفذ الإدارة الواحدة أكثر من برنامج، كما يجوز أن تشترك أكثر من إدارة في تنفيذ برنامج واحد.

ج - التبويب على مستوى الأنشطة:

تمثل الأنشطة أجزاء من البرنامج تحدد أجزاء متجانسة من العمل الذي تقوم به الوحدات التنظيمية الفرعية للإدارات الحكومية، فالأنشطة تمثل تجميع لعمليات وواجبات مماثلة تؤدي إلى تحقيق البرنامج ويقوم بأداء الأنشطة مجموعة من الأفراد التنفيذيين في المستويات الدنيا من الهيكل التنظيمي للدولة، وفي هذا المستوى من الأداء سوف تتم مقارنة العمل المنجز مع العمل المخطط.

وعلى ذلك فعند انتقالنا من الوظيفة إلى النشاط فإننا سوف نعثر على الوحدات الإدارية المكلفة بالتنفيذ على مختلف المستويات.

وبعد استعراض الهيكل العام لموازنة البرامج والأداء، نتطرق فيما يلي إلى مراحل تطور الميزانية العامة لدولة الكويت وبيان موقفها من موازنة البرامج والأداء.. وهي كما يلي:

- الميزانية العامة لدولة الكويت

مرت الميزانية العامة لدولة الكويت بمراحل تطور متعددة خلال الستين عاماً الماضية، وقد اتسمت مراحل التطور بمحاولات جادة لتحديث عملية الميزانية من حيث إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها ومن تبعيتها للأسس والمبادىء والقواعد المتعارف عليها في هذا المجال بالدول المتقدمة.

وقد عكست مراحل التطور ما طرأ على دولة الكويت من تطورات وتغيرات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وقد تمثلت هذه التغيرات في ظهور النفط كمورد أساسي من موارد الدولة، واستقلال الدولة سياسياً واقتصادياً، ورغبة الإدارة الحكومية في تطبيق كل جديد في مجال الإدارة المالية بصفة عامة في مجال الميزانية بصفة خاصة.

وباستعراض الصفحات التالية سيطلع القارىء على الإطار العام لكل من:

(١) تطور الميزانية العامة لدولة الكويت.

(٢) أسس تبويب الميزانية العامة لدولة الكويت.

أولاً: تطور الميزانية العامة لدولة الكويت:

تطورت الميزانية العامة لدولة الكويت تطوراً كبيراً، ويكفي للتدليل على ذلك أن حجم الإنفاق الحكومي في عام ١٩٤٠ بلغ نحو -/٥٤٤٦٩٠ روبية أي ما يعادل -/٨٤٠٠٠ دينار كويتي في حين أن حجم الإنفاق الحكومي في ميزانية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بلغ ٤٧٤٦,٤ مليون دينار كويتي.

ولقد اختار المشرع لفظ الميزانية بدلاً من لفظ "الموازنة" للإشارة إلى الميزانية التقديرية أو الموازنة التخطيطية لنشاط الدولة عن سنة مالية قادمة.

ويمكن التمييز بين أربعة مراحل أساسية مرت بها الميزانية العامة لدولة الكويت وهي:

١ - مرحلة ما قبل النفط وبداية انتاجه (١٩٣٨ إلى ١٩٥٠).

٢ - مرحلة البدء في الأخذ بالأساليب الحديثة للإدارة المالية ١٩٥١ إلى ١٩٦١).

٣ - مرحلة إعلان الاستقلال وصدور الدستور (١٩٦٢ إلى ١٩٦٧).

٤ - مرحلة التطور المتلاحق (١٩٦٨ وحتى الآن).

مرحلة ما قبل النفط وبداية انتاجه ١٩٣٨ - ١٩٥٠:

بدأت هذه المرحلة بصدور قانون الصلاحيات الأساسية لمجلس الأمة التشريعي الصادر في ١٩٣٨/٧/٢، والذي وجه فيه صاحب السمو حاكم الكويت الشيخ/ أحمد الجابر الصباح - المجلس التشريعي لإصدار قانون الميزانية لتنظيم جميع إيرادات البلاد ومصروفاتها، إلا ما كان من أملاك الصباح الخاصة.

وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

١ - تخويل مجلس الأمة التشريعي صلاحية الإشراف على تنظيم الميزانية العامة.

٢ - فصل الذمة المالية للشعب عن الذمة المالية للحاكم.

٣ - أنشأ مجلس الأمة التشريعي إدارة للمالية (وزارة المالية حالياً).

٤ - لم يكن هناك أي تقسيم أو تبويب علمي للميزانية العامة.

٥ - أقتصر دور الإدارة المالية على التسجيل الدفتري للإيرادات المحصلة والنفقات العامة.

٦ - شكلت إيرادات الجمارك ما يزيد عن ٥٠٪ من جملة الإيرادات حتى عام ١٩٤٧ ثم بدأت إجراءات النفط في الزيادة.

٧ - تركزت المصروفات خلال هذه المرحلة وحتى عام ١٩٤٥ على وظائف الدولة الحارسة كالخدمات التنظيمية والمالية والأمن والعدالة والدفاع.

مرحلة البدء في الأخذ بالأساليب الحديثة للإدارة المالية (١٩٥١ - ١٩٦١):

اتسع النشاط الحكومي خلال هذه الفترة وقد دفع ذلك إنشاء ديوان المحاسبة في ١٩٥٤/٧/٢٢.

ويعتبر عام ١٩٥٥ بداية ظهور الميزانية العامة للدولة بالاعتماد على النظم والمبادىء المالية والحاسبية في إعداد الميزانيات وتنفيذها والرقابة عليها.

ورغبة في توحيد عملية الميزانية صدر المنشور رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥ أرفق به نماذج موحدة يعد على أساسها مشروع الميزانية.

واستمراراً لعملية التطوير صدر المرسوم الأميري رقم (١) لسنة ١٩٥٧ الخاص بالنظم الموحدة والقواعد المالية الواجب اتباعها عند تحضير الميزانية، وقد تم إعداد ميزانية عام ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩ وفقاً لما جاء بهذا المرسوم وحتى هذا العام لم تكن الميزانية شاملة لجانبي الإيرادات والمصروفات، حيث أن تقدير الإيرادات كانت تظهر ضمن ميزانية كل دائرة، كذلك لم تشمل الميزانية بياناً بإيرادات النفط.

صدر المرسوم الأميري رقم (١) لسنة ١٩٦٠ الخاص "بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي" وبصدور هذا المرسوم استكملت المقومات الأساسية للميزانية العامة للدولة في ثوبها الجديد، وأهم ملامح هذا المرسوم:

- تقنين قواعد ثابتة ومستقرة تلتزم بها وزارة المالية والدوائر الحكومية.
- تناول المرسوم الموضوعات الرئيسية وهي تقدير الإيرادات والمصروفات وإقرار الميزانية والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.
- استحدث المرسوم تعديلاً في السنة المالية فجعلها متداخلة تبدأ في ٤/١ وتنتهي في آخر مارس من كل سنة.
- خصم نسبة من الإيرادات المقدرة بمرسوم تضاف للمال الاحتياطي.

- خصم نسبة تحدد بمرسوم تخصص للإنشاءات.

بالإضافة إلى ما سبق شهدت هذه المرحلة صدور المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٠ بتنظيم إدارة الفتوى والتشريع لدولة الكويت.

مرحلة اعلان الاستقلال واصدار الدستور (١٩٦٢- ١٩٦٧):

شهدت هذه المرحلة إعلان الاستقلال وصدور الدستور الذي تضمن في بابه الرابع الأحكام الخاصة بالشئون المالية ومن بينها القواعد التي تحكم الميزانية كقاعدة وحدة الميزانية - قاعدة عدم التخصيص- قاعدة الشمول.

وتهدف نصوص الدستور إلى ضمان السلطة التشريعية، كما صدر القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ بإنشاء مجلس التخطيط لتأكيد أهمية الرقابة.

كما شهدت هذه الفترة أول ميزانية تعتمد من مجلس الأمة وهي ميزانية ١٩٦٤/٦٣ وفق نصوص الدستور وقد تم تبويبها إلى ثلاث مجموعات للمصروفات وهي:

١ - الباب الأول: المرتبات والأجور.
٢ - الباب الثاني: المصروفات العامة.
٣ - أبواب متنوعة: ———

وقد شهدت ميزانية ١٩٦٤/٦٣ وما بعدها بداية ظهور بعض الأنشطة الخاصة بالخدمات العامة في شكل ميزانيات ملحقة.

مرحلة التطور المتلاحق ١٩٦٨ حتى الآن:

وقد كان من أبرز ملامح التطور التي تميزت بها هذه المرحلة ما يلي:

١ - توحيد تقسيم وتبويب الميزانية.
٢ - توحيد المصطلحات المالية والمحاسبية.
٣ - تطوير أساليب تنفيذ الميزانية وإعداد تقارير المتابعة.
٤ - تطوير شامل للحساب الختامي للدولة من ناحية الشكل والمحتوى.
٥ - تعديل السنة المالية لتبدأ من ١/٧ وتنتهي آخر يونيه من كل عام بدلاً من السنة الهجرية.
٦ - أصبح الاختصاص في إعداد الميزانية مقسماً بين وزارة المالية من ناحية وبين وزارة التخطيط وديوان الموظفين من ناحية أخرى.
٧ - صدر الدليل النمطي للحسابات بالتعميم رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨، وقد صدرت بعد ذلك تعميمات عديدة للدليل النمطي بحيث يحقق الأهداف المالية والمحاسبية التحليلية التي تتبناها الدولة أخرها الدليل النمطي الحالي رقم (٥) لسنة ١٩٩٨.
٨ - صدور المرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ الخاص "بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي".

وأهم ملامحه:

- تعد الميزانية عن سنة مالية تبدأ في أول يوليه وتنتهي في آخر يونيه من كل عام، ثم التعديل حيث يتم إعدادها عن سنة مالية تبدأ في ١/٤ وتنتهي في ٣/٣١ من كل عام.

تتكون الميزانية العامة من ثلاث ميزانيات:

- ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.
- ميزانية الجهات الملحقة.
- ميزانية الجهات المستقلة.

- حجز نسبة مئوية من الإيرادات تضاف إلى احتياط الأجيال القادمة.
- يختص وزير المالية بتحديد شكل الميزانية وإجراءات إعدادها والتنسيق والتوجيه (دون الإخلال باختصاص ديوان الموظفين ووزارة التخطيط).

ومما سبق يتضح مراحل التطور المختلفة التي مرت بها الميزانية العامة لدولة الكويت. وهي تشير إلى أن هناك رغبة حقيقية وعمل متواصل من أجل تطبيق ما هو جديد ويتفق مع طبيعة دولة الكويت وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: أسس تبويب ميزانية الوزارات والإدارات:

صدرت عدة تعاميم من وزارة المالية وتطوير الدليل النمطي للحسابات كما سبق الإشارة بما يحقق كفاءة أكثر في مجال تصنيف وترتيب وتجميع الحسابات الحكومية كان أخرها التعميم رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ الخاص بالدليلي النمطي الموحد لحسابات الجهات الحكومية، وفيما يلي عرض عام مختصر للأسس التي بني عليها تبويب الميزانية كما ورد بهذا التعميم:

١ - تبويب المصروفات:

١/١ : التبويب الإداري: حسب الوزارات والإدارات الحكومية.

٢/١ التبويب الموضوعي: وفيه يتم تجميع المصروفات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعة متجانسة، وهو يعتمد على التقسيم إلى أبواب والأبواب إلى مجموعات والمجموعات إلى بنود والبنود إلى أنواع.

٣/١ : التبويب الوظيفي: وفيه تم تقسيم الجهاز الحكومي للدولة وفقاً للوظائف الرئيسية والفرعية (خدمات عامة - دفاع - خدمات اجتماعية - خدمات مجتمع - خدمات اقتصادية - أخرى).

٤/١ : تبويب اقتصادي: وفيه يتم تبويب المصروفات إلى مصروفات جارية ومصروفات رأسمالية، ومصروفات مختلفة ومدفوعات تحويلية.

٥/١ : تبويب وفقاً للبرامج: وفيه تم الأخذ بمفهوم موازنة البرامج وذلك بتقسيم كل وزارة أو إدارة إلى برامج، والبرنامج يمثل مجموعة متجانسة من الأنشطة.

٢ - تبويب الإيرادات:

اتبع في تبويب الإيرادات التبويب الإداري أي تجميع الإيرادات وفقاً لكل قسم أو فرع من الوزارات والإدارات الحكومية، كما أتبع أيضاً التبويب الموضوعي أو الفرعي وتم تقسيم الإيرادات إلى أبواب متجانسة وفقاً لنوع الإيرادات وتقسيم الأبواب إلى مجموعات ثم بنود وأنواع.

كذلك أتبع في تبويب الإيرادات التبويب الاقتصادي حيث تم فصل الإيرادات الجارية عن الإيرادات الرأسمالية حيث خصص الباب الثامن للإيرادات الرأسمالية والأبواب الأخرى للإيرادات الجارية.

٣ - تبويب الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية:

تمثل هذه الحسابات كافة الحسابات الأخرى بخلف أبواب المصروفات والإيرادات المدرجة في الميزانية، وتوضح هذه الحسابات العلاقات المالية بين الوزارات والإدارات بعضها البعض أو بينها وبين الغير.

وتم تقسيمها إلى ثلاثة أبواب وهي:

الباب الأول: حسابات التسوية.
الباب الثاني: الحسابات الجارية.
الباب الثالث: الحسابات النظامية.

وفيما يلي بيان عام يوضح الهيكل العام لميزانية الجهاز الحكومي لدولة الكويت، (مع إبراز الوظيفة الرئيسية الخاصة بالخدمات الاجتماعية ومن ثم نزولاً بها بشكل متدرج حتى مستوى البرامج):

جانب من الجهاز الحكومي لدولة الكويت حسب*
الدليل النمطي (تعميم رقم ٥ لسنة ١٩٩٨)

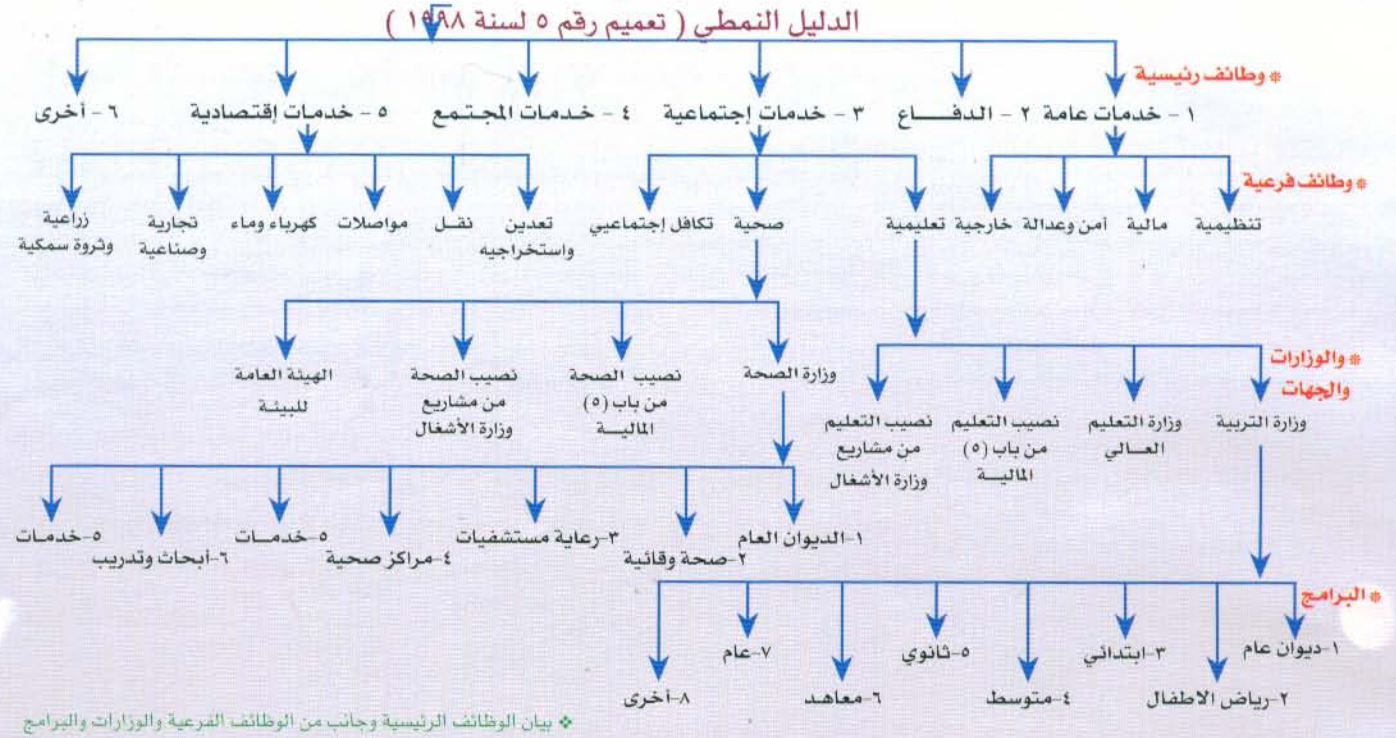

* بيان الوظائف الرئيسية وجانب من الوظائف الفرعية والوزارات والبرامج

* أنشطة وحدات أداء : لم تحدد بعد.....

م	المرجع	الإعداد
١	المراجعة الإدارية وتقييم الأداء	د. منصور حامد محمد - كلية التجارة - جامعة القاهرة ٩٣/١٩٩٤
٢	إدارة الموازنات العامة	د. مؤيد عبدالرحمن الدوري د. طاهر موسى الجنابي
٣	موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق	أ. د جميل جرجس
٤	موازنة البرامج والأداء كأداة لتطوير النشاط	دورة تدريبية بوزارة المالية الفترة من ٢/٢٢ إلى ٢٠٠٣/٣/٢
٥	أصول المحاسبة الحكومية - دراسة خاصة لدولة الكويت	د. أحمد هاني بحيري حماد - كلية الدراسات التجارية - جامعة الكويت د. حصه محمد أحمد - جامعة الكويت
٦	تعميم رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن الدليل النمطي الموحد للحسابات للجهات الحكومية	وزارة المالية / الكويت/شئون الميزانية العامة

ومما سبق يتضح أن الميزانية العامة لدولة الكويت يتم تبويبها وفقا لميزانية البنود والاعتمادات مدمجة مع التبويب اللازم لموازنة البرامج ... وذلك فهي تمضي في اتجاه تطبيق موازنة البرامج والأداء، وسوف يتحقق لها ذلك عندما يتم تقسيم كل برنامج إلى مشروعات وأنشطة فرعية، ثم ترجمة تلك الأنشطة والزمن المستغرق لتنفيذها إلى تكاليف.

وهذا ليس بالأمر السهل حيث يتطلب تنفيذ ذلك عدة إجراءات أهمها تحديد الأنشطة والأعمال المقترح قياسها، تجميع المعلومات لتحديد التكلفة، وضع المؤشرات والمعايير لقياس الفاعلية، فضلاً عن المتطلبات المرتبطة بالأجهزة الرقابية العليا ومنها الصلاحيات الرقابية والمعايير الدولية، منهج التدقيق، والكفاءات المهنية، وأخيراً وضع إطار عام موحد للمعالجات المحاسبية.

بعد الصين ولتقديم خدمات لوجستية ونظام «مايكر وكلير» التقني

«المخازن العمومية» على أبواب باكستان بـ ٧٥ مليون دولار لخمس سنوات

كشفت مصادر مطلعة عن أنه بات في حكم المؤكد أن توقع شركة المخازن العمومية عقداً لخمس سنوات مع حكومة باكستان بعد أن تم تصنيفها في المرتبة الأولى في المناقصة المطروحة، وإن كانت المصادر اشارت إلى أنه تم توقيع العقد.

وأوضحت المصادر أن قيمة العقد تبلغ تقريباً نحو ٧٥ مليون دولار، أي بمقدار ٢٥ مليونا للعام الواحد.

وذكر المصدر أن «المخازن» ستقوم بموجب هذا العقد بتقديم بعض الحلول التقنية والمتطورة عالمياً في مجال الأعمال الجمركية، إلى جانب تقديم بعض الخدمات اللوجستية، الفنية المتخصصة التي برزت فيها الشركة وسجلت نجاحات مع أكثر من جهة عالمية أخرى، وعززت من وضعها التنافسي وامكاناتها الفنية حتى جعلتها معتمدة لدى حكومات الدول.

وأوضح المصدر أن النشاط الأساسي للعقد، سيركز على مجالات الأعمال الجمركية على غرار الخدمة نفسها التي تقدمها «المخازن» لـ «الصين» وتوقع المصدر أن تكون هناك عقود جديدة خلال المرحلة المقبلة مع عدد من الدول لتقديم نفس الخدمات، خصوصا وأنها الاحتياجات إلى الحلول التكنولوجية، في مجالات الأعمال الجمركية تأتي في إطار تلبية متطلبات الاتفاقات العالمية «الغات» الأمر الذي سيعزز الطلب أكثر على خدمات «المخازن» اضافة إلى تلبية متطلبات منظمة الجمارك العالمية.

من جهة أخرى، لفت إلى أنه في اطار تحرك بعض الدول لضبط عمليات الجودة الخاصة بالمنتجات وتفادي عمليات غسيل الأموال، وسيكون هناك اقبال كبير على نظام «مايكروكلير» المملوك لشركة المخازن العمومية بالكامل الذي يعد أحدث النظم عالمياً، حيث يتمتع بخصائص عديدة منها نظام الاحصائيات والتقارير وتحصيل الايرادات الجمركية ومتابعتها الكترونيا.

تجدر الإشارة إلى أن الشركة نفسها كانت وقعت عقداً الأسبوع الماضي مع حكومة سيريلانكا، لتقديم خدمات لوجستية، للطيران الوطني.

وعزا مراقبون النشاط الذي اشتد على سهم «المخازن» في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي ووصل سعر السهم إلى نحو ١,٢٦٠ دينار كويتي، يعود إلى ثقة احدى الشركات الاستثمارية باداء الشركة وانعكاس ادارات العقود التي وقعتها على فترات متفرقة خلال العام الحالي، ضمن بيانات العام المقبل.

الجاسم: البنوك الكويتية قادرة على التعامل مع رفع ضمان حقوق المودعين ولا تخشى التأثيرات

أكد أمين عام اتحاد المصارف الكويتية يوسف الجاسم أن كافة البنوك الكويتية ترى انها قادرة على التعامل مع قرار رفع ضمان الدول لحقوق المودعين في البنوك إذا ما اقرته الحكومة، مشيراً إلى أن البنوك الآن في وضع يمكنها من التعامل مع الواقع الحالي والمقبل.

وقال الجاسم حول انعكاسات هذا القرار حال تطبيقه أن كافة البنوك درست أوضاعها المتعلقة في هذا الموضوع، مضيفاً بأن هذا القرار من شأنه أن يفتح المجال للتنافس بين البنوك في ظل الأوضاع التي تتمتع بها البنوك الكويتية من الناحية المالية الممتازة التي تؤهلها أن تتعامل مع القرار إذا صدر.

ولفت إلى أن كافة البنوك تعمل في كل الاتجاهات ضمن آليات السوق، والمنافسة مفتوحة وفقاً للقواعد التي يصدرها بنك الكويت المركزي والسلطات النقدية، موضحاً أن أي قضية أو تعاملات بنكية سواء من ناحية الودائع والأغراض المصرفية المختلفة تتم وفقاً لآليات السوق.

واستبعد الجاسم أن يكون لهذا القرار في حال تطبيقه تأثير على الجهاز المصرفي لأسباب كثيرة وأن أهمها هو الوضع الاقتصادي والمالي القوي الذي تتربع عليه البنوك الكويتية، مضيفاً بأن البنوك تتمتع أيضاً بانتعاشة كبيرة في ظل الاداء المحترف الذي تقوم عليه إدارات البنوك، مؤكداً أن المصارف الكويتية لا تخشى التضرر من هذا القرار في حال صدوره.

وحول الندوة التي قام بتنظيمها اتحاد المصارف العربية بالتنسيق مع اتحاد المصارف الكويتية أمس حول المشاكل العملية في الاعتمادات المستندية قال الجاسم أن هذه الندوة تهدف إلى وضع المشاركين في اجواء اللغط المغالطات التي طرأت على التعاملات المصرفية في مجال الاعتمادات المستندية بعد أن وضعت عدة كتيبات موضع التنفيذ، سواء لجهة القواعد الخاصة بالاعتمادات المستندية والقواعد الخاصة بالاعتمادات الجهوزية ثم القواعد الاضافية للاعتمادات الالكترونية والمعايير الدولية بشأن فحص المستندات على الاعتمادات المستندية.

من جهته، أكد الخبير الدولي لشؤون الاعتمادات المستندية جاك صابونجي على ضرورة بحث المشاكل العملية في الاعتمادات المستندية لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في المجال المصرفي.

وقال صابونجي أن المواضيع التي ستتم مناقشتها خلال الندوة تتناول الكتيبات المستندية الموضوعة لجهة القواعد الخاصة بالاعتمادات المستندية والقواعد الخاصة بالجهوزية ثم القواعد الاضافية للاعتمادات الالكترونية.

وأفاد صابونجي أن البرنامج سيناقش المشاكل والصعوبات من سندات السحب والفاتورة الجارية ووثائق النقل البحرية العادية والمشاركة والجوية والمختلطة بالسيارات والقطارات ووثائق التأمين وشهادات المنشأ وشهادات المراقبة.

كوفاتشيف: اتفاق مبدئي بين بلغاريا والكويت على إنشاء محطات طاقة في العراق بمساهمة كويتية

أعلن وزير الطاقة البلغاري ميلكو كوفاتشيف أن هناك اتفاقا مبدئيا بين بلاده والكويت على مساهمة الأخيرة في جزء من تمويل مشروع خاص بانشاء بلغاريا محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في العراق.

وقال كوفاتشيف في تصريح لـ «كونا» أن المشروع الذي أعدته وزارة الطاقة البلغارية وأقرته القيادة المركزية المدنية الأميركية في العراق يتضمن انشاء تسع محطات فرعية متوسطة المدى لتوليد وتوزيع الكهرباء في المدن الجنوبية للعراق.

وأضاف أنه في اطار الاستعداد المعلن من جانب دولة الكويت للبحث في التعاون مع الجانب البلغاري في العمل بمشاريع مشتركة في اعادة اعمار العراق، تم ارسال المشروع إلى عدد من الهيئات والمؤسسات الكويتية ومن بينها غرفة التجارة والصناعة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لدراسة المساهمة في تنفيذه.

وقال أن المشروع يعد ضمن المشاريع الحيوية

الطاقة الإنتاجية تصل إلى ٩٤٠ ألف برميل يومياً

الكويت ترفع طاقتها التصديرية من النافتا بنسبة ٧ في المئة

■ **المصفاة الرابعة أجلت موعد تسليم دراسات تحديث المصافي**

أكد مسؤول نفطي أن الكويت زادت من طاقتها التصديرية للنافتا بنسبة ٧ في المئة عن الفترة المشابهة في العام ٢٠٠٢ وقال المسؤول ان اعادة الانتاج في الوحدة الخامسة في مصفاة ميناء الأحمدي رفع نسبة كميات التصدير، مشيراً إلى أن الطاقة الانتاجية لهذه الوحدة تصل إلى ١٢٠ الف برميل يومياً.

وأشار إلى أن المصافي الثلاث مجتمعة تنتج كميات تصل إلى ٩٤٠ ألف برميل يومياً.

وأوضح أن تشغيل الوحدة من جديد في ميناء الأحمدي رفع كميات الانتاج منها بنسبة ١٠ في المئة يستهلك منها ما نسبته ٣ في المئة.

وعلى جانب آخر، افاد المسؤول أن المستشار الذي يقوم حالياً باجراء الدراسات على المصافي الثلاث العاملة في البلاد بهدف التحديث لم ينته بعد من مهمته مشيراً إلى أن المستشار قد يتأخر في تسليم هذه الدراسات إلى شركة البترول الوطنية بسبب الحديث عن انشاء مصفاة رابعة.

وذكر قد يضاف إليه مهام دراسة جدواها الاقتصادية وبحث أفضل الاجراءات اللازمة لانشائها وطاقتها التصميمية والموقع الذي ستتواجد فيه.

«مؤسسة البترول» تبرم اتفاقية مع «أكونيريشن» بخصوص ملكيتها في أسهم «سيلانيزايه جي»

أبرمت مؤسسة البترول الكويتية اتفاقية مع شركة «بي سي بي كريستال اكويزيشن»، وهي الاتفاقية التي تلتزم بموجبها المؤسسة بأن تطرح ملكيتها البالغة نسبتها ٢٩ في المئة من الأسهم في شركة «سيلانيز إيه جي» في اطار العرض المقترح لهذه الأخيرة من جانب شركة «بي سي بي كريستال اكويزيشن».

وأوضح البيان الصحافي الصادر من المؤسسة أن العرض المقترح يخضع للشروط السارية على مثل هذا النوع من الصفقات بما في ذلك عتبة قبول تبلغ نسبتها ٨٥ في المئة من أسهم «سيلانيز ايه جي» (استثناء أسهم الخزينة) بالاضافة إلى الحصول على موافقة السلطات المختصة.

المهمة للاسراع باعادة الحياة الطبيعية إلى الشارع العراقي، مضيفاً أن المحطات الكهربائية المزمع انشاؤها ستستخدم كقاعدة يمكن من خلالها استقبال وتوزيع كمية الطاقة الكهربائية التي تنوي بلغاريا تصديرها للعراق عبر الأراضي التركية.

وأكد وزير الطاقة أن بلغاريا تلقت موافقة كويتية مبدئية على المساهمة في هذا المشروع وتجري حالياً محادثات واتصالات حول التفاصيل وإمكانية الوصول إلى قاعدة بلغارية - كويتية مشتركة حول طبيعة المساهمة والتمويل الجزئي والضمانات والاجراءات الادارية والبنكية الخاصة بذلك.

وذكر أنه في اطار حضوره لمؤتمر وزراء الطاقة الكهربائية لدول جنوب شرقي أوروبا، والذي عقد في العاصمة اليونانية منذ ثلاثة أيام التقى نظيره التركي حلمي جيولير وبحث معه امكانية تصدير بلغاريا كمية من الطاقة الكهربائية للعراق عبر الأراضي التركية في اطار المساهمة البلغارية في اعادة اعمار العراق.

وأوضح أنه بسبب بعض العوامل التقنية لا يمكن لبلغاريا تصدير الكهرباء مباشرة للعراق لذا فقد تم الاتفاق مع نظيره التركي على تصدير بلغاريا للكهرباء إلى تركيا التي ستقوم بدورها بانتاج الكمية ذاتها وتصديرها للعراق عبر المحطات البلغارية الجديدة التي تسعى وزارة الطاقة البلغارية إلى انشائها في المدن العراقية بمساعدة كويتية.

تقرير عربي يؤكد انخفاض معدلات التضخم من ١,٧ إلى ١,٤ في المئة في الكويت

ذكر تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن معدلات التضخم في الكويت انخفضت من ١,٧ في المئة عام ٢٠٠١ إلى ١,٤ في المئة العام الماضي، مشيرة إلى انخفاض هذه المعدلات في كل من الامارات والجزائر وموريتانيا.

وأضاف التقرير الذي ناقشه الاجتماع الوزاري للمجلس في دورته الـ ٧٨ امس أنه في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات التضخم في هذه الدول ارتفعت في كل من مملكة البحرين وتونس والسعودية والسودان وسورية وسلطنة عمان وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن وجيبوتي.

وأوضح التقرير أن المتوسط العام لنصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية انخفض إلى ٢٣٤٢ دولاراً في عام ٢٠٠٣ مقابل نحو ٢٤٦٠ دولارا عام ٢٠٠١ نتيجة لنمو السكان بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول العربية.

وأشار إلى أنه ما زال أعلى متوسط لنصيب الفرد على المستوى العربي في دولة قطر في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ حيث بلغت في عام ٢٠٠١ ٢٩ الفا و٨٣٧ دولاراً وارتفع في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٢٩ الفا و٩٤٨ دولارا.

وأكد التقرير أنه رغم الصورة القاتمة لمتوسط نصيب الفرد وارتفاع معدلات التضخم في كثير من الدول العربية فإن الأداء الاقتصادي للدول العربية بوجه عام تحسن خلال العام الماضي ٢٠٠٢ وان كان هذا التحسن يعتبر متواضعاً إلى حد كبير.

وذكر أن التقديرات تشير إلى أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار بالنسبة للدول العربية ككل قد ارتفع من ٧٠٨,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٧١٧,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢.

وأوضح التقرير أن الناتج المحلي الاجمالي حقق معدل نمو قدره ١,٢ مقابل معدل نمو سالب بلغ ٢,٧ في المئة في عام ٢٠٠١، مشيراً إلى أن هذا التحسن يعتبر متواضعاً إذا ما قورن بمعدل النمو لعام ٢٠٠٠ الذي بلغ ١٢,٨ في المئة.

ونوه التقرير بان اجمالي الصادرات العربية في العام الماضي بلغ ٢٤٠مليار مقارنة بنحو ٢٢٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ محققاً نسبة نمو ١,٣ في المئة.

وأوضح أن هذا المعدل كان أدنى من معدل نظيره بالنسبة للصادرات العالمية الذي بلغ ٤,٢ في المئة ما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات العربية في اجمالي الصادرات العالمية لتصل إلى نحو ٣,٨ في المئة مقارنة بنسبة ٣,٩ في المئة عام ٢٠٠١ .

وأكد التقرير ان قيمة الواردات الاجمالية للدول العربية سجلت ارتفاعا بنسبة ٦,٨ في المئة لتصل إلى ١٧٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢ مقارنة بـ ١٦٢,٨ مليار دولار عام ٢٠٠١.

وأضاف أن الواردات العربية حققت معدل زيادة أعلى من معدل الزيادة في الواردات العالمية الذي بلغ ٤,٦ في المئة وارتفعت محصلة الواردات العربية في اجمالي الواردات العالمية لتبلغ ٢,٦ مقارنة بنسبة بلغت ٢,٥ في المئة عام ٢٠٠١ .

ونوه التقرير بارتفاع قيمة التجارة العربية البينية بنسبة ١٧,٦ في المئة عام ٢٠٠٢، حيث بلغت حوالي ٣٩,٤ مليار دولار مقابل ٣٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ فيما بلغت قيمة الصادرات البينية ٢١,٣ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٩,٧ في المئة من عام ٢٠٠١.

وذكر أن قيمة الواردات البينية العربية بلغت نحو ١٨,١ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٥,٣ في المئة عن عام ٢٠٠١ والذي بلغت فيه قيمة الواردات ١٥,٧ مليار دولار.

خاصة بالوقود وتحسين التربة الصحراوية

«معهد الأبحاث» يبرم ثلاث اتفاقيات تعاون مع «المركز الياباني»

أبرم معهد الكويت للابحاث العلمية ثلاث اتفاقيات تعاون مع مركز التعاون البترولي الياباني حول اجراء البحوث لانتاج وقود منخفض الكبريت وتحسين التربة الصحراوية وبرامج تخضير الأراضي.

وقال نائب المدير العام لشؤون الابحاث في معهد الكويت للأبحاث الدكتور نادر العوضي أن الاتفاقية الأولى بين الجانبين وهي انتاج وقود أو نسب منخفضة ستساهم في توفير البيانات لشركة البترول الوطنية من أجل تصميم المصافي الجديدة.

وأضاف «أن الانتاج المكثف لتعديل التربة الكبريتية واستخدامها في الخطة التخضيرية الوطنية لدولة الكويت سيساعد على تحسين خصوبة التربة الصحراوية وجعل أحد منتجات الصناعة البترولية ذات جدوى وفائدة كبيرة في صناعة أخرى (الزراعة).

وأكد أنه تم انجاز أكثر من ١٢ مشروعاً بحثياً تعاونياً والعديد من المؤتمرات والحلقات النقاشية وورش العمل وقد اتيحت الفرصة للتدريب الكثير من العلماء الكويتيين الشباب في المختبرات اليابانية.

ونوه بأن المعهد عمل عن قرب مع القطاع النفطي من أجل تحقيق هدفه الخاص بان يصبح الذراع الرئيسية لقطاع البحوث والتطوير.

وأكد أن البحوث التي ستجري ستحتوي على قيمة فنية ستسهم في عملية التكرير وتسويق النفط الثقيل في الأسواق العالمية، مشيراً إلى أن هذه الدراسات ستستغرق ٣ سنوات بقيمة تقدر بـ ٦٠٠ ألف دينار.

من جانبه، قال المدير الاداري في مركز التعاون الياباني للبترول جونيش هاتانو «أن هذه المناسبة تأتي في اطار توقيع عدد من الاتفاقيات مع الجانب الكويتي منها دراسة جدوى عملية التكسير الهيدروجيني، في وحدة «ARDA» وتخفيض نسبة الكبريت في انتاج الوقود وايضا الانتاج الموسع للتربة الكبريتية المعالجة وذلك لرؤية مدى عمل خطة تخضيرية وطنية للكويت.

وأثنى على العلاقات التي تجمع الطرفين والتي أثمرت مجموعة من المشاريع تم انجازها في السابق موضحاً ان هناك تاريخاً نفطياً طويلا مشتركا مع الكويت من جانب اليابان امتد قرابة ٢٠ عاما.

ربحية الأولى ثلاثة فلوس والثانية خمسة للسهم الواحد تقريبا

«الصناعات المتحدة» و«الأسماك» تبيعان ٥١ في المئة من «رعد» بـ ٤,٤ مليون دينار

باعت شركتا «الصناعات المتحدة» وشركة الأسماك الكويتية ٥١ في المئة من اسهم شركة «رعد» التي كانت مملوكة بالكامل لشركة «الأسماك» قبيل زيادة رأسمالها.

وبلغت قيمة الصفقة نحو ٤,٤ مليون دينار كويتي، حيث حولت بموجبها نحو ٢٥,٥ مليون سهم من اسهم «رعد» لصالح شركة الصفاة للاستثمار التي تم تحويل نشاطها قريبا من شركة الشرق الأوسط للتصنيع الكيماوي إلى نشاط استثماري.

حيث أنه تم تقييم سعر سهم «رعد» بـ ١٧٥ فلساً للسهم الواحد، خصوصا وأن الشركة شهدت عمليات ترتيب واعادة هيكلة من الداخل ضمن العملية الشاملة التي تقودها «الصناعات المتحدة» وفي ضوء تلك الصفقة قالت مصادر أن شركة «الأسماك» حققت ربحية صافية منها تقارب الـ ٥ فلوس للسهم الواحد.

حيث باعت كامل حصتها في «رعد» ولم يعد لديها أي ملكية فيها، وهي تبلغ نحو ١٥ مليون سهم.

بينما حققت شركة الصناعات المتحدة ارباحا صافية للسهم الواحد من تلك الصفقة تبلغ نحو ٣فلوس تقريباً.

حيث باعت الشركة تقريباً نحو ١٠,٥ مليون سهم من ملكيتها في «رعد» ليصل اجمالي المباع ٥١ في المئة.

تجدر الاشارة إلى أن شركة «رعد» كانت مملوكة للأسماك بنسبة ١٠٠ في المئة، وضمن عمليات اعادة الهيكلة تمت زيادة رأس المال إلى نحو ٥ ملايين دينار من ١,٥ مليون دينار.

طرحت منهم الصناعات المتحدة نحو ٥٠ في المئة من تلك الأسهم للاكتتاب احتفظت لنفسها بنحو ٣٠ في المئة من تلك الأسهم والباقي تم الاكتتاب فيه من جانب ٢٠٠ مساهم تقريبا. وكانت «الصناعات» حققت ربحا جيدا من تلك العملية وبيع اسهم الزيادة في رأس المال وضمن الخطة الموضوعة فان «رعد» سيتم ادراجها في بورصة الكويت في يونيو ٢٠٠٤ ولدى الشركة سيولة نقدية تقدر بـ٤,٥ مليون دينار كويتي، وليس لديها أي قروض أو ديون. وذكر المصدر أن خطة الشركة في اتجاه تملكها لشركات أغذية وتشكيل كيانات منها ستستمر.

تجد الاشارة إلى أن «الصناعات» تملك نحو ٤٤ في المئة من «الأسماك».

وكانت ربحية الأولى في الأشهر التسعة تبلغ ١,١٠٦,٤٤٤ مليون دينار بمقدار ٨١,٠٦ فلس، و«الأسماك» ١,٨٥٠,٥٥٥ مليون دينار أي نحو ١٢,٤٨ فلس للسهم.

- «الصفاة للاستثمار» الطرف الثاني للصفقة و«رعد» تدرج في البورصة يونيو ٢٠٠٤

«التعليمية» تحقق ربحاً كبيراً من بيع «عقار» تابع لها

علم من مصادر مطلعة أن شركة مؤسسة الكويت للخدمات التعليمية قامت ببيع أحد الاصول العقارية التابعة للشركة، وحققت فيها ربحاً كبيراً.

وأشار مصدر إلى أن ربحية الشركة من الصفقة تبلغ نحو ٢,٥ مليون دينار كويتي، وهي تقريباً تشكل عائد بمقدار ٢٠ فلسا للسهم الواحد، فيما ذكر مصدر آخر إلى أن الأرباح الصافية المتوقعة هي فوق المليون دينار، أي أكثر من عشرة فلوس للسهم الواحد.

وأوضح المصدر أن لدى مجلس الادارة توجها لاستدخال عدد من العقارات المدرجة للربح أو الدخول في مشروعات جديدة تحقق عوائد جيدة للشركة تجدر الاشارة إلى أن الشركة حققت ارباحاً جيدة عن السنة المالية المنتهية في اكتوبر الماضي حيث بلغت نحو ١٦ فلسا وأقر مجلس الادارة توزيع ١٤ فلسا نقداً.

ومن المنتظر ان تعقد الشركة جمعيتها العمومية نهاية الشهر الجاري اذ قدمت إلى وزارة التجارة طلباً رسمياً بالموعد.

أسهم في تمويل ٦٣١ مشروعا بقيمة ٣ مليارات دينار منذ نشأته

العياف: خطة إعلامية متكاملة للاحتفال بمرور ٤٢ عاماً على إنشاء الصندوق الكويتي

قالت مدير ادارة الاعلام في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منى العياف أن الصندوق ينظر في تمويل ما بين ٢٠ إلى ٣٠ مشروعا في العام بميزانية تتراوح ما بين ١٥٠ مليون دينار إلى ٢٠٠ مليون دينار.

وذكرت العياف أن نشاط الصندوق الكويتي شمل حوالي ١٠٠ دولة في العالم ومعظمها لا توجد فيها سفارات لدولة الكويت مما يشير إلى أهمية دور الصندوق الانمائي في توثيق عرى التعاون مع تلك الدول وغيرها فضلاً عن دوره في تعزيز أواصر الصداقة مع الدول النامية الأخرى.

وأوضحت أن عدد المشروعات التي اسهم الصندوق في تمويلها منذ نشأته وحتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بلغ ٦٣١ مشروعاً بإجمالي القروض المقدمة لتمويلها بحوالي ثلاثة مليارات دينار.

وأفادت العياف أن اجمالي عدد المنح والمعونات الفنية المقدمة من الصندوق الكويتي بلغ ٢٢١ منحة ومعونة بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٨١ مليون دينار حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٣.

ورداً على سؤال حول تخلف بعض الدول عن سداد التزاماتها المالية أفادت أن قروض الصندوق لا تخضع للالغاء فهي قروض سيادية والمبالغ المتأخرة يتم سدادها انطلاقاً من هذا المبدأ.

وأضافت في هذا الشأن أن الصندوق بإمكانه اعادة جدولة مبالغ القروض بالنسبة للدول المتخلفة عن السداد مؤكدة أن الصندوق يتبع نظام «الهيبيك» وهو نظام دولي معتمد من قبل البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة الكبيرة يهدف إلى تخفيف عبء الديون على الدول الأشد فقراً.

وحول تسديد القروض أكدت العياف أن قروض الصندوق يتم سدادها بموجب اتفاقات تلزم الدول المقترضة بتسديد القروض حسب جداول زمنية لاستردادها حيث بلغ اجمالي المبالغ المسددة من القروض حتى ٣١ مارس ٢٠٠٣ ما قيمته ١٢٩٥ مليون دينار.

وأضافت أن الصندوق يقوم بتمويل عملياته معتمداً في ذلك على موارده الذاتية المتمثلة في الأرباح الصافية وأقساط سداد القروض المستردة.

ونوهت إلى أن سياسة الصندوق تقوم على أساس تقديم المساعدات المالية للدول على شكل قروض ميسرة من حيث سعر وفترة الامهال ومدة سداد القروض، وذلك تماشياً مع أهداف الصندوق في مساعدة الدول النامية لتخفيف المعاناة عن شعوبها.

وبينت العياف أن الصندوق أسهم من خلال تقديمه القروض في تمويل العديد من المشروعات الانمائية التي حظيت بالأولوية في الدول المستفيدة حيث كانت لهذه المشروعات آثار ايجابية على اقتصاديات الدول المستفيدة بشكل عام وعلى القطاعات التي تقع فيها تلك المشروعات بوجه خاص.

وعن مساهمات الصندوق داخل البلاد أكدت أن الصندوق نجح في توفير فرص للقطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ المشروعات الممولة من قبله، إذ يقدر أن نصيب الشركات الاستشارية والمقاولين والمصنعين الكويتيين في تنفيذ مشروعات الدول المقترضة قد بلغ حوالي سبعة في المئة من

قيمة المسحوبات لتمويل تلك المشروعات.

وأضافت العياف أن الصندوق الكويتي قام بتمويل ٥٠٠ مليون دينار لبنك التسليف والادخار لدعم شريحة كبيرة من المواطنين في تمويلهم القروض السكنية مبينة أن هذا الدعم لقي صدى طيباً من قبلهم.

وردا على سؤال حول مدى التعاون بين الصندوق الكويتي وبين الصناديق العربية التمويلية الأخرى أكدت أن هناك تعاوناً مشتركا ووثيقاً بينهم لمشاريع التنمية لا سيما مع الذين يعملون تحت مظلة «مجموعة التنسيق» والتي من أبرزها المشاريع ذات تكلفة تقارب المليار والمليار ونصف المليار.

وخلصت العياف إلى أن الصندوق الكويتي يعتبر الذراع السياسية الأساسية للسياسة الخارجية لدولة الكويت مبينة أن الصندوق سيركز في خططه المستقبلية على المساهمة في تمويل مشروعات في قطاعي التعليم والصحة نظراً لأهميتها المتزايدة في اطار التنمية الشاملة إلى جانب القطاعات الأساسية كالزراعة والنقل والاتصالات والكهرباء والصرف الصحي والصناعة وغيرها.

على صعيد متصل، أعلنت العياف أن الصندوق استطاع خلال مسيرته الطويلة، المساهمة في دفع جهود التنمية في العديد من الدول العربية والنامية وبلغ عدد الدول المستفيدة من قروضه ومساعداته مئة دولة حتى الآن، قدم لها خلالها ٦٤١ قرضاً منها ٢٥١ للدول العربية بقيمة ١,٨٢٠,٧٨٣ مليون دينار ما يعادل ٦,٠٠٨,٥٨٤ مليون دولار و١٠٦ قروض لدول غرب أفريقيا قيمتها ٣٢٠,٥٢٦ مليون دينار (ما يعادل ١,٠٥٧,٧٣٥ مليون دولار)، ودول وسط وجنوب شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي ١٢٤ قرضاً بقيمة ٦٨٧,٢٦٨ مليون دينار ما يعادل ٢,٢٦٧,٩٨٤ مليون دولار ودول وسط آسيا وأوروبا ٤٣ قرضاً بقيمة ٢٢٣,٦٦١ مليون دينار ما يعادل ٨٣٨,٠٨١ مليون دولار ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي ٣١ قرضاً بقيمة ٨٨,٣٨٥ مليون دينار ما يعادل ٢٩١,٦٧١ مليون دولار.

وأكدت العياف في تصريحها ان احتفال هذا العام سيكون مختلفا، خصوصا أنه تمت دراسة كل عناصره واستغلال كل الأدوات الاعلامية لإبراز الحدث على جميع المستويات.

يذكر أن الصندوق الكويتي صدر قرار بإنشائه في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٦١، بعد استقلال دولة الكويت، وبمبادرة من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد، عندما كان سموه وزيراً للمالية آنذاك.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق بدأ برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار، ثم وصل رأسماله المدفوع الآن ٢ مليار دينار، وتجدر الاشارة ايضا إلى أن قروض الصندوق سيادية ولا تخضع للإلغاء. كما تجدر الإشارة ايضاً إلى الصندوق استمر في عمله خلال فترة الغزو العراقي للكويت وعقد ١١ اتفاقية جديدة خلال فترة الاحتلال لتمويل مشروعات تنموية في عدد من الدول بلغت قيمتها ١١٦,٨مليون دينار وقد عززت هذه الجهود علاقات دولة الكويت مع الدول المستفيدة.

وأخيراً بادر الصندوق بإصدار سندات لصالح بنك التسليف بقيمة ٥٠٠ مليون دينار للمساهمة في حل المشكلة الاسكانية.

يذكر ايضا أن الصندوق استطاع المساهمة في دعم القطاع الخاص والصناعة الكويتية من خلال الاتفاق مع الدول المستفيدة على توفير فرص للقطاع الخاص الكويتي للمساهمة في تنفيذ المشروعات الممولة من قبل الصندوق.

العصب الرئيسي لحركة التجارة

النقل البحري يستحوذ على نحو ٩٥ في المائة من حركة التجارة الكويتية السنوية

قال تقرير اقتصادي متخصص أعدته الهيئة العامة للصناعة إن النقل البحري يمثل العصب الرئيسي لحركة التجارة الكويتية ويستحوذ على نحو ٩٥ في المائة من حركتها السنوية.

وبين التقرير الذي نشر في العدد الأخير من مجلة الصناعة والتنمية الصادرة من الهيئة أن الناقلات الكويتية تقوم بنقل حوالي ٢٥ في المائة من إجمالي الصادرات ونحو ١٥ في المائة من إجمالي الواردات.

وبين أن نحو ٧٥ في المائة من صادرات الكويت وحوالي ٨٥ في المائة من وارداتها يتم نقلها بواسطة ناقلات وسفن أجنبية.

وأظهر التقرير أن الكويت حافظت على موقعها كواحدة ضمن أكبر ٣٥ دولة في العالم من حيث امتلاك الأساطيل البحرية وعدد السفن التي تندرج تحت هذا الأسطول والتي بلغ عددها حوالي ٤٠ ناقلة.

وأفاد أن الأسطول الكويتي يتضمن ناقلات نصفها لنقل البضائع والحاويات ويمثل الأسطول نسبة اثنين في الألف من إجمالي عدد السفن والناقلات التي تمتلكها الدول الـ٣٥ والبالغة نحو ٣٠ ألف ناقلة متنوعة الأحجام والنشاط.

وذكر أن الكويت احتلت المركز الـ٢٩ عالمياً في القائمة في حين جادت المملكة العربية السعودية في المركز الـ١٧ ودولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الـ ٣٥ عالمياً من حيث حجم حمولات الأسطول.

وأضاف تقرير الهيئة العامة للصناعة أو حمولات الأسطول الكويتي بلغت حوالي أربعة ملايين طن وهو ما يعادل خمسة في الألف من إجمالي حمولة الأسطول العالمي.

وبين أن تجارة الكويت السنوية تقدر بحوالي ١١٠ ملايين طن منها نحو ١٠٥ ملايين طن يتم نقلها بحراً مضيفاً أن المتوسط السنوي المنقول من النفط الخام يقدر بحوالي ٥٠٠ مليون برميل ومن المنتجات المكررة نحو ٢٥٠ مليون برميل.

ويتبين من الأرقام السابقة التي ذكرت أن ما ينقله الأسطول المحلي من تجارة الكويت الخارجية لا يتجاوز ٤ في المائة.

وحول صناعة السفن في الكويت قال التقرير إن الشركة الكويتية لبناء وإصلاح السفن ركزت جهودها في بناء السفن العادية وليست العملاقة التي توجد لها حاجة في المنطقة وتخدم في إطار المياه الإقليمية مثل سفن صيد الأسماك وسفن الإرشاد والسحب ومكافحة الحرائق خصوصاً وأنها تواجه منافسة متزايدة من أحواض السفن الموجودة في بعض دول المنطقة.

وأضاف التقرير أن بعض خبراء الصناعة البحرية يرون أنه من الضروري أن تفكر الكويت في إنشاء صناعة سفن حقيقية بالمعنى المتعارف عليه عالمياً وأن تدخل المنافسة للفوز بحصة من المبيعات السنوية للناقلات الكبيرة والتي تتجاوز الـ٤٠ مليار دولار.

وبين أنه على الرغم من أن هذا الهدف يبدو بعيد المنال إلا أن تحقيقه ليس مستحيلاً إذا ما تم اتباع استراتيجية طويلة المدى تقوم على عدد من المحاور.

وأفاد التقرير أن من أهم العوامل لتحقيق ذلك اعتبار صناعة السفن أحد المحاور الرئيسية للتنمية الصناعية وتنويع مصادر الدخل خصوصاً وأنها تعتمد بشكل رئيسي على عنصر رأس المال المتوافر في الكويت إضافة إلى خبرة متوارثة لا بأس بها في النشاط البحري.

وأوضح أن من المحاور المهمة أيضاً اعتبار صناعة السفن جزءا من مشروع ضخم لاستعادة الكويت مكانتها التجارية والبحرية في المنطقة خصوصاً بعد استقرار الأوضاع السياسية في الخليج مع زوال نظام صدام في العراق والانفتاح المتوقع على السوقين العراقي والإيراني.

وأضاف أن إنشاء أكاديمية بحرية لها أغراض تزيد على أغراض الأكاديميا البحرية التقليدية ثم تتطور هذه النواة إلى ورش وأحواض للصيانة وإنتاج المعدات والمحركات والأجهزة وتنتهي بمرحلة بناء السفن بهياكلها ومعداتها وأجهزتها تعد من تلك المحاور.

ودعا التقرير إلى أهمية استغلال فرصة وجود طلب محلي متنام على السفن والدخول في تحالفات مع الشركات العالمية الرائدة في هذا المجال وذلك من خلال قيام الدولة بتشجيع القطاع الخاص المحلي على هذه الخطوة بمنحه مزايا وإعفاءات إضافية لجلب الخبرة والتكنولوجيا اللازمة لمثل هذه الصناعة المتطورة.

وأشار تقرير الهيئة العامة للصناعة إلى أن من أهم المحاور التي تساعد على إنجاز صناعة السفن دعم تنظيمات واتحادات الصناعات البحرية وتشجيعها على التواصل مع القطاع الخاص لتوحيد جهوده ودعم توجهه نحو التكتل والاندماج.

وحول تطور النقل البحري في العالم أفاد التقرير أن النقل البحري لا يزال يمثل الوسيلة الأولى والأهم في عملية التبادل التجاري حيث يستحوذ على نحو ٨٥ في المائة من وسائل النقل التجاري في العالم.

وأشار التقرير إلى أن أساطيل العالم تنقل ما يقرب من مليار طن سنوياً وحوالي ٤٠ في المائة منها نفط ومشتقاته والبقية للسلع والبضائع المختلفة.

وبين أنه بإضافة الحديد الخام والحبوب والفحم الحجري والبوكسيت إلى النفط فإن الحصة ترتفع إلى ٦٨ في المائة من حجم المواد التي تشحن بحرا.

وأفاد أن هناك نموا سريعاً في الشحن بالحاويات بما يقارب ١٠ في المائة سنوياً وهو يشكل الآن ٥٥ في المائة من عمليات سفن الشحن وأكثر من نصف هذه العمليات يجري الآن في موانىء البلدان النامية.

وأوضح تقرير الهيئة العامة للصناعة أن التقدم التكنولوجي ساعد على ارتفاع متوسط حمولة السفينة بأكثر من الضعف خلال الأعوام الـ١٥ الأخيرة وأدى ذلك إلى تراجع أسعار الشحن كنسبة من قيمة البضائع المشحونة من حوالي ٧ في المائة في بداية الثمانينات إلى ما يقرب من ٥ في المائة في الوقت الحالي.

الطويل: 120 شركة عالمية تقدمت لتنفيذ مشاريع بالكويت

أعلن وزير التجارة والصناعة عبدالله الطويل أن الوزارة تلقت نحو ١٢٠ طلباً من شركات عالمية لتنفيذ مشاريع استثمارية في الكويت وذلك ضمن الـ ١١ نشاطا المحددة في القرار الوزاري الصادر اخيرا والمحدد لانشطة الاستثمار الأجنبي في الكويت، مشيراً إلى أن القرار يعد أن سمح للشركات الأجنبية بحق التملك حتى نسبة ١٠٠٪ فضلاً عن الاعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات مع بعض المميزات الأخرى وهو ما شجع على تلقي هذه الطلبات التي جاءت من شركات عربية وأوروبية وأميريكية.

وذكر الطويل في تصريح صحافي عقب افتتاح أعمال الدورة الـ ٩٦ لمجلس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العربية أن اللجنة الخاصة والمشكلة لدراسة هذه المشاريع تقوم حالياً بالاطلاع على هذه الملفات للبت فيها في غضون الشهور الثلاث المقبلة، مؤكداً أنها تعمل بشكل سريع وضمن اجراءات ميسرة لاعطاء الموافقات على هذه المشاريع أو عدد منها.

وأوضح أن الطريقة التي يسير عليها العمل العربي المشترك لا تبشر بالتكامل الاقتصادي المرغوب، مشيرا إلى أن هذا التكامل يتحقق عندما تكون المصالح متداخلة وبما أن العمل لم يكن لربط الشعوب بالتنمية عكس ما حدث مع ربط القطاع الخاص بهذا الدور فإن طرح الكثير من الأفكار التي لم تجد طريقها حتى الآن يحتاج إلى مجهود كبير متمنياً أن يحصل القطاع الخاص على دور أكبر في الدول العربية والا يكون بتوجهات الحكومات لأنه متى تحقق هذا الدور فإن التعامل والتقارب العربي سيكون نتيجة حتمية لهذا التقارب بين رجال الأعمال في الدول العربية. وذكر الطويل أن التوجه الحكومي الكويتي في الوقت الراهن منصب على تنمية القطاع الخاص المحلي والأفساح في المجال بشكل أكبر امامه ليقوم بدور أكثر فاعلية بالعملية التنموية، مؤكداً أن الحكومة تسعى في غضون الـ ٤سنوات المقبلة على افساح المجال للقطاع الخاص.

وحول قانون دعم العمالة الوطنية أكد الوزير أن القانون سيطبق لأنه معتمد من مجلس الوزراء وصادر مرسوم اميري به، مشيرا إلى أن الوزارة تعمل على رصد سلبيات هذا القانون لدراستها ورفعها إلى مجلس الأمة لتغيير اجزاء منها.

ارتفاع اصول وودائع وتسهيلات البنوك المحلية إلى 18,8 مليار دينار

شهدت اصول البنوك المحلية وودائعها والتسهيلات والقروض التي قدمتها للقطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٣ مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠٠٢.

وحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي فقد ارتفع حجم اصول البنوك الكويتية الى حوالي ١٨,٨ مليار دينار خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٣ مقارنة بحوالي ١٦,٧٥٢ مليار دينار لنفس الشهر من العام ٢٠٠٢ اي بزيادة نسبتها ١٢,٢٪.

وتوزعت أصول البنوك ما بين مطالب على القطاع الخاص قدرت بحوالي ٩,٣ مليارات دينار ومطالب على الحكومة قدرت بنحو ٣ مليارات دينار إلى جانب الاصول الأجنبية لهذه البنوك والتي بلغت ٢,٤١ مليار دينار والودائع فيما بين البنوك بعضها البعض ٢,٨٢ مليار دينار. وشهدت الودائع لدى البنوك ارتفاعا ملحوظاً بلغت نسبته حوالي ١٠٪ مسجلة حوالي ١٠,٥٤٣ مليار دينار في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ مقارنة مع ٩,٥٩٧ مليار دينار في ذات الفترة من العام ٢٠٠٢ .

واستحوذ القطاع الخاص كالعادة على النسبة الأكبر من هذه الودائع بحوالي ٨٦,٣٪ بينما بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية حوالي ١٠,٦٪ والباقي لودائع القطاع الحكومي.

أما بالنسبة للقروض والتسهيلات التي قدمها القطاع المصرفي للشركات والأفراد خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٣، فقد بلغت نحو ٨,٤ مليار دينار مقارنة بحوالي ٦,٦٣ مليار دينار لنفس الشهر من ٢٠٠٢، أي بزيادة نسبتها حوالي ٢٥,٠٪.

وجاءت غالبية هذه الزيادة من أقراض الأفراد، حيث بلغت نسبة التسهيلات الشخصية بكافة أشكالها حوالي ٣٧,٧٪، إلى جانب القروض التي حصل عليها القطاع العقاري، والتي وصلت إلى ١,٤ مليار دينار، والقطاع التجاري حوالي مليار دينار.

بتكلفة تزيد على 41 مليون دولار

الاتصالات المتنقلة تعزز استثماراتها وتوسع شبكاتها وخدماتها المحلية

أعلنت «MTC-Vodafone» عن استثمار حوالي ٤٠ مليون دولار لتوسعة شبكتها في الكويت، وزيادة طاقتها الاستيعابية، خلال مقابلة خاصة مع نائب المدير العام لمجموعة الشبكات خالد الهاجري.

وأشار الهاجري إلى التزام الشركة الدائم بخدمة الكويت قائلا: «لقد رأت شركة الاتصالات المتنقلة «ام تي سي» النور في الكويت منذ أكثر من ٢٠ عاماً، ونحن ماضون على عهدنا في أن تبقى الكويت محور استراتيجيتنا الاقليمية ومحط الاهتمام الأول لرؤيتنا، وسنواصل المسيرة التي بدأناها منذ عام ١٩٨٣، لتنمية قدراتنا بالشكل الذي يتيح لنا مواكبة الطلب المتنامي والبقاء في صدارة القطاع، ولا بد من أن المشتركين لاحظوا خلال الصيف انقطاع الخدمة أحياناً خارج أوقات الذروة، الأمر الذي كان مخططاً له في إطار التعزيزات الفنية المنتظمة لآليات عمل تجهيزات وبرمجيات الشركة.

وقد نفذت «MTC-Vodafone» برنامج تحديث منهجياً لزيادة رضي العملاء عن أداء الشبكة وزيادة امكانات البرمجيات للحد من حالات «انقطاع» المكالمات، حيث استثمرت «MTC-Vodafone» اكثر من ٤٠ مليون دولار في شبكتها المحلية من خلال العديد من اتفاقات الشراكة مع كبار موردييها العالميين من شركات الاتصالات اللاسلكية الرائدة، بمن فيها «موتورولا» و «سيمنز» و«لوجيكا سي ام جي».

وتهدف الشركة الى تفعيل المزيد من التطبيقات وتوفير مستوى أفضل من الخدمة للعملاء وزيادة سعة الشبكة وتحسين مستوى أدائها ونطاق التغطية. ويضاف إلى ذلك، ان الطلب المتزايد على خدمة حزم البيانات العامة «جي. بي. آر. إس» التي توفرها «MTC-Vodafone» منذ عام ٢٠٠٢ أدى إلى ظهور حاجة إلى زيادة سرعة نقل البيانات في السوق الكويتية. ومن المتوقع أن توفر الشركة المزيد من التطبيقات المبتكرة، وتعزز من مستوى خدمتها من خلال عمليات التوسعة الأخيرة التي تهدف إلى تطوير خدمة «جي. بي. آر. إس».

بفارق ١,٢٥ دولار للطن الواحد

مؤسسة البترول جددت عقود النافتا بأسعار أفضل من العام الماضي

اعلن نائب مدير المكتب الاقليمي لاروربا التابع لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ خالد الأحمد في لندن انه تم تجديد العقود السنوية لمبيعات النافتا بين المؤسسة وعدد من الشركات الآسيوية بأسعار أفضل من تلك التي أقرت في عقود العام المنصرم. وقال أن وفداً برئاسة مدير ادارة النافتا التابعة لقطاع التسويق العالمي بمؤسسة البترول الكويتية طلال الياقوت أجرى على مدى اسبوعين في مقر المكتب الاقليمي لاوروبا الذي يتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقرا له سلسلة اجتماعات مع ممثلي عدد من الشركات النفطية في كل من اليابان وكوريا الجنوبية والهند وتايوان تمخضت عنها نتائج ايجابية.

وأوضح أنه تم خلال تلك الاجتماعات اقرار تجديد العقود السنوية بين ادارة النافتا التابعة للمؤسسة وبين تلك الشركات الآسيوية وذلك بأسعار أفضل من عقود العام الماضي بفارق ١,٢٥ دولار للطن الواحد لأن العقود الجديدة أقرت بسعر ٨,٥ دولارات للطن، فيما كانت العقود التي أقرت في العام الماضي ٧,٢٥ دولارات للطن الواحد.

كما أشار الشيخ خالد إلى أن وفد ادارة النافتا الذي يضم بالاضافة الى الياقوت كلا من المنسق سعد الياسين وصلاح الوقيان وحمد بوفتين ومنصور الانبعي وصالح العثمان من مكتب المؤسسة في العاصمة اليابانية طوكيو عقد سلسلة لقاءات مع ممثلي عدد من الشركات العالمية الراغبة في ابرام عقود مع مؤسسة البترول الكويتية.

الموسى: أكثر من ٦٣ شركة متخصصة أكدت مشاركتها في معرض انفوكونكت ٢٠٠٤

تواصل شركة مركز المعلومات (انفوسنتر) استعداداتها لإقامة معرض انفو كونكت ٢٠٠٤ في دورته الثالثة والعشرين والتي تقام فعالياتها على أرض المعارض الدولية في مشرف خلال شهر فبراير ٢٠٠٤.

وقال مدير عام المركز منصور الموسى أن ٦٣ شركة محلية وخارجية متخصصة أكدت مشاركتها حتى الآن في المعرض إلى جانب شركة مايكروسوفت العالمية التي ستكون الراعي الرئيسي للمعرض.

واعتبر المعرض من أبرز الفعاليات الاقتصادية كونه يضع المستهلك من شركات ومؤسسات وأفراد أمام آخر التطورات العالمية في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الانترنت.

وبين الموسى أن المعرض في دورته الجديدة سيتضمن تخصيص مساحة خاصة للشركات المتخصصة في الحلول التكنولوجية والنظم التطبيقية وخدمات التدريب ونظم الاتصالات الموجهة إلى قطاع الأعمال.

وأضاف أن المعرض سيقام في الصالتين (٦و٧) في أرض المعارض الدولية في مشرف، موضحاً أن الصالة رقم (٦) ستخصص لشركات الكمبيوتر والاتصالات للبيع المباشر للجمهور بعد سماح وزارة التجارة والصناعة بالبيع المباشر للشركات المحلية في المعارض، في حين تم تخصيص الصالة رقم (٧) لشركات الانترنت والشركات المتخصصة في توفير حلول تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات والخدمات التي توفرها الشركات المشاركة لقطاع الأعمال وذلك لاستقطاب الزوار من رجال الأعمال والمتخصصين والفنيين والمهتمين من العامة للإطلاع والتعرف على احدث التطورات والمستجدات في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي تستهدف احتياجات الشركات والمؤسسات.

ولفت الموسى إلى أنه سيقام على هامش المعرض ورش عمل وحلقات نقاشية ستنظمها شركة مركز المعلومات (انفوسنتر) للمختصين والفنيين لإلقاء الضوء على أحدث الاصدارات من برامج وحلول في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل تطور النظم التطبيقية والشبكات والاتصالات.

استبعدت «كفرنر» و«فلور دانييل» لأسباب مختلفة

«نفط الكويت» تؤهل خمس شركات عالمية للمنافسة على ممارسة «مرافئ تصدير النفط»

قد علم أن شركة نفط الكويت ستدعو الشركات العالمية التي كانت مدعوة سابقاً لمناقصة مرافئ تصدير النفط والتي وصل عددها إلى سبع شركات للمنافسة من جديد على المشروع في الممارسة التي ستطرحها الشركة بعد أن تم الغاء المناقصة التي طرحت قبل عام تقريباً.

عودة «بكتل» و«براون اندروت» للمنافسة على المشروع من جديد

وقال مسؤول نفطي: «أن نفط الكويت ستدعو خمس شركات من الشركات السبع لدخول الممارسة التي ستطرحها الشركة قريباً».

وأكد أن الشركة استبعدت شركتين من القائمة لأسباب مختلفة، موضحاً أنه تم استبعاد شركة كفرنر السويدية لعدم تقيدها بالمواصفات التي اشترطتها مذكرة المشروع بالاضافة إلى تغييراتها المستمرة في العطاء الذي تقدمت به.

وأضاف: «أن الشركة الثانية التي استبعدت هي شركة فلور دانييل لأنها تقوم حالياً بدور المستشار المالي لعقد الخدمات الاستشارية لادارة المشاريع التابع لشركة نفط الكويت.

وأشار المسؤول إلى أن الشركات الخمس تم ابلاغها بذلك وهي شركة تكنيب الفرنسية وشركة جي جي سي اليابانية وبكتل الأميركية وبراون اند روت «وآي بي».

الجدير بالذكر أن كل من شركتي بكتل وبراون اند روت كانتا أعلنتا عن انسحابهما من المنافسة على مناقصة مرافئ التصدير في أكتوبر ونوفمبر من العام ٢٠٠٢ وهما الآن مدعوتان للمنافسة على المشروع من جديد من خلال هذه الممارسة.

وكان وزير الطاقة الشيخ أحمد الفهد قد صرح في وقت سابق أن المشروع سيتم طرحه في ممارسة بعد أن تم الغاء المناقصة.

٨٠ في المئة من كل واحدة تطرح للاكتتاب العام

«مؤسسة البترول» في صدد إنشاء ٣ شركات للإشراف على محطات الوقود المحلية

ذكر مصدر مسؤول في وزارة التجارة والصناعة أن مؤسسة البترول الكويتية في صدد تأسيس ثلاث شركات تشرف على محطات الوقود المملوكة للدولة برأسمال يبلغ حوالي ٦٠ مليون دينار كويتي لكل شركة تمتلك ٢٠ في المئة منها والباقي يطرح للاكتتاب العام.

وقال المصدر ان إحدى الصحف المحلية قد نشرت خبراً مفاده أن المجلس الأعلى للبترول وافق على تخصيص محطات الوقود ما أدى إلى قدوم الكثير من الأفراد والشركات إلى الوزارة للمشاركة في عملية التخصيص.

وكشف المصدر الذي رفض ذكر اسمه عن أن الحقيقة هي أن مؤسسة البترول الكويتية في صدد تأسيس ثلاث شركات مساهمة ذات اكتتاب عام تمتلك كل واحدة ٤٠ محطة وقود ذات مستويات مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة في ايراداتها بحيث تمتلك كل شركة ٢٠ في المئة ونسبة ٨٠ في المئة تطرح للاكتتاب العام للجمهور.

وأضاف أن كل شركة ستؤسس على حدة وبين كل واحدة وأخرى فترة زمنية تتراوح ما بين ستة شهور وعام.

وقال مصدر في وزارة التجارة والصناعة ان العمل بتأسيس الشركة الأولى سيكون خلال فترة لا تتجاوز الشهرين موضحاً أن هذه الشركات الثلاث ستكون تحت اشراف مؤسسة البترول الكويتية لفترة معينة ثم تخصيص بالكامل.

الوهيب يطالب بتغيير نظام الاعتماد على العمالة الوافدة

العبدالله: القطاع الخاص تفاعل ايجابا مع جهود الحكومة في دعم العمالة الوطنية

أشاد وزير المواصلات ووزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الشيخ أحمد العبدالله بتجاوب شركات القطاع الخاص وعرضها لأكثر من ٥٠٠ فرصة وظيفية متاحة لديها للعمالة الوطنية خلال المعرض الأول للفرص الوظيفية للعمالة الوطنية الذي أقامه برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بالتعاون مع شركة كليك آرت وامتدت انشطته خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ اكتوبر ٢٠٠٣.

وأضاف الوزير العبدالله في كلمة ألقاها نيابة عنه رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزين في ختام انشطة «المعرض» أنه إذا كان المعرض قد استهدف مختلف شرائح العمالة الوطنية سواء من طلبة الجامعات والمعاهد حديثي التخرج والشباب الباحثين عن العمل أو موظفي الحكومة الراغبين في الانتقال إلى القطاع الخاص، فإنه على يقين أن هذا المعرض كان بداية موفقة للقطاع الخاص في تعامله مع قضية العمالة الوطنية، وخطوة في الاتجاه الصحيح لاستكمال الجهود التي تبذلها الدولة ممثلة في برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة لتعديل تركيبة سوق العمل وتحويل مسارات التوظيف للمواطنين من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، ومن الوظائف الادارية إلى الوظائف الفنية، ومن القطاعات الخدمية إلى القطاعات الانتاجية، ومن الاعتماد على العمالة الوافدة إلى التحول والاعتماد على العمالة الوطنية استهدافا لدعم مسيرة البلاد التنموية ومعالجة الاختلالات التي تعاني منها مختلف القطاعات، ومن أهمها الاختلالات في التركيبة السكانية واختلالات سوق العمل.

ومن ناحيته، شدد الأمين العام لبرنامج اعادة هيكلة القوى العاملة د. وليد الوهيب على ضرورة تهيؤ الدولة خلال المرحلة المقبلة لاستيعاب العمالة الوطنية في القطاع الخاص ليس لعجز الحكومة عن تعيين تلك العمالة وانما لأن معظم الايرادات النفطية يتم انفاقها على الرواتب.

وحذر د. الوهيب من مغبة تجاهل تلك المعطيات وانعكاسها على الاقتصاد الوطني بضرر بالغ يؤخر مسيرة التنمية في البلاد، واختتم د. الوهيب كلمته بضرورة تغيير نظام الاعتماد على العمالة الوافدة في البلاد.

ومن ناحيته، تحدث خليل العريان من شركة الأنظمة الآلية، مؤكداً أن للقطاع الخاص دورا مهما وفاعلا في دعم القضايا الاجتماعية على اختلاف انواعها، اذ يتفق الجميع اليوم على أن مشكلة البطالة هي من أهم المشاكل التي بدأت في الظهور في المجتمع الكويتي خلال السنوات القليلة الماضية التي لها كثير من الآثار السلبية في حال تفاقمها وعدم التعامل معها واخذها بشكل جاد.

الاستثمار سيكون بنظام الـ «BOT» لإقامة سوق تجارية ضخمة ومنتزه

«عربي» و «الأسواق» و «التجارية العقارية» و «المدير الكويتي» تتنافس على مشروع قيمته ٢٠ مليون دينار

علم من مصادر مطلعة أن شركتي «عربي القابضة»، و «مجمعات الأسواق» اضافة إلى شركتين أخريين غير مدرجتين في البورصة هما «التجارية العقارية» والمدير الكويتي، يتنافسان على مشروع قيمته ٢٠ مليون دينار كويتي، طرحته الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، بنظام الـ «BOT».

وأشارت المصادر إلى أن المشروع هو استغلال مساحة الأرض الشاسعة الواقعة مقابل سوق السالمية، وانشاء مجمع تجاري ضخم عليها، اضافة إلى منتزه ترفيهي عائلي، يضم ايضاً بعض المتاجر.

وأوضح المصدر أن المشروع تم طرحه عبر لجنة المناقصات المركزية، وينتظر أن يتم الاعلان عن الشركة الفائزة قريباً جداً.

وأضاف أن الشركة الأفضل حظاً إلى الآن بعد تقارير اللجان التي شكلت لفحص عطاءات الشركات المتقدمة، والتي كانت تضم ممثلين في البلدية، ومعهد الأبحاث العلمية، ووزارة الأشغال، والهيئة العامة للزراعة هي شركة عربي القابضة، حيث أن عرضها الأفضل إلى الآن بسبب الكفاءة الفنية التي تملكها الشركة، حيث أن المشروع المطروح منتزه ترفيهي، وتملك الشركة شركات زميلة متخصصة في الزراعة، وشركة وكالات ري، ومعدات فنية.

وعلم أن الشركات الأخرى هي شركة مجمعات الأسواق التجارية، وهي شركة مساهمة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، والشركة الثالثة هي الشركة التجارية العقارية، وهي في صدد الإدراج في البورصة قريباً.

وشركة المدير الكويتي، وهي شركة متخصصة في العقار وادارة الأملاك العقارية، ومملوكة لبيت التمويل الكويتي.

في كلمة افتتح بها برنامج «العلوم الشرعية للاقتصاديين والمصرفيين - النظرية والتطبيق»

القصار: قانون البنوك الإسلامية

قال مدير عام شركة الاستثمار البشري خالد القصار أن صدور قانون البنوك الإسلامية في الكويت يؤكد أهمية هذا النوع من الاستثمار في الاقتصاد المحلي والذي ستستفيد من تجربته بقية دول العالم الإسلامي.

وبين القصار في كلمة افتتح بها برنامج «العلوم الشرعية للاقتصاديين والمصرفيين - النظرية والتطبيق» الذي اقامه البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة وتنفذه شركة الاستثمار البشري، ان صناعة الخدمات المالية الإسلامية شهدت نمواً كبيراً في عدد المؤسسات التي تتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً في تقديم خدماتها المالية والمصرفية حيث تقدر حجم الأموال التي تديرها هذه المؤسسات بنحو ١٥٠ مليار دولار بمعدل نمو سنوي تتراوح نسبته ما بين ١٠-١٥ في المئة وهي تفوق نسبة نمو الكثير من المؤسسات التقليدية.

وأشار إلى أن هذه التطورات كلها تؤكد أهمية أعداد الكوادر البشرية المؤهلة ليس فقط في الجوانب الفنية وانما ايضا في الجوانب الشرعية التي تتمثل في الاحاطة بمبادئ الاقتصاد الاسلامي وتطبيقاته المعاصرة في مجال صناعة الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية.

وقال القصار أنه نظراً لأهمية الموارد البشرية المدربة فقد قامت شركة الاستثمار البشري ومنذ تأسيسها عام ١٩٩٤ باعداد وتصميم وتنفيذ أكثر من ٥٥٠ برنامجاً تدريبياً شارك فيها ما يربو عن عشرة آلاف متدرب ومتدربة من الشركات الاسلامية والبنوك التقليدية داخل وخارج الكويت.

معالجتها تتم من خلال برنامج متكامل للإصلاح

النوري: ٣ اختلالات هيكلية رئيسية تعترض مسيرة تطور ونمو الاقتصاد الوطني

قال وزير المالية محمود عبدالخالق النوري أن هناك اجماعاً وطنياً على وجود اختلالات هيكلية تعترض مسيرة الاقتصاد الكويتي مؤكداً رغبة الحكومة في معالجة تلك الاختلالات من خلال برنامج متكامل للاصلاح الاقتصادي.

وأوضح النوري ان ثمة اتفاقاً عاماً على أن الاقتصاد الوطني يعاني من وجود ثلاثة اختلالات هيكلية رئيسية تعترض مسيرة تطوره ونموه على أسس مستدامة وهي الاختلالات في الموازنة العامة للدولة وتدني مساهمة القطاع الخاص في تنمية الطاقات الانتاجية المحلية وتطويرها اضافة إلى تركز قوة العمل الوطنية في القطاع العام.

وأضاف أن اللجنة العليا للتنمية واصلاح المسار الاقتصادي أكدت أن المعالجات السليمة لتلك الاختلالات لا بد أن تتم من خلال برنامج متكامل للاصلاح الاقصادي مشيراً إلى أن برنامج الحكومة المقبل في المجال الاقتصادي يعتبر الاطار الرئيسي لبرنامج الاصلاح.

وأوضح أن هناك تحديات أمام القيام بعملية الاصلاح وترتبط تلك التحديات بصورة وثيقة بطبيعة البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني من جهة وباتجاهات اداء الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

وقال أن برنامج الحكومة للاصلاح المالي والاقتصادي لمواجهة هذه التحديات يتركز في ثلاثة محاور هي معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل التي يتمثل ابرز مظاهرها في عزوف العمالة الوطنية عن العمل في القطاع الخاص واقبال هذا القطاع على توظيف العمالة الوافدة.

وأضاف النوري أن المحور الآخر هو الاصلاح المالي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الموازنة التي تتمثل ابرز عناصره في ترشيد المصروفات العامة وتنمية الايرادات غير النفطية للموازنة واعادة هيكلة الجهاز التنفيذي للدولة.

أما المحور الثالث فهو زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم لتحفيز أنشطة ذلك القطاع ووضع الاطار التشريعي المناسب لزيادة دوره في النشاط الاقتصادي وخصخصة بعض الأنشطة الحكومية وطرح الفرص الاستثمارية الواعدة أمامه

■ ادخال العمل المصرفي الاسلامي تحت رقابة البنك المركزي يؤدي لزيادة الثقة

يؤكد أهمية هذا الاستثمار

من جانبه، أكد ممثل اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الاسلامية ابراهيم عبداللطيف الابراهيم أهمية تقديم مناهج أكاديمية متكاملة للفرد الاقتصادي في الاسلام وكذلك الحاجة إلى كوادر فنية متخصصة لتلبية الطلب المتزايد على الكوادر البشرية من قبل المؤسسات التي تتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وتجسيد مفاهيم الاقتصاد الإسلامي.

وأضاف أن الاقتصاد الإسلامي بدأ كفكرة في أوائل السبعينات وباشرت المؤسسات وضع هذه الفكرة في حيز التطبيق أواخر ذلك العقد بمؤسسات تعدها على أصابع اليدين تجدها اليوم تعدت المئتي مؤسسة حول العالم، بل أن الفكرة استهوت العديد من المؤسسات والبنوك الدولية للاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يدعو بين الفينة والأخرى لطرح برامج تدريبية وتثقيفية تواكب الحاجات المتنامية لتطور المعاملات المالية الإسلامية.

وأفاد الابراهيم بأن هذا البرنامج يستهدف تمكين المشاركين فيه من الاطلاع على أهم العلوم الشرعية اللازمة للعاملين في قطاع المال والأعمال، كما يمثل أساسا للاقتصاد الاسلامي وفقه المعاملات المالية بما يؤهل المشاركين للتعرف على المفاتيح الأساسية التي تمكنهم من الاتصال بالمصادر والمراجع الشرعية، مضيفاً أن البرنامج يمكن العاملين في قطاعي المال والأعمال من المعرفة الدقيقة بالتطبيقات المعاصرة للاقتصاد الاسلامي.

للمشاركة في اقامتها.

وعن الاستثمارات الكويتية في الخارج والداخل قال وزير المالية أن هذه الاستثمارات تتميز بأنها استثمارات طويلة الأجل وللحكومة رؤية استراتيجية لوجودها حيث تعتبرها مصدراً بديلا للدخل لدولة الكويت عندما تنضب منابع النفط مستقبلاً.

واستذكر النوري الدور الذي لعبته تلك الاستثمارات خلال فترة الغزو حيث وفرت الموارد المالية المطلوبة للحكومة لرعاية شؤون مواطنيها كما ساهمت في تكاليف التحرير واعادة الأعمار لاحقا.

وحول تأثير اقرار قانون البنوك الإسلامية على سوق المال الكويتية وانعكاساته على قطاع المصارف وخطط الحكومة في منح ترخيص لتأسيس وقيام بنوك وفق القانون الجديد قال النوري أن قانون المصارف الإسلامية يلبي جانباً من حاجة السوق الكويتية للبنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وأضاف أن هناك شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين ترغب في التعامل مع هذه البنوك اضافة إلى أن اقرار القانون يلبي حاجة المشروع الكويتي لتنظيم أعمال البنوك الاسلامية في اطار رقابة واشراف بنك الكويت المركزي لضمان سلامة العمل المصرفي وتحقيق الأهداف النقدية والائتمانية المبتغاة.

ومضى إلى القول أن تطبيق هذا القانون سيؤدي إلى توفير مناخ المنافسة الحميدة بين الوحدات المصرفية بما يؤدي بالتالي إلى تطوير انشطتها وخدماتها وتحسين مستويات ادائها.

وقال النوري أن تطبيق قانون البنوك الإسلامية وما يستتبعه من ادخال مؤسسات العمل المصرفي الإسلامي تحت مظلة بنك الكويت المركزي سيؤدي إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي المحلي ومصداقية الدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي على جميع وحدات ذلك الجهاز.

أما عن خطط منح رخص التأسيس وقيام بنوك وفق القانون الجديد قال محمود النوري أن القانون حول مجلس ادارة البنك المركزي سلطة تقرير الموافقة أو الرفض في شأن تأسيس البنوك الإسلامية أو فروع البنوك الإسلامية الأجنبية المستوفاة للشروط والمتطلبات التي حددها القانون.

وأوضح أن تجاوز الكثافة المصرفية للقدرة الاستيعابية للسوق من شأنها أن تؤدي إلى منافسة غير صحيحة قد تترتب عليها انعكاسات سلبية مؤثرة في مستوى اداء البنوك ونوعية خدماتها وهذا يتعارض مع توجهات البنك المركزي نحو تشجيع المنافسة الحميدة لتعزيز كفاءة السوق المحلية والدفع نحو قيام كيانات مصرفية قوية وكبيرة قادرة على مواجهة المنافسة الاجنبية.

وقال محمود النوري أن البنك المركزي يتوجه إلى اتباع اسلوب التدرج في الترخيص للبنوك الاسلامية بحيث يتم في المرحلة الأولى الترخيص لثلاثة بنوك من ضمنها بيت التمويل الكويتي وبنك اسلامي جديد تقوم بتأسيسه الهيئة العامة للاستثمار في بدايات العام ٢٠٠٤ بمساهمة نسبتها ٢٤ في المائة من رأسماله الذي يفوق الحد الأدنى المقرر في القانون والبالغ ٧٥ مليون دينار فيما ستطرح باقي اسهمه من خلال اكتتاب عام.

وفي المرحلة التالية سيتم تقييم الوضع والنظر في سياسة الترخيص لبنوك اسلامية جديدة بما فيها الشركات التي تزاول العمل المصرفي الاسلامي والتي تكون في الوقت ذاته تابعة للبنوك الكويتية التقليدية.

وأوضح النوري أن هذه السياسة المتدرجة في الترخيص تهدف إلى تجنب تأثيرات سلبية لزيادة عدد البنوك الاسلامية اضافة إلى توفير الفرصة الكافية لتنمية كوادر بشرية تكون ذات خبرة في مجال العمل المصرفي الاسلامي وتلبي الطلب عليها عند تأسيس بنوك اسلامية جديدة في مرحلة تالية.

واضاف أن تلك السياسة تهدف ايضاً إلى اتاحة المجال أمام اختبار وتقييم التعليمات والسياسات الرقابية على البنوك الإسلامية أثناء تطبيقها خلال المرحلة الأولى وذلك لتطويرها والوصول بها إلى الصيغ المثلى وبما يدعم العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت.

البدر: تعزز تعاوننا مع البنوك العالمية وتوسعنا بالأسواق الخارجية

«بيتك» يشارك في صفقة مرابحة لشركة تركية قيمتها ٢٠ مليون دولار

شارك بيت التمويل الكويتي - بيتك- في صفقة مرابحة لصالح شركة أغذية تركية بقيمة اجمالية ٢٠ مليون دولار اميركي، بالتعاون مع بنوك أجنبية وضمن سعيه المتواصل للعمل بالأسواق الدولية وتعزيز تعاونه مع المؤسسات المالية والبنوك العالمية.

وقال نائب مساعد المدير العام لقطاع الاستثمار أنور محمد البدران «بيتك» شارك في الصفقة، ومدتها عام واحد لصالح شرك AK FOODS التركية بمبلغ ١٠ ملايين دولار، فيما يمول بنك HSBC البريطاني ومستثمرون اخرون باقي المبلغ.

واضاف أن الصفقة تعتبر خطوة جديدة في السوق التركي الذي يتمتع فيه «بيتك» بخبرة ومصداقية عالية، كما أنها تأتي ثمرة لسياسة التعاون والتحالف مع البنوك العالمية الكبرى، التي أسفرت عن العديد من المشاريع الكبرى في مختلف الأسواق وحرص «بيتك» على الاستثمار في الفرص الواعدة والأسواق النامية.

وقال البدر انها الصفقة الثانية التي يمولها في السوق التركي خلال هذا العام بعد مشاركته في صفقة مرابحة لصالح شركة TAV التركية بقيمة ٦٠ مليون دولار بالتعاون ايضا مع بنك HSBC وشركاء آخرين لتطوير مطار اسطنبول الدولي.

واعتبر أن النشاط الاستثماري لبيتك في تمويل السلع الأساسية ومشاريع البنى التحتية في الداخل والخارج يعبر عن حرصه على المساهمة في المشاريع ذات الأهداف التنموية والخدمية التي تفيد مجتمعاتها وتحقق لها أفضل المستويات المعيشية، مشيراً إلى أن «بيتك» يلتزم باداء هذا الدور بجانب سعيه ايضا إلى تحقيق الربحية والانتشار دولياً.

وتعتبر شركة AK FOODS من أكبر مصنعي المواد الغذائية في تركيا وتصل صادراتها إلى ٨٠ دولة عبر العالم وتعمل الشركة في أربعة أقسام رئيسية تختص بالمواد الغذائية في شكل عام.

المرابحات الدولية

وتعتبر المرابحة الدولية تطوراً في صيغة المرابحة كخدمة تقدم التمويل بالصيغة الشرعية انتقل فيها «بيتك» من الأسواق المحلية إلى السوق الدولي ومن السلع البسيطة إلى السلع الاستراتيجية ووظفها مع الاجارة والاستصناع وغيرها من المنتجات الشرعية كاحدى وسائله للمشاركة في المشاريع الكبرى التي تساهم في تحقيق خطط التنمية في العديد من الدول الإسلامية.

وتشكل المرابحات الدولية أحد أهم مصادر تنويع الايرادات من حيث مدد الاستثمار المطلوبة وأنواع العملات، وفتح «بينك» المجال امام عملائه للمشاركة في هذا النشاط عبر خدمة «المرابحات الشهرية» عبر الفروع المصرفية بما يفتح لعملائه الأسواق الدولية ويوفر لهم تدفقات سريعة بحدود أقل، وتتاح المرابحات الشهرية عبر فروع «بيتك» المصرفية السبعة والعشرين بحد أدنى ٢٥ ألف دينار ولمدة استثمار لا تقل عن شهر ويقوم بتيك بموجب تفويض من العميل بشراء البضائع ثم بيعها مرابحة في الأسواق العالمية.

استثمارات «بيتك» في تركيا

ويملك «بيتك» حصة في بيت التمويل الكويتي الأوقاف التركي تصل إلى نحو ٦٢ في المئة. وكان قد أسسه عام ١٩٨٨ بشراكة كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية وادارة الأوقاف التركية. ويقدم المصرف الذي زاد رأسماله أخيراً إلى ٧٥ مليون دولار أميركي خدمات بنكية بمستوى تقني عال، اضافة إلى الخدمات التجارية والاستثمارية والعقارية.

الشركة أبدت استعدادها لإزالة ما سمي بالمخالفات إن وجدت

السلطان: مطالبة مجلس الوزراء إزالة المخالفات في المنطقة الحرة

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الوطنية العقارية المديرة للمنطقة الحرة جميل السلطان بأن الشركة قطعت شوطاً كبيراً مع وزارة التجارة والصناعة بإنهاء وإزالة معظم المخالفات والتجاوزات في الأنشطة التجارية في المنطقة الحرة إن لم يكن جميعها مؤكداً أن مطالبة مجلس الوزراء وزير التجارة بإزالة المخالفات في المنطقة الحرة بمنزلة حلقة أخيرة لإسدال ستار الخلافات القائم بين الوزارة والشركة المديرة للمنطقة الحرة مشيراً إلى أن الشركة أبدت استعدادها وتعاونها لإزالة ما سمي بالمخالفات والتجاوزات إن وجدت، ونفى السلطان أن يكون ضمن هذه المخالفات والتجاوزات أمور مالية ولكنه اختلاف في وجهات النظر فيما يخص بعض الأمور المالية المتعلقة باحتساب حصة وزارة التجارة بالأصول التابعة لمؤسسة الموانىء الكويتية وقد تم الاتفاق على إنهائها في اجتماعات سابقة مع الجهات المسؤولة.

وعن تعاون الشركة مع الجهات الرسمية في إزالة المخالفات أكد السلطان أن الشركة أبدت استعدادها للتعاون وإزالة جميع المخالفات التي حددتها وزارة التجارة منذ المطالبة بذلك، مشيراً إلى أن مطالبة مجلس الوزراء لوزير التجارة بإنهاء المخالفات تعتبر

بنك الكويت الصناعي وشركة الامتيازات الخليجية يوقعان اتفاق توفير الفرص الاستثمارية والتمويل للمشاريع الصغيرة

الشركة ستوفر المعلومات والتدريب ومتابعة الادارة

بهدف تشجيع الشباب الكويتي من حملة المؤهلات والخريجين الجدد في التخصصات الفنية والمهنية التطبيقية للتوجه نحو العمل الحر واقامة المشاريع الصغيرة، التقت رغبة وارادة كل من بنك الكويت الصناعي مع شركة الامتيازات الخليجية لابرام مذكرة تفاهم بين الطرفين.

وقد جرى الاحتفال بتوقيع مذكرة التفاهم، حيث قام صالح محمد اليوسف رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بالتوقيع عن بنك الكويت الصناعي فيما اعتمد أحمد سعدون اليعقوب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب مذكرة التفاهم عن شركة الامتيازات الخليجية.

وتنص المذكرة على أن يعنى كل من الجانبين إلى توجيه وتوعية وحث الشباب الكويتي حديثي التخرج إلى الفرص والمشروعات التي توفرها شركة الامتيازات الخليجية وإلى الخدمات التمويلية التي تقدمها محفظة تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة بإدارة بنك الكويت الصناعي، وهي الفرص الواعدة التي تطرح في السوق الكويتي حالياً وفي المستقبل القريب لمجموعة من العلامات التجارية العالمية تقدم عليها مشاريع صغيرة ومتميزة، تناسب بدايات العمل الحر للشباب الكويتي، حيث ستقوم شركة الامتيازات الخليجية بطرح الفرص والمشاريع للشباب ومساعدتهم على ادارتها وتشغيلها، فيما ستقوم محفظة تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة بتوفير الامكانات التمويلية اللازمة لاقامة المشاريع والمساعدة بالمشورة الفنية والمتابعة. وذلك وفقا لشروط التمويل المتبعة في المحفظة والخاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية.

كما ستوفر شركة الامتيازات الخليجية للبنك والعملاء المعلومات الكافية والتدريب النظري والعملي المكثف بمساعدة أصحاب الوكالات العالمية للعلامات ذات الامتيازات التجارية الممنوحة للشباب، كما ستقوم الشركة من جانبها بمتابعة حسن ادارة وتشغيل المشاريع.

فيما سيكون لبنك الكويت الصناعي الدور الهام في منح التمويل الميسر ومزايا أخرى طبقاً لنظام تمويله الحرفي ولذوي المشاريع الصغيرة.

كما تنص مذكرة التفاهم على تعاون بنك الكويت الصناعي، والامتيازات الخليجية في العمل على تطبيق ما جاء فيها من نصوص تدفع بطاقات الشباب الكويتي للعمل الحر المنتج والحصول للاقبال على عقود الامتياز التجاري لمشاريع ذات علامات وأعمال ناجحة حول العالم مثل مراكز التنظيف الجاف، وخدمات التصوير الضوئي والتغليف والشحن، وخدمات صيانة وبيع قطع الكمبيوتر وغيرها.

واتفق الطرفان ايضاً على وضع خطة تسويقية وترويجية مشتركة، بهدف استقطاب الشباب الخريجين، وشرح المزايا التي يوفرها كل من الجانبين.

... حلقة أخيرة في الخلاف بين وزارة التجارة والوطنية العقارية

■ مؤسسة الموانئ استولت على ٦٠٠ ألف متر مربع دون وجه حق

مطالبة تكميلية لما كان يقوم به الوزير السابق واستكمالاً لمسيرة تطبيق القانون في ظل تولي وزير التجارة عبدالله الطويل حقيبة الوزارة، معرباً عن ارتياحه بإنهاء وإسدال ستار هذا الخلاف قريباً والبدء بصفحة جديدة مع وزارة التجارة.

أما فيما يخص الأنشطة التجارية الجديدة التي سيتم السماح بمزاولتها في المنطقة الحرة والمتمثلة بالتجارة التحويلية الصغيرة أكد السلطان أنها ليست أنشطة تجارية جديدة وإنما هي أنشطة منصوص عليها بالعقد والقانون في المنطقة التجارية الحرة.

وفي رده على سؤال حول الصعوبات والمشاكل التي تواجهها الشركة مع الجهات الحكومية أوضح السلطان أن الشركة تعاني من مشكلة رئيسية ومزمنة وهي استيلاء مؤسسة الموانئ الكويتية على مساحة ٦٠٠ ألف متر مربع في المنطقة الحرة دون وجه حق علماً بأن تخصيص هذه الأرض والمساحة تم للمنطقة الحرة من قبل مجلس الوزراء وتم إصدار مخطط من بلدية الكويت بشأنها علما بأن وزير التجارة والصناعة أخطر وزير المواصلات سابقاً بإخلاء وتسليم وإعادة الأرض والمساحة لإدارة المنطقة الحرة، ولم يتم استعادتها حتى يومنا هذا.

منوهاً بأن الاستيلاء على المساحة آتي في وقت تحتاج به المنطقة الحرة الاستفادة من استثمار هذه المساحة من خلال تأجيرها على المستثمرين الأجانب لمزاولة أنشطتهم التجارية في عملية إعادة إعمار العراق.

استحدثت معايير جديدة للصناعة المصرفية في المنطقة

بنك الخليج أصدر سندات بـ ٢٠٠ مليون دولار بسعر فائدة عائم واستحقاق ٥ سنوات

أعلن بنك الخليج عن طرحه بنجاح لاصدار سندات بسعر فائدة عائم بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي وباستحقاق ٥ سنوات.

وقال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بسام يوسف الغانم أن «هذا هو الاصدار الأول من نوعه في الكويت، اصدار يستحدث معياراً جديداً للعمل المصرفي الكويتي وعلامة بارزة في الصناعة المصرفية الاقليمية».

وهذا هو إصدار السندات الأول لبنك الخليج وأول اصدار للسندات بالدولار الأمريكي لمدة خمس سنوات يطرحه بنك تجاري في الكويت، وقد لقي هذا الاصدار اقبالا كبيراً من مستثمرين كبار على الصعيد الدولي، الأمر الذي جعل طلبات الاكتتاب في الاصدار تفوق قيمة السندات المصدرة بواقع ١٥ مرة، كما يأتي هذا الاصدار من بنك الخليج كأول ترتيب لعملية تمويل من الكويت في الأسواق الرأسمالية العالمية لعام ٢٠٠٣.

واضاف الغانم قائلا: «ان ما يتمتع به بنك الخليج من قوة مالية وسمعة ممتازة قد مكنتنا من تسعير هذا الاصدار بسعر فائدة تنافسي بما يناسب السوق ذات العلاقة ويحقق مصدرا تمويليا طويل الأجل لدعم استراتيجية النمو المستمر التي نتبناها».

وباستهدافه للأسواق الرأسمالية الدولية، يكون بنك الخليج قد نجح في تنويع مصادر تمويله وبالتالي في تمديد واستقرار آجال استحقاق مطلوباته.

وتابع الغانم قائلا: «ان هذا الطرح الناجح جداً لسندات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي يعتبر خبرا سعيداً بالنسبة للكويت ككل ولبنك الخليج بصفة خاصة، فمن خلال السمعة القوية لبنك الخليج، تقف الكويت مجدداً في صدارة الصناعة المصرفية الاقليمية». وكان باب الاكتتاب في السندات قد أغلق بتاريخ ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٣، وقد تقدم البنك بطلب لادراج هذه السندات بسعر فائدة عائم في بورصة لوكسمبورغ.

علماً بأن كلا من وكالتي فيتش وستاندرد اند بورز قد منحتا لهذا الاصدار تصنيفاً من مرتبة (-A) و (+BBB) على التوالي.

وكان كل من جيه بي مورغان ومورغان ستانلي قد شاركا بصفة مديرين رئيسيين مشتركين لهذا الاصدار. وفي تعليق له على نجاح هذا الاصدار من بنك الخليج، قال أحد مسؤولي جيه بي مورغان: «على عكس العمليات المصرفية الأخيرة التي تمت في الشرق الأوسط، فإن سندات الدين المصدرة من بنك الخليج قد بيعت طبقاً لمعايير تسعير مقارنة». وقد تنوع نطاق المكتتبين في سندات بنك الخليج بوجود مستثمرين رئيسيين من اوروبا وآسيا والشرق الأوسط والكويت، أما باتريك مولن من مورغان ستانلي فقد قال: « لقيت هذه العملية اقبالاً كبيراً من جانب مستثمرين دوليين واقليميين. ان قوة هذا الائتمان قد انعكست من خلال الطلب القوي على الاكتتاب في السندات، ولم يكن المقترض «بنك الخليج» بحاجة إلى جهود تسويقية مطولة لايجاد مكتتبين وضمان ابرام صفقة ناجحة».

وعلق مسؤول من جيه بي مورغان قائلاً: «لم تكن هناك حاجة إلى جهود تسويقية كبيرة، فالمستثمرون كانوا مسبقاً على معرفة جيدة بقصة هذا الاصدار من بنك الخليج». وأضاف هذا المسؤول قائلا: «كان من السهل تسويق هذه الصفقة قياساً بغيرها باعتبار أن بنك الخليج معروف جيداً ويمثل جودة ائتمانية عالية في المنطقة».

واضافة إلى الدعم من مديري الاصدار الرئيسيين المشتركين، لقي اصدار سندات بنك الخليج مساندة كل من المؤسسة العربية المصرفية وموسسة الخليج للاستثمار وبنك اتش اس بي سي (HSBC) وبنك طوكيو ميتسوبيشي ليمتد وبنك أبو ظبي الوطني وبنك آر زد بي (RZB) - النمسا.

ويعتبر بنك الخليج ثاني أكبر بنك في الكويت بشبكة فروعه التي تضم ٢٩ فرعاً وحصته الكبيرة من مجموع الاصول المصرفية في البلاد. وتتركز الأنشطة الرئيسية للبنك في الخدمات المصرفية المحلية للأفراد والشركات وعمليات تمويل التجارة الدولية والأقراض الدولي المتعلق بتمويل تجارة النفط والمشاريع المرتبطة به.

قدرة القطاع النفطي على مواجهة التحديات

اشار نادر سلطان إلى أن هناك تحدياً مشتركاً في مجال التكرير وصناعة البتروكيماويات وهو خلق فرص وظيفية جديدة حيث يوظف القطاع ما يناهز ١٤٠٠٠ مباشرة و ١٧٠٠٠ عبر شركات المقاولات.

واضاف ان السنوات المقبلة ستشهد زيادة مقدارها ١٨٠٠٠٠ من العمالة الوطنية الباحثة عن فرص عن عمل سنوياً وجميع الأنظار مصوبة للقطاع النفطي لخلق فرص وظيفية جديدة لكون النفط ركيزة اقتصاد الكويت.

وتمثل العمالة الوطنية ٧٧٪ من اجمالي عدد الموظفين ولكن في شركات المقاولات التي تتعامل معها المؤسسة تبلغ نسبة العمالة الكويتية ٩٪ فقط. والقطاع النفطي حالياً في صدد زيادة تلك النسبة لتصل إلى ٢٥٪ على الأقل.

وأعرب نادر سلطان في كلمته عن تفاؤله وثقته في قدرة القطاع على التغلب على تلك التحديات وأشار إلى التحديات التي واجهها القطاع بعد تحرير الكويت في اعادة بناء البنية التحتية التي تعرضت لدمار شديد.

أبدى دهشته لعدم تطبيقه على الشركات الأجنبية

الناهض: «الغرفة» ترفع ملاحظات جديدة حول قرار نسب العمالة للجهات المسؤولة

أعلن رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت سعد الناهض أن الغرفة مستمرة في مخاطبة الجهات الرسمية فيما يتعلق بتخفيض مبلغ الـ١٠٠ دينار المفروض على الشركات الكويتية كغرامة مالية على كل موظف اجنبي يتجاوز النسبة المحددة في قانون دعم العمالة الوطنية، مشيراً إلى أن قانون دعم العمالة عليه العديد من الملاحظات، وهو أمر طبيعي لأنه صدر بسرعة وبالتالي فهو بحاجة لمزيد من الوقت ولمزيد من التدقيق على بنوده ومدى صلاحية التطبيق.

وقال الناهض أن القانون يهم كافة الشركات الكويتية لأنه يتعلق بأمور مالية وأخرى انسانية تحتاج لمزيد من الاهتمام، مؤكداً أن «الغرفة» ابدت العديد من الملاحظات على القانون الذي صدر دون أن يأخذ وقته في البحث الكافي ومطالباً بتعديل بعض القرارات الخاصة بالغرامة المالية علما بأن الحكومة استجابت لطلب الغرفة بتخفيضها من ٥٠٠ دينار إلى ١٠٠ دينار، وهو أحد الجوانب ولكن هناك العديد من الملاحظات الأخرى.

وأوضح أن الغرفة بصدد تقديم هذه الملاحظات إلى الجهات الرسمية مبيناً أن هناك العديد من المقترحات التي سبق تقديمها ولم تأخذ بعين الاعتبار فضلاً عن ملاحظات أخرى تتعلق بما تم تطبيقه حتى الآن.

وبين الناهض أن الغرفة تقترح من ضمن اقتراحاتها أن تطبق الغرامة على عدد الكويتيين كنسبة وليس على العمالة الأجنبية لأنه يمكن أن يقنن من المبالغة في حجم الغرامة كما أنه يساهم في أن تتفاعل الشركات مع هذا القانون.

واستغرب الناهض عدم فرض أي شروط أو غرامات مالية على الشركات الأجنبية العاملة في الكويت، مضيفاً أنه من الغريب أن تتعرض الشركات الوطنية للغرامة بقرار من هذا النوع في أن تتكلف مبالغ ضخمة لهذا القانون في الوقت نفسه الذي تتواجد فيه شركات اجنبية تعمل بالكويت وتستفيد دون أن يكون عليها أي التزام ودون أن تتحمل أي عبء علماً بأنها تستقدم عمالتها من الخارج.

المستثمر الأجنبي

وحول تطبيق قانون المستثمر الأجنبي الجديد في الكويت قال الناهض أن أمام الكويت العديد من الخطوات قبل أن تصل إلى مرحلة التطبيق الفعلي للقانون، مرجعاً ذلك إلى أنه لا يمكن أن نعتمد في الاستثمار وتسهيل اجراءاته وجذب الأجانب على قانون وحيد منفرد دون النظر إلى قوانين أخرى مصاحبة خاصة قانون الضريبة، وموضحاً أن الاعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات لا يمكن أن يكون بديلاً لأن يدفع المستثمر فيما بعد هذه السنوات ضريبة تصل إلى ٥٥٪.

وأضاف أن صدور اللائحة التنفيذية للقانون أمر جيد ولكن الأمر يتعلق بتفسير كيفية التطبيق بحكم وجود معوقات أخرى مثل قانون التخصيص، مطالباً بوجود حتمية لأن تكون هناك تشريعات أخرى لتفعيل قانون المستثمر الأجنبي بشكله الصحيح.

وأكد الناهض أن الكويت تملك فرصا جيدة للاستثمار والتنمية في أكثر من قطاع ولا يمكن تحديدها الآن، خصوصاً أن فتح الباب أمام المستثمر الأجنبي خطوة تليها افرازات هامة لنوعية المشاريع وللافكار التنموية النابعة من هذه المشاريع.

في كلمته أمام مؤتمر ومعرض بتروتيك بالبحرين

السلطان: التكرير والبتروكيماويات يوظفان 59٪ من العمالة المشتغلة بالمجال النفطي

أكد نائب الرئيس والرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية نادر السلطان ان قطاعي التكرير والبتروكيماويات يعدان من أهم أنشطة القطاع النفطي في الكويت حيث تبلغ ارباحهما ٥٨٪ ويمثلان ٤٤٪ من اجمالي العوائد.

واوضح السلطان أن هذين القطاعين يوظفان ما يناهز ٥٩٪ من العمالة في القطاع النفطي.

وقال السلطان أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الكويت في مجال التكرير يكمن في تأمين الاحتياجات المتصاعدة للوقود لتوليد الطاقة وفي الوقت نفسه ادارة قطاع التكرير بمنطلق تجاري.

وتشكو الكويت من قلة الغاز الطبيعي الذي لا يعد كافياً لتغطية احتياجات توليد الطاقة عند مقارنته بالزيادة المتوقعة والتي تبلغ ٤٪ من احتياج الطاقة الكهربائية، فبينما تعد الكويت غنية في مخزون الهيدروكاربونات الا أن لديها نقصاً في الغاز النفطي وتقتصر الكميات المتوفرة في الغاز المصاحب للنفط المستخرج والتي تخضع للحصص الانتاجية المرسومة من قبل منظمة الأوبيك.

واضاف قائلاً: ولمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها فان الكويت تدرس حالياً اقامة مصفاة رابعة جديدة لتعزيز القدرة التكريرية لتصل إلى ١,٥ مليون برميل في اليوم. واشار إلى وجود دراسة جدوى أخرى لتوسعة مصفاة الشعيبة للايفاء بالمتطلبات.

وحول تحديات صناعة البتروكيماويات قال أن المؤسسة تسعى لتنويع انشطتها واقامة الصناعات الرديفة بهدف تحقيق نسبة أعلى من الربح في مجال البتروكيماويات، على الرغم أن فكرة انشاء مصنع للأوليفينات كانت مطروحة منذ السبعينات الا أن الخطوات الفعلية لانشاء المشروع لم تبدأ الا في عام ١٩٩٧. مشيراً إلى أن المؤسسة قامت خلال تلك الفترة بتطوير مصنع الاسمدة وبناء مصانع الأمونيا واليوريا، وأكد أن قرار التعاون المشترك مع شركة يونيون كارباید في عام ١٩٩٧ عزز صناعة البتروكيماويات بالبلاد، ويعد أول مشروع مشترك من نوعه مع شركة عالمية رائدة في مجال البتروكيماويات بمشاركة القطاع الخاص الكويتي، وجدير بالذكر أن شركة داو الأميركية قامت بشراء حصة يونيون كاربيد، وقد أثبتت هذه الخطوة نجاحها وتعد نموذجاً تجارياً ناجحاً.

وأكد السلطان أن المؤسسة تخطط لتكرار التجربة في مشروعين توسعيين رئيسيين وهما انشاء مصنع للعطريات ومجمع الأوليفينات.

وفي اشارة منه إلى التحديات قال أن التحدي الأول في مجال صناعة البتروكيماويات يتمثل في محدودية الغاز الطبيعي كلقيم وذلك لارتباط انتاج الغاز بانتاج النفط الخام الذي يخضع لسقف منظمة الأوبيك.

والتحدي الثاني هو تطوير سياسة تسعير واضحة ومحددة للغاز الطبيعي سواء كلقيم أو مصدر للطاقة، حيث يوجد حالياً مستويات متفاوتة في التسعير ومعايير حددت من فترة طويلة غير أن هذه المستويات والمعايير قد تكون غير واضحة للمستثمرين الصغار الذين يتطلعون للحصول على سياسة واضحة.

والتحدي الثالث يتمثل في النطاق المحدود في السوق المحلية للمنتجات البتروكيماوية مقارنة بجيران الكويت الأكبر سوقا، مما يعني ضرورة التنافس في الأسواق العالمية من دون احتياطيات للغاز ذات التكلفة الانتاجية القليلة التي يتمتع بها منافسونا في المنطقة ومن دون سياسة الأسعار التفاضلية التي يتمتعون بها كما يمثل صغر حجم السوق المحلي عامل ردع لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال البتروكيماويات.

وذكر السلطان أن شركات القطاع الخاص قد أبدت استعداد لتزويد السوق المحلية التي تعرفها جيداً غير أنها تفتقر للثقة للتنافس في أسواق عالمية من دون المميزات التي يتمتع بها المنافسون في هذا المجال.

وقال أن هناك تحدياً آخر مثير للاهتمام هو ادارة التعاون الاستراتيجي مع الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار في مجال البتروكيماويات، حيث طورت المؤسسة نموذجاً تجارياً جديداً مع شركة داو شريك المؤسسة في مشروع الأوليفينات يتجاوز اطار الاستثمار ويسمح بانشاء مشاريع مشتركة خارج الكويت.

هل ستكون «غراند ثورنتون» على طريق «آرثر أندرسون»؟

«بارمالات» الفضيحة المحاسبية الأكبر في أوروبا بعد (أنرون) الأمريكية

أثارت فضيحة افلاس شركة المواد الغذائية الايطالية بارمالات عاصفة من الاتهامات والشكوك حول مدققي حسابات الشركة مجموعة غراند ثورنتون.

وذكر تقرير لـ«رويترز» من نيويورك أنه نتيجة الانهيار المفاجئ لحسابات شركة بارمالات ستواجه مجموعة غراند ثورنتون ما عرفته نظيراتها بسبب اشتراك في فضيحة كبيرة، وأن دعوى قضائية ضدها، ستدمر سمعتها، في اشارة تورط شركة آرثر اندرسون في انهيار شركة الطاقة الاميركية العملاقة انرون.

واستناداً إلى تقرير «رويترز» فان فضيحة «بارمالات» تفجرت في الأسبوع الماضي، عندما أعلنت عن رفض مصرف أميركا لوثائق تثبت احتفاظ شركة بونلات لصناعة الأغذية ومقرها جزيرة كايمان برصيد يبلغ ٣,٩٥ مليار يورو بسبب تزوير في الوثائق.

وأوضح التقرير، بأن غراند ثورنتون أ. س. بي. أ قام بالتوقيع على دفاتر حسابات بونلات.

وأضاف «هذا الحدث المثير جعل العديد يتساءلون عن كيفية وجود اسم شركة محاسبة كبيرة مثل غراند ثورنتون بشكل واضح على وثيقة مزورة وقال ميلفين ويس المؤسس المشارك للشركة القانونية ميلبرغ ويس بيرشاد هاينز وليراتس لوكالة رويترز بان مجرد الاعتماد على خطاب تأكيد حساب مشكوك فيه صادر من جزيرة كايمان بمبلغ خمسة مليارات دولار قد سبب مشكلة كبيرة.

وشبه التقرير ما حدث لـ«بارمالات» بانهيار انرون حيث تم تسمية الانهيار الجديد بفضيحة «انرون الاوروبية» ومن المرجح أن يتم اتهام غراند ثورنتون بعدم الكفاءة أو اقتراف خطأ شائن، وذلك كما أوضح جوناثان هاميلتون المحرر في النشرة الصناعية واسعة الانتشار تقرير المحاسبة العام، وقال بأن ذلك لن يمنع المحامين من مقاضاة شركة غراند ثورنتون ولن يحمي الشركة من التأثر بنتائج السمعة السيئة والتفحص الدقيق من المحققين بمن فيهم مجلس مراقبة المحاسبة الاميركي والذي سيقوم بتحقيقات واسعة عن شركات التدقيق المحاسبي في العام المقبل.

ويذكر بأن شركة آرثر اندرسون التي كانت تحتل المركز الخامس بين اضخم الشركات المحاسبية قد أوقفت اعمالها المحاسبية، لا بل قد تم حلها بسبب ما لحق بسمعة الشركة وادائها المهني بعد ادانتها بفضيحة انهيار شركة انرون للطاقة في الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، نقلت صحيفة «الفاردیان» عن مدع عام في ميلانو يوم ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ بأن هناك دليلا واضحا على تزييف الحسابات في «بارمالات» وفي حالة توازي فضيحة شركة انرون في الولايات المتحدة اخبر المدعي العام انجليو كيرو وكالة رويترز بأن الموقف واضح جداً وحالات تزييف الحسابات واضحة.

وقد تحفظت النيابة العامة على الوثائق التي حصلت عليها من غراند ثورنتون مدققي «بارمالات» بعد الاعلان عن تزييف وثيقة تظهر مبلغ ٣,٩ مليار يورو في سجلات بونلات.

ووقعت غراند ثورنتون في عام ٢٠٠٢ على حسابات بونلات على أساس كتاب يخص في الظاهر بنك اميركا، يبين ان بونلات تمتلك حسابا بهذا المبلغ في البنك، غير أن اميركا نفي مصداقية الوثيقة، وقد فاقم هذا المبلغ المفقود من التهم التي وجهتها وكالة ستاندرد اندبور إلى «بارمالات» في انها ضللت المستثمرين.

من جهتها، نقلت هيرالد تريبيون انترناشيونال في عددها يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣ عن مطلعين على التحقيق بان «بارمالات» غير قادرة على توثيق حوالي تسعة مليارات يورو أي ما يقارب أحد عشر مليار دولار من الأموال الموجودة في حساباتها.

ووصف وزير المالية الايطالية خلال خطاب وزاري ألقاه في «بارمالات» بأنها «انرون الأوروبية».

أما صوفيا لهيلياس، وهي محامية تقدم المشورة للشركات والمدراء حول الرقابة على الشركات بأن ما وقع في «بارمالات» ليس مجرد خطأ محاسبي ثانوي بل هو فضيحة محاسبية رئيسية.

وقال المراسل الاقتصادي لهيئة الاذاعة والتليفزيون البريطانية جميس ارنولد بان ما تخشاه الأسواق الاوروبية هو التشابه الذي يظهر بين «بارمالات» وشركة انرون الاميركية التي أدت الشبكة الدولية لمعاملاتها المالية إلى انهيارها.

وبحسب ما ذكرته «بزنس تايمز آجيا» عن أحد المحققين الايطاليين بان «بارمالات» متورطة في مخطط مدروس يضم عشرات الشركات الوهمية الخارجية بهدف اختلاق موجودات تكفي لتغطية ما يقارب أحد عشر مليار دولار في المطلوبات خلال مدة تزيد عن عقد.

وقالت «بزنس تايمز» تعد هذه الفضيحة المحاسبية الأكبر من نوعها في اوروبا خلال السنوات الأخيرة وتطرح تساؤلات حول قدرة المشرعين الاوروبيين على الاشراف على شركاتهم العالمية التي تستخدم انظمة مالية متطورة في حين ذكرت بي بي سي أن من المحتمل أن تكون لهذه الأخبار تبعات خطيرة جداً على مدققي الشركة غراند ثورنتون ووفقاً لما ذكرته «يواس أيه توداي» فان رجال الشركة في ميلانو قد داهموا مكاتب غراند ثورنتون لضبط الوثائق والاطلاع عليها.

وأوضحت تقارير ايطالية أن ما يعادل ١٢ مليار دولار قد تكون مفقودة من حسابات «بارمالات» بعد ١٥ عاماً من المحاسبة الخاطئة، حيث يظهر التحقيق الأولي أن بذور انهيار هذه الشركة زرعت في أواخر الثمانينات وفي ذلك الوقت بدأت الشركة في انشاء شركات مالية في جزر الانتيل بهدف أساسي هو تحميلها المطلوبات التي كانت تغطيها على الورق، عن طريق اختلاق موجودات.

وكانت عمليات تدقيق مجموعة «بارمالات» بما فيها المالية الخارجية، تتم حينها من قبل شركة غراند ثورنتون المحاسبية وفي أواسط التسعينات اجرت ايطاليا مراجعة جذرية لنظامها المالي، قررت خلالها ان تغير الشركات الايطالية مدققيها الخارجين التي تتعامل معهم كل تسع سنوات، وهكذا استبدلت «بارمالات» غراند ثورنتون عام ١٩٩٩ بشركة ديلويت توش التي اعتمدت في الكثير من اعمالها على المدقق السابق.

فضيحة بارمالات امتدت إلى بنك أوف أمريكا ودويتشه بنك

اتخذت التحقيقات في فضيحة انهيار شركة بارمالات الايطالية العملاقة للمنتجات الغذائية أبعاداً دولية أمس مع اتجاه أنظار المحققين الايطاليين إلى مصرفي (بنك أوف أمريكا) و (دويتشه بنك) الالماني في الوقت الذي يجري فيه تحقيق منفصل في لوكسمبورج بشأن عمليات غسل أموال ذات صلة بالفضيحة.

وذكرت تقارير صحفية أمس أن السلطات الايطالية تحاول تتبع مبالغ ضخمة مختلسة في أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى.

في الوقت نفسه سلم الرئيس السابق للشركة الإيطالية العملاقة جيوفاني بونشي نفسه للسلطات الايطالية في مدينة بارما وبونشي واحد من ٢٥ شخصاً يشتبه في تورطهم في واحدة من أكبر الفضائح المالية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

وداهمت شرطة الجرائم المالية الايطالية مكاتب بنك أوف أمريكا في مدينة ميلانو الايطالية في الوقت الذي زاد فيه عدد البنوك العالمية التي دخلت دائرة التحقيقات في هذه الفضيحة.

دعوة لتخصيص ٢٪ من استثماراتنا بالخارج للمنطقة العربية

دعت دراسة لمنظمة العمل العربية إلى تخصيص نسبة تتراوح بين ١٪ إلى ٢٪ من حجم الاستثمارات العربية الموجودة بالخارج والبالغة ١,٣ مليار دولار لاستثمارها داخل المنطقة العربية.

وقالت الدراسة التي أعدها الأمين العام د. ابراهيم قويدر ان نسبة الاستثمارات التي يحصل عليها الوطن العربي من حجم الاستثمارات العالمية لا تتجاوز ٠,٢٪ فقط موضحا أن تخصيص هذه المبالغ للاستثمارات في الوطن العربي كفيل بحل العديد من المشكلات التي تعاني منها الدول العربية وفي مقدمتها البطالة.

واضافت أن هناك العديد من المشاكل والسياسات الخاطئة داخل الوطن العربي مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب العربي الذين يصل عددهم إلى حوالي ٢٥ مليون عاطل في الوقت الراهن وذلك بسبب عدم وجود ضمانات كافية بالدول العربية أمام المستثمر العربي تجعله يطمئن على أمواله.

وأشارت إلى أن الدول العربية لا تقدم التسهيلات التي تقدمها معظم دول العالم الساعية إلى جذب المزيد من الاستثمارات، مؤكدة على أهمية جذب الاستثمارات العربية المهاجرة للخارج واعادتها إلى أوطانها وتحقيق التكامل الاستثماري بين الدول العربية.

ودعت الدراسة الى تشجيع المشروعات الصغيرة بمشاركة القطاع الخاص والتي تعد من أبرز الخطوات الايجابية الأولية الكفيلة بحل مشاكل الشباب العربي الذي يعاني من البطالة والفشل في استمرار مشروعاته الصغيرة وتسويق منتجاته.

وطالبت بضرورة تهيئة المناخ الملائم وتأهيل الاقتصاديات العربية بالصورة المطلوبة وتقديم خطط مناسبة قابلة للتنفيذ حتى يمكن للدول العربية ان تنجح في جذب الاستثمارات اليها.

ودعت الدراسة الدول العربية للعمل على التغلب على المشاكل العربية ذات الطابع السياسي التي تحكمها عوامل خارجية وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وحل مشاكل العمالة العربية.

كما دعت الى اعطاء الأولية للعمالة الوطنية بدلا من العمالة الاجنبية التي وصلت حالياً إلى حوالي ١٨ مليون عامل اجنبي يعملون بالأقطار العربية، مشيرة إلى أن المنظمة بدأت تنفيذ مشروع شبكة معلومات متكاملة على الانترنت حول سوق العمل العربي.

الاستثمارات العقارية أكثر القطاعات انتعاشا

30٪ زيادة في النشاط التجاري بالسعودية خلال العام ٢٠٠٣

أكد تقرير صادر عن شركة الاستشارات المالية السعودية ان النشاط التجاري في السعودية ارتفع خلال العام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٠٪ وان الاستثمارات العقارية كانت أكثر القطاعات التي شهدت انتعاشاً كبيراً خلال الفترة الماضية.

وتناول التقرير اسبابا كثيرة لهذا الانتعاش من أهمها عودة بعض الأموال المهاجرة بعد احداث ١١ سبتمبر، وكذلك الجهود التي بذلتها الهيئة العامة للاستثمار في تذليل العقبات أمام المستثمرين السعوديين والأجانب اضافة الى الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده السعودية وارتفاع اسعار البترول.

وأوضح التقرير أن رؤوس اموال الشركات مختلفة الأغراض بلغ خلال العام الماضي ٢٢٢ مليار ريال وكانت ٩٨ شركة مساهمة سعودية اجمالي رؤوس أموالها المكتتب بها أكثر من ١٢٦ مليار ريال من بين هذه الشركات المختلفة.

وأكد التقرير أنه تم خلال العقد الماضي تسجيل عدد من الشركات المساهمة للاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة وتوظيف المدخرات الوطنية في مجالات الاستثمار المجدية كما جرى تحويل عدد من الشركات الخاصة الناجحة إلى شركات مساهمة مواكبة مع مفاهيم الفكر الاقتصادي الحديث.

وأوضح أن مؤشرات وبيانات التقارير المالية بينت أن عددا من الشركات المساهمة المحلية حققت نجاحات مرموقة وفق المعايير الدولية ولا تزال تسهم بفعالية في الاقتصاد الوطني ونموه، كما تفاوت أداء عدد من هذه الشركات في تحقيق النتائج والأهداف المرجوة، وتعثرت بعض الشركات في مسيرتها بسبب عدم سلامة منهج التخطيط وضعف كفاءة الادارة التنفيذية والفنية للشركة والاخفاق في ضبط النفقات الجارية وتكاليف الانتاج وبناء الجدوى الاقتصادية على عدد من الاعتبارات والتوقعات إلى جانب عدم تمكن بعض الشركات المساهمة من تحصيل مستحقاتها.

وافاد التقرير بأن أنظمة وضوابط الشركات التي أصدرتها وزارة التجارة أخيرا ساهمت في تحسين أداء الشركات المساهمة وزيادة درجة الشفافية والافصاح في البيانات والتقارير المالية الصادرة عنها. وكذلك تمكين الشركات الناجحة محدودة الملكية والمسؤولية من الاندماج والتحول إلى شركات مساهمة بغية رفع كفاءة أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من الاستمرار والتوسع في نشاطها أفقياً ورأسياً.

بعد استثمار استغرق سنتين

انفستكورب تحقق 60٪ ارباحاً من بيع «نبتون تكنولوجي غـــروب»

اعلنت مجموعة «انفستكورب» الاستثمارية الدولية، انها وقعت على اتفاق نهائي لبيع شركة «نبتون تكنولوجي غروب انك» لشركة «روبر اندستريز انك»، وهي شركة للصناعات المؤهلة للنمو ذات قاعدة اعمال متنوعة، ويقع مقرها الرئيسي في دولوث في ولاية جورجيا. وقالت المجموعة ان انجاز بيع الشركة بالكامل بعد فترة من بيع جزء منها في مطلع السنة الجارية، حقق وفي مدة قصيرة عائدات ممتازة على الاستثمار لانفستكورب ومشاركيه من المستثمرين والذين سيحصلون على ربح تفوق نسبته ٦٠٪ على استثمار استغرق سنتين من الزمن. وتقدم عملية نبتون ونتيجتها الباهرة دليلاً مستمرا على قدرة انفستكورب على تحقيق افضل العائد على الاستثمار لمشاركيه من المستثمرين.

وتعتبر «نبتون تكنولوجي غروب» بين الشركات الرئيسية التي تقود صناعة عدادات وتقنيات المياه في اميركا الشمالية، وذلك من خلال شبكة واسعة من موظفي البيع المباشر أو الموزعين المستقلين.

وتتولى الشركة تزويد مصالح المياه بمجموعة منتجات متكاملة تشمل العدادات والأنظمة المتطورة لقياس المياه. وتعمل نبتون انطلاقا من ولاية الاباما في الولايات المتحدة الاميركية، حيث تقوم ايضا بتشغيل مصنعها الرئيسي.

وفي تعليق على الصفقة، قال المدير التنفيذي والمدير العام لمكتب انفستكورب في البحرين سلمان عباسي: «ان استثمارنا الذي مضت عليه سنتان فقط في نبتون اثبت كونه نجاحاً باهراً. فبرغم الظرف الاقتصادي المشوب بشتى التحديات، تمكنت ادارة نبتون، عبر تنفيذ خطة التشغيل التي وضعتها، من تحقيق انجازات كبيرة وتوليد نتائج مالية ممتازة، وذلك دون أن يشغلها ذلك عن الاستمرار في الابداع وتوفير الحلول المبتكرة للسوق. كما أن العملية هي برهان جديد يضاف إلى براهين عدة على قدرة انفستكورب المستمرة على تحقيق افضل العائدات على الاستثمار لمشاركيه، وذلك في ظل المناخات المتنوعة والمتبدلة التي تمر بها الأسواق الدولية».

بزيادة 25٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٢

544 مليون درهم صافي أرباح «دبي الإسلامي» في 9 أشهر

أعلن بنك دبي الاسلامي عن زيادة في صافي أرباحه (تشمل حصة المودعين) في نهاية سبتمبر من العام ٢٠٠٣ بمعدل ٢٥٪ لتصل إلى ٥٤٤ مليون درهم مقابل ٤٣٥ مليونا في سبتمبر ٢٠٠٢، كما ارتفعت موجوداته لتصل إلى ٢٢,٦ مليار درهم بزايدة قدرها ٢٢٪ مقابل ١٨,٥ مليارا عن الفترة نفسها من العام ٢٠٠٢ .

وقد حافظت ودائع المتعاملين في البنك على معدلات النمو القوية لترتفع بنسبة ٢٢٪ من ١٦,٣ مليار درهم في نهاية سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ١٩,٩ مليارا للفترة نفسها من العام ٢٠٠٣، في الوقت الذي حققت فيه محفظة البنك الاستثمارية نموا ملحوظا بزيادة نسبتها ٣٤٪ تصل إلى ٣,١ مليارات درهم في سبتمبر ٢٠٠٣، مقابل ٢,٣ مليار للفترة نفسها من العام ٢٠٠٢.

ونمت المحفظة التمويلية ١٥٪ خلال هذه الفترة من ٧,٢ مليارات الى ٨,٣ مليارات درهم.

وتعليقاً على هذه النتائج قال وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة، رئيس مجلس ادارة بنك دبي الاسلامي د. محمد بن خرباش: «أن النمو في ربحية البنك وموجوداته يؤكد أن البنك يسير بخطوات ثابتة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق استراتيجيته الهادفة لتطوير جميع أنشطته التمويلية والاستثمارية، بالاضافة إلى قاعدة عملياته وخدماته لتصل إلى قطاعات أكبر من الأفراد والشركات وتلبي احتياجاتهم المتزايدة».

وقال د. خرباش: «لقد ركز البنك جهوده على محاور أساسية عدة من أهمها التوجه نحو أنشطة استثمارية وتمويلية في قطاعات اقتصادية وتجارية جديدة في داخل الدولة وخارجها، مما تطلب المزيد من العمل على تطوير خدماته ومنتجاته والدخول في تحالفات وشراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية محلية وعالمية كبرى. ان هدفنا الأساسي من هذه التحالفات هو الاستفادة من المزايا التي يمتلكها هؤلاء الشركاء من حيث المعرفة بالسوق والخبرات المهنية العالية، مما يؤدي إلى اضافة المزيد من القيمة للخدمات التي يقدمها البنك لكل من الأفراد والشركات وارساء أرقى المعايير العالمية للعمل المصرفي في الدولة».

شركة سعودية لصناعة البتروكيماويات تفتح المجال أمام الكويتيين لشراكة استراتيجية

فتحت شركة تطوير وادارة المشاريع الصناعية المحدودة السعودية، آفاقا جديدة لرجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين للدخول كشركاء استراتيجيين في مشاريعها العملاقة.

وتأتي هذه الخطوة التوسعية في اطار تنفيذ استراتيجية الشركة السعودية لاختيار الشريك الاستراتيجي والمناسب لمشروع الاوليفينات والامينات ومشتقاتها المزمع اقامته في مدينة الجبيل الصناعية.

وأعلنت شركة تطوير وادارة المشاريع الصناعية بالجبيل، في بيان رسمي، انها انتهت من تعيين مستشاري مشروعها للصناعات البتروكيماوية، مشروع الأوليفينات والامينات ومشتقاتها، المقبل في مدينة الجبيل الصناعية بتوقيعها أربع اتفاقيات جديدة مع اربع شركات عربية واجنبية.

يذكر أن شركة تطوير وادارة المشاريع الصناعية تأسست في عام ١٩٩٨ ويبلغ رأسمالها المدفوع حوالي مليار ونصف ريال سعودي (حوالي ٤٠٠ مليون دولار).

واعلن رئيس شركة تطوير المشاريع الصناعية المحدودة المهندس ماجد الاحمدي، الذي وقع الاتفاقيات الأربع، ان الشركة بدأت فعليا مع مستشاريها مرحلة اختيار الشريك الاستراتيجي للمشروع. وأشار الأحمدي الى بعد نظر القائمين على الشركة بفتح المجال أمام شركاء من دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تنفيذا لخطتها الاستراتيجية وخياراتها المستقبلية بتوسيع دائرة الشراكة.

ويعتبر مشروع الاوليفينات والامينات، الذي تبلغ تكلفته ١٣ مليار ريال سعودي (حوالي ٣,٥ مليارات دولار)، أحد أكبر مشاريع القطاع الخاص في الصناعات البتروكيماوية، ومن المتوقع ان يبدأ تشغيله في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وقد تم تخصيص مادتي الايثان والبيوتان كمواد خام للمشروع من شركة ارامكو السعودية.

ويتوقع ان تبلغ الطاقة الانتاجية للمشروع ١,٣٥ مليون طن سنوياً من مادة الايثلين، بالاضافة إلى العديد من المنتجات الأخرى مثل البولي ايثلين بطاقة انتاجية تساوي ٩٧٠ الف طن سنويا والبولي بروبلين (٥٤٠ الف طن سنويا) والبيسفينول بطاقة (٣٠٠ الف طن سنويا)، وجلايكول الايثلين (٥٣٠ الف طن سنويا) والامينات (٢٨٠ الف طن سنوياً). ويُعد هذا المشروع، الذي يحظى بدعم كبير من وزارتي البترول والثروة المعدنية والتجارة والصناعة والجهات المعنية الأخرى، أحد المصادر الاضافية لتنويع الدخل الوطني وتعزيز الصادرات السعودية غير البترولية، بما يزيد عن ١٠٪.

«أوابك»: الكويت الرابعة عربياً في الاحتياطي النفطي

قدر تقرير حديث احتياطيات الكويت من النفط الخام بـ٩٧ مليار برميل تمثل ١٥ في المئة من إجمالي الاحتياطي العربي البالغ ٦٥٣,٣ مليار برميل وذكر التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك» أن الكويت تحتل المرتبة الرابعة عربياً بعد كل من السعودية المستأثرة بـ ٤٠ في المئة من الاحتياطي العربي والعراق التالية لها بـ١٨ في المئة والإمارات بنسبة ١٦ في المئة.

في حين بلغ إجمالي إنتاج الطاقة في الكويت في مصادرها المختلفة مليوني برميل مكافئ يومياً أكد التقرير احتلال الإنتاج النفطي ما نسبته ٨ في المئة من ذلك الإجمالي مسجلاً ١,٩ مليون برميل يومياً، أما بالنسبة الباقية فتقاسمها الغاز الطبيعي بنسبة ٨ في المئة وكل من الكيروسين وزيت الديزل والغازوين بـ٣ في المئة.

أفاد التقرير ارتفاع إجمالي استهلاك الطاقة داخلياً إلى ٣١٠ آلاف برميل مكافئ يومياً مقارنة بـ٢٩٠ ألف برميل عن نفس الفترة من العام الماضي يقتطع الاستهلاك النفطي منها ما يقارب ١٩٤ ألف برميل يومياً نصيب الفرد منها ٣٠ برميل سنوياً.

في المقابل أشار التقرير إلى انخفاض إجمالي صادرات النفط الكويتية من ١,٥ مليون برميل يومياً بالعام الماضي إلى ١,٣ مليون برميل خلال السنة الجارية موضحاً أن ذلك الحجم شكل ما نسبته ٨ في المئة من صادرات البترول العربية خلال ٢٠٠٣ والبالغة ١٥ مليون برميل يومياً.

في الوقت نفسه إحتلت الكويت المرتبة الثانية عربياً من حيث طاقة تكرير مصافيها والتي قدرها التقرير بـ ٨٩٥ ألف برميل يومياً مثلت ما نسبته ١٢ في المئة من إجمالي طاقات المصافي العربية.

على صعيد آخر أكد التقرير امتلاك الكويت ٣ في المئة من احتياطي الغاز العربي وتأتي الكويت في المرتبة الخامسة عربياً بعد كل من قطر والسعودية والإمارات والعراق، بينما تحتل المرتبة السادسة عربياً من حيث إنتاجه البالغ ١١ مليار متر مكعب وتنتج الكويت ٢,٢ في المئة من إجمالي الإنتاج العربي.

وأكد التقرير تراجع إنتاج المصافي الكويتية من زيت الغاز بنسبة ٢ في المئة عن العام السابق الذي سجل فيه ٢٥٦ ألف برميل يومياً مقارنة بإنتاج راهن يقارب ٢٢٥ ألف برميل في اليوم.

وأوضح التقرير أن أحجام الغاز الطبيعي الكويتي المسوق بالمنطقة العربية بلغ ٣ في المئة من إجمالي حجم السوق العربي مسجلاً ما مقداره ١٠ مليارات متر مكعب يستهلك العالم العربي منها ما حجمه ٧ ملايين برميل مكافئ يومياً مقابل استهلاك كويتي داخلي يبلغ ١١٦ ألف برميل يومياً يصل نصيب الفرد فيها إلى ١٨ برميل مكافئ سنوياً.

وأشار التقرير إلى أن الكويت الأولى عربياً من حيث عدد الناقلات العاملة فيها حيث ارتفعت من ١٦ ناقلة بعام ٢٠٠٠ إلى ٣٠ ناقلة في العام ٢٠٠٣ تصل حمولتها الإجمالي إلى ٣,٣ مليون طون استأثر منها الغاز بـ ٧ ناقلات سعتها الإجمالية ٥٢٢ ألف متر مكعب.

بيع ٢١ قطعة أرض لإقامة فلل خلال ساعة

استثمار «إيفا» الكويت في جنوب أفريقيا يعطي نتائج باهرة في منتجع زيمبالي السياحي

بدأت الشراكة بين شركة الاستشارات المالية الدولية «ايفا» و «مورلاند للتطوير» أولى عملياتها في جنوب افريقيا باجراء مزاد على ٢١ قطعة أرض لاقامة فلل على هذه المساحة.

وصرح الرئيس التنفيذي لشركة ايفا للفنادق والمنتجعات جيمس ويلسون «لقد حظي منتجع زيمبالي منذ تأسيسه سنة ١٩٩٦ على نجاح باهر كمعلم على الساحل ومنتجع سياحي ومجمع سكني في جنوب أفريقيا ومن أهدافنا كشركاء في هذا المشروع هو تثبيت منتجع زيمبالي عالمياً كوجهة سياحية».

وأشار إلى أن «حجم المبيعات فاق توقعاتنا للأراضي السكنية في المرحلة الأولى كما أن الأراضي المجاورة والمطلة على الشاطئ حققت زيادة كبيرة بقيمتها التي تؤكد امتياز ونجاح الاستثمار في هذا المشروع».

وتابع «نؤمن كشركة بالبعد الاقتصادي على المدى الطويل للسياحة على الساحل الشمالي في كوازولو-نتال ويشاركنا بهذا المستثمرون من اوروبا والشرق الأوسط».

من جهته، صرح نائب الرئيس للمبيعات والتسويق في شركة «ايفا» للفنادق والمنتجعات الكويت وارنر برغر «هذا المزاد هو انطلاقة مبيعات الشركة في زيمبالي، وقد سررنا جداً بالطلب الفائق عليها حيث بيعت جميع الأراضي المعروضة في أقل من ساعة واحدة وبأسعار مناسبة للغاية كما بيعت الأراضي المواجهة للشاطئ بمتوسط ٦٠٠ ألف دولار أميركي إلى ٦٥٠ الف دولار أميركي، وبالمقارنة نجد أن الأراضي المماثلة في زيمبالي بيعت بـ٧٥ الف دولار منذ سبع سنوات، والذي يبين مدى النمو الكبير لقيمة هذه الأراضي».

وأشار برغر «عرضنا هذه الأراضي للبيع بعد حملة تسويقية كبيرة لمنتجع زيمبالي والدعاية للمزاد في جنوب افريقيا، الكويت ودبي، ومن دواعي سرورنا أن عدداً من الأراضي تم شراؤها من قبل عملاء دوليين اغتنموا فرصة شراء عقار في جنوب افريقيا، كما أن مجموعة من عملاء «ايفا» الدوليين اللذين دعموا مشاريعنا سابقاً في البرتغال والنخيل -جميرا، دبي، أبدوا اهتماماً بالغاً في منتجع زيمبالي وايضاً بعض المستثمرين من الشرق الأوسط ومع أن بعض الأراضي تم شراؤها من قبل مستثمرين دوليين فقد كان الطلب شديداً من قبل المستثمرين المحليين بجنوب افريقيا».

وقال برغر «في الربع الأول من السنة المقبلة سنقوم بتسويق زيمبالي وعرض الأراضي للبيع بمعارض عدة منها موسكو، لندن، البرتغال، دبي والكويت، حيث يتم عرضها عن طريق وكلائنا مكاتب سافليز في لندن ومركز ايفا الجديد للمبيعات في دبي، بالاضافة إلى مكتب ايفا للمبيعات الحالي في البرتغال.

وكانت المنافسة شديدة ومشجعة بين المستثمرين المحليين والدوليين في المزاد الذي قام بادارته روي الدرديش من مجموعة الليانس للعقار عبر القارات.

كذلك قال نائب الرئيس للهندسة والمشاريع جورج خوري «أننا نولي مشروع زيمبالي اهتماماً كبيراً وقد بدأنا فعلياً باعداد المخططات والتصاميم لانشاء فندق ومنتجع غولف زيمبالي بمستوى خمس نجوم والذي يحتوي على ناد صحي وفلل فاخرة وشقق لنادي العطلات وملعب الجولف بـ١٨ حفرة. كما سنقوم بتصميم الفندق حيث يقدم خدماته ذات الخمس نجوم لاصحاب الفلل وعملاء الفندق ومستثمري شقق نادي العطلات».

وتابع: «ان المحافظة على البيئة الجميلة ومستوى الجودة الممتاز الذي حققه شركاؤنا مورلاند في هذا المنتج الذي يمتد لمساحة تقارب ثلاثة ملايين متر مربع ليصبح هذا المنتجع في مقدمة المنتجعات التي يقصدها السائحون ويؤكد التزام ايفا للفنادق والمنتجعات بتقديم اعلى مستويات في جنوب افريقيا وزنجبار وربط هذه المنتجعات مع النخلة -جميرا في دبي وبراتون الغارف في البرتغال والمنتجع القادم في لبنان».

وأكد خوري «أن مشاريعنا المتزامنة مع هذا المشروع في زنجيبار وفي النخلة جميرا -دبي تؤكد التزامنا الثابت بتطوير السياحة من الخليج إلى القرن الافريقي لتجعل منتجعاتنا وجهة سياحية مطلوبة على المستوى العالمي».

ولفت جيمس ونلسون إلى البدء قريباً بالمرحلة التالية من المشروع «حيث نجري الآن الترتيبات اللازمة مع البنوك لاتاحة الفرصة للمشتري والمستثمر المحلي والدولي بالحصول على التمويل للاستثمار في هذا المشروع، وكما فعلنا سابقاً في منتجع البرتغال حيث انشأنا نظاماً لادارة العقار وتأجيره، وسنطبق نظاماً مماثلاً في زيمبالي مبنياً على الخبرة الطويلة وعلى شبكة المستثمرين الدولية ليقدم للمستثمر والمشتري الخدمة المتكاملة من حيث الصيانة الجيدة وادارة أملاك الغير للمساعدة على نمو رأس المال».

ضغوط على الحكومة لإنهاء احتكارها قطاع الاتصالات

عُمـان تنفق 48 مليـــون دولار لتوسيع شبكة النقال

اعلنت شركة عمان تيل عن توقيع اربع اتفاقيات لتوسعة شبكة الهاتف المحمول ورفع كفاءة مركز الرسائل القصيرة بمختلف انحاء السلطنة بكلفة اجمالية تقدر بنحو ١٨,٦٦ مليون ريال (٤٨,٥ مليون دولار).

وقال بيان للشركة التي تملكها الحكومة ان الاتفاقيات التي وقعها وزير النقل والاتصالات ورئيس مجلس ادارة الشركة العمانية للاتصالات مالك المعمري مع ممثلي الشركات المعنية تتضمن تركيب شبكة للإرسال الرقمي المتزامن.

وأشار إلى أن شركة موتورولا حصلت على عقد بقيمة نحو ١١,٠٦ مليون ريال لتوسعة شبكة الهاتف المتنقل العالمي في كل من منطقة الباطنة ومحافظة مسندم وولاية البريمي بمنطقة الظاهرة وتغطية الطرق الاستراتيجية وبعض القرى في هذه المناطق.

ويشمل المشروع تركيب ١٠٠ محطة تقوية للهاتف المتنقل تتضمن تغطية أربع طرق رئيسية وهي طريق تيبات خصب وطريق الوجاجة وطريق وادي الجزي البريمي وطريق ولايتي نخل والعوابي. ويتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال فترة ٢٤ شهرا.

كما حصلت شركة اريكسون على عقد آخر بقيمة ٤,٥٤ ملايين ريال لرفع طاقة المحطات الرقمية في مختلف مقاسم الهاتف الرقمية العاملة بالسلطنة من نوع اريكسون في كل من ولايات نزوى والبريمي وابراء وعبري والمضيبي.

وتم توقيع عقدين منفصلين اخرين مع شركتي الزبير بقيمة ٢,٣ مليون ريال ولوجيكا بقيمة ٧٤٧ الف ريال تقومان بموجبهما بتوريد وتشغيل نظام الارسال التسلسلي الرقمي ورفع كفاءة مركز الرسائل القصيرة لنظام الهاتف المحمول.

ويقول محللون ان مشاريع التوسعة الجديدة تهدف إلى جذب الشركات الاجنبية لشراء حصص في عمان تيل بعد أن فشلت الحكومة في الاتفاق على شروط البيع خلال مفاوضات مع شركات عالمية في وقت سابق من هذا العام.

وكانت السلطنة أعلنت في وقت سابق هذا العام عن خطط لبيع ٣٠٪ من عمان تيل للمستثمرين المحليين مع نهاية العام الجاري إلا أن مسؤولين قالوا أن الحكومة ما زالت مهتمة ببيع جزء من الشركة إلى مستثمرين اجانب.

وتوجد ضغوط على الحكومة لانهاء احتكارها لقطاع الاتصالات في اطار التزامها تجاه البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

المملكة تدخل عصراً جديداً من تاريخ الاتصالات بالمنطقة

«إم. تي. سي. فودافون» تجري أول مكالمة تجريبية عبر شبكة اتصالاتها في البحرين

قامت شركة «إم.تي.سي.فودافون» بالتشغيل التجريبي لثاني شبكة «جي.إس.إم» في مملكة البحرين حيث نجحت في اجراء أول مكالمة لها في المملكة لتصبح بذلك أول دولة في المنطقة تستخدم معيار المعهد الأوروبي للاتصالات «ETSI» ومعيار «EDGE» الخاص بتعزيز سرعة البيانات وتحديث شبكات الاتصالات اللاسلكية وشبكة الجيل الثالث من الهواتف النقالة، مما يشكل انطلاقة نوعية في عملية تطوير نظام «جي.إس.إم».

لقد اختارت شركة «إم.تي.سي.فودافون» شركة اتصالات المستقبل، موزع التجهيزات الشبكية من نوكيا في دولة الكويت ومملكة البحرين، لتركيب الشبكة اللاسلكية «GSM/EDGE/3G» لصالحها في المملكة. وتعد هذه الشبكة الأولى من نوعها التي تنفذ في الشرق الأوسط.

وقامت شركة «اتصالات المستقبل» بموجب الاتفاقية المبرمة بين الشركتين بتنفيذ وتسليم شبكة لاسلكية متكاملة من نوكيا، بما فيها المحطات الأرضية التي تعمل بأنظمة «GSM/EDGE/IMTS» وأنظمة مراقبة هذه المحطات، والمعدات الشبكية الأخرى، بالاضافة إلى تقديم خدمات دعم التشغيل. ولقد بدأت الشركة بتركيب التجهيزات التي من المتوقع أن تنتهي من أعمالها في نهاية هذا العام.

وقال المدير العام لشركة الاتصالات المتنقلة د.سعد البراك، معربا عن رضاه عن سير الأعمال التي تجري حالياً بقوله: «ترتبط مجموعة شركات MTC بعلاقات قوية وراسخة مع شركة المستقبل للاتصالات ونوكيا، وأنا فخور بأننا قد تمكنا من تحقيق هذا الانجاز الكبير لصالح مملكة البحرين حكومة وشعباً، وذلك لكونها أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تعتمد هذه التقنيات العالمية المتطورة في مجال الاتصالات».

من جانبه قال رئيس العمليات التقنية في شركة MTC-Vodafone البحرين: «لقد نجحنا في اجراء أول مكالمة تجريبية باستخدام شبكة (ETSI EDGE) المتطورة بسرعة ١٢٠ كيلوبت/ثانية، وهذا فقط كبداية. وسنتمكن من توفير البيانات والمعلومات لمشتركينا بسرعة وجودة عاليتين مع اطلاق خدمتنا الجديدة في وقت لاحق من العام الجاري»، وسيكون من السهل على زبائننا ومشتركينا في البحرين الحصول على خدمات البيانات والمعلومات وتحميل النغمات المختلفة، وعرض الصور بدرجة عالية الوضوح، وذلك من خلال شبكة «إم.تي.سي فودافون» المزمع اطلاقها في البحرين في نهاية العام الجاري.

وقال علي بهبهاني: «نحن سعداء باختيارنا من قبل شركة «إم.تي.سي.فودافون» للعمل في هذا المشروع الكبير، ونحن واثقون من أن عالم الاتصالات في الشرق الأوسط سيشهد نقله نوعية عبر الاستراتيجية التي تتبناها الشركة ورؤيتها المستقبلية وستتيح لنا عملية توفير الدعم لهذه التقنيات الجديدة مثل خدمات الجيل الثالث وخدمة تعزيز سرعة البيانات EDGE الفرصة لتأسيس بنية تحتية قوية لتقنية المعلومات وخدمة الهواتف النقالة لعملائنا في المنطقة.

أول مصرف اسلامي في لبنان يلقى اقبالا من مستثمري دول التعاون الخليجي

وقع «بيت التمويل العربي» عقداً لشراء مبنى «بنك الاعتماد المصرفي» اللبناني ليصبح مقراً «لبيت التمويل العربي» الذي سيبدأ نشاطه كأول مصرف اسلامي في بيروت كمصرف تجاري واستثماري برأسمال ٦٠ مليون دولار يرتفع إلى ١٠٠ مليون دولار بعد ٣ سنوات. ووقع العقد خالد السويدي رئيس مجلس ادارة مصرف قطر الاسلامي ورئيس مجلس ادارة بيت التمويل العربي، فيما وقعه عن الاعتماد المصرفي رئيس مجلس ادارته طارق خليفة.

وقد تم ترتيب الصفقة بواسطة «كونتوار الأمانة» العقارية ممثلة بمديرها العام وديع كنعان.

وأكد السويدي أن بيت التمويل المصرفي اكمل استعداداته التأسيسية تمهيداً للبدء في فتح أبوابه لتقديم خدماته المصرفية والاستثمارية للعملاء في لبنان طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كاشفاً عن أن المشروع يحظى بدعم المؤسسات الرسمية والمالية في لبنان باعتباره نافذة لاستقطاب الاستثمارات التي يحتاج اليها لبنان لتنفيذ خطته الطموحة لاعادة الاعمار. وأكد أنه وجد اقبالا قويا من المستثمرين الخليجيين في قطر ودول مجلس التعاون الأخرى للمشاركة في تأسيسه، نظراً لما يتمتع به من فرص نجاح واعدة تبشر بها الفرص الاستثمارية وآفاق الاستثمار في لبنان خلال المرحلة المقبلة، مشيراً في ذلك إلى أن لبنان قد أصبح من أهم المناطق الجاذبة للاستثمارات العربية، خصوصاً الخليجية منها، ما سيجعل من لبنان مركزاً ماليا يشكل نقطة الملتقى بين الكتل الاقتصادية في الغرب والشرق.

ولفت إلى أن الدراسات التي سبقت تأسيس بيت التمويل العربي تؤكد جدواه الاستثمارية لعدة عوامل أهمها: قوة وصمود القطاع المصرفي في لبنان طوال فترة الحرب دون المساس بحقوق المودعين والمستثمرين، اعتماد نظام السرية المصرفية في القطاع المصرفي اللبناني الذي يعتبر من افضل الأنظمة المصرفية مقارنة بالقطاعات المصرفية الأخرى لدى دول المنطقة، تولي الحكومة سياسات اقتصادية ومالية فاعلة لاصلاح العجز المالي وتهيئة الظروف المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية ما يعزز ثقة المستثمرين في لبنان.

وبعدما اعتبر أن تأسيس بيت التمويل العربي كنتاج طبيعي للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة ولتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية لقطاعات وشرائح كبيرة في المجتمع اللبناني، قال أن للخليجيين تجارب استثمارية في لبنان تمتد لعشرات السنين خصوصاً في مجال العقارات ورغم الظروف التي مر بها البلد فإن الخليجيين لم يفقدوا شيئاً من استثماراتهم.

ماندیل: الوفاق مع المنظمة ضرره قصوى

وكالة الطاقة: أوبك تتخطى هدف سياستها لتسعير النفط وتسعى لأسعار أعلى

قال كلود ماندیل المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية ان منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك تسعى فيما يبدو من اجل أسعار نفط أعلى مما تقتضيه سياستها الرسمية.

وما زالت العلاقات بين أوبك والوكالة ادفأ مما كانت عليه حينما أنشأ هذا التجمع لحكومات الدول المستهلكة بعد صدمة النفط عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ غير أن الخلافات ظهرت منذ تعاون الجانبين في منع تفجير الاسعار خلال الغزو الامريكي للعراق. وقال ماندیل لرويترز في مقابلة «نحن قطعا لا نروق لنا الطريقة التي تدير بها اوبك سياستها، فلماذا تسعى وكأن النطاق السعري (المفضل لها) ليس من ٢٢ إلى ٢٨ دولارا وانما من ٢٥ إلى ٣٠ دولارا وهو ما يبدو أنها تسعى إليه».

وقال كلود أن سعر النفوط اوبك بين ٢٥ و٣٠ دولارا يعادل سعر لخام القياس الامريكي الخفيف بين ٢٧ و٣٢ دولارا للبرميل.

وكانت أوبك قررت في سبتمبر في خطوة غير متوقعة خفض انتاجها ٩٠٠ الف برميل يومياً مما رفع الاسعار فوق ٢٨ دولاراً الطرف الأعلى لنطاقها السعري المفضل لمدة ١٣ يوما الشهر الماضي، وسجل الخام الامريكي مستوى ٣٢,٥٥ دولار للبرميل وهو سعر مرتفع إلى درجة غير مريحة للاقتصاد الامريكي.

وقال وزراء نفط أوبك انهم يخشون زيادة غير موسمية في المخزونات خلال فصل الشتاء لكن ماندیل قال أن المخزونات ما زالت منخفضة جدا وتحتاج إلى فترة لاعادة تكوينها من أجل العودة إلى المستويات المعتادة.

وقال ماندیل «نحن أيضاً لا يروقنا الطريقة التي تحاول بها أوبك التأكد من أن مخزونات النفط التجارية منخفضة قدر الامكان، ونحن نعتقد ان ذلك يجعل السوق مضطربة ويزيد من التقلب».

وفي وقت سابق من الاسبوع قال ماندیل انه يود أن يرى زيادة المعروض من النفط في السوق واقترح ان تدرس اوبك زيادة الانتاج في اجتماعها في الرابع من ديسمبر لا خفضة مرة أخرى كما قال بعض الوزراء انه قد يكون ضرورياً. ومهما كانت الخلافات فان ماندیل قال أنه لامر حيوي ان يوجد اتصال وثيق مع اوبك لان فائض طاقتها الانتاجية يمكن استخدامه بشكل منسق مع مخزونات الطوارئ التي تحتفظ بها الدول الست والعشرون الاعضاء في وكالة الطاقة الدولية التي تتخذ باريس مقرا لها.

وقال «انهما وجهان لعملة واحدة ولهذا فانها لضرورة قصوى أن نكون على وفاق مع اوبك».

وخلال الساعات الأولى من الحرب على العراق كان زعماء أوبك ووكالة الطاقة الدولية على اتصال وثيق لمراقبة الاسواق وكانت الوكالة مستعدة لاطلاق كميات من مخزونات الطوارئ إذا لم تستطع اوبك سد فجوة المعروض وفي النهاية لم تظهر حاجة إلى مخزونات الوكالة.

وقد لا تكون العلاقات الوثيقة كافية لتجنب قفزات سعرية قصيرة الأجل مثل تلك التي حدثت الشتاء الماضي بسبب الاضرابات في فنزويلا ونيجيريا وموجات البرد الشديد غير المعتاد في امريكا الشمالية واغلاق محطات نووية في اليابان. وقال ماندیل «حتى مع وجود علاقات جيدة ممع اوبك فانه قد تحدث ازمة «في المعروض» مرة أخرى واضاف قوله «وجود استعداد لحالات الطوارئ بين الدول المستهلكة في ظل وكالة الطاقة الدولية امر ضروري للغاية في المستقبل».

ومن غير المحتمل ان تعود اوبك إلى استخدام التكتيكات ذات الدافع السياسي التي شهدتها سبعينات القرن الماضي فقد قلصت تلك الصدمات من تأثير اوبك وسيطرتها على الأسواق بتحفيزها الدول المستهلكة على البحث عن مصادر بديلة للطاقة.

وقال ماندیل «يمكنني القول بان الفائزين الحقيقيين في الصدمة النفطية عام ١٩٧٤ كانوا الدول المستهلكة وافترض ان حكومات أوبك تدرك ذلك جيداً».

المستهلكون الاميركيون يفضلون الصناعات الآسيوية والاوروبية

شركات السيارات الاميركية تعيد تصنيع الطرز القديمة بعد أن فشلت في منافسة اليابانيين

رغم المنافسة الشرسة بين شركات السيارات العالمية بشأن انتاج الطرز الجديدة التي تشبع احتياجات المستهلكين بالاسواق المختلفة، تركز الاستراتيجية الانتاجية لشركات السيارات الاميركية الثلاث الكبرى على اعادة انتاج الطرز القديمة بشكل جديد بعد فشلها في مواجهة المنافسة الآسيوية والاوروبية في مجال انتاج الطرز الجديدة.

ويرى المحلل الاقتصادي الاميركي جوزيف هوايت ان شركات السيارات الاميركية الثلاث الكبرى: «جنرال موتورز وفورد موتور ودايملر كرايسلر» انفقت استثمارات هائلة على انتاج الطرز الجديدة، لا سيما الرياضية طيلة العقدين الماضيين، الا أنها عانت من منافسة الشركات الاسيوية والاوروبية التي تميزت خطوط انتاجها بالمرونة ومواكبة خطوط الانتاج لاحتياجات المستهلكين بالسوق الاميركي.

واشار إلى أن الشركات الاميركية الثلاث تخطط لاعادة تصميم السيارات التقليدية التي حظيت بشعبية ملحوظة خلال العقود الماضية في محاولة لزيادة ارباحها والتغلب على المنافسة القوية من جانب الشركات الآسيوية والاوروبية.

وأوضح ان الشركات الكورية واليابانية والاوروبية حققت ارباحاً ملحوظة من وراء الطرز الحديثة في السوق الاميركي، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من المستهلكين الاميركيين اصبحوا يفضلون السيارات الآسيوية الصنع بصورة أكبر من السيارات الاميركية التي تتميز بالفخامة والسعر المرتفع مثل دودج وفورد وبويك وغيرها.

واعلنت شركة فورد موتورز ان عام ٢٠٠٤ سوف يشهد طرح العديد من الطرز القديمة في صورة جديدة من جانب عدد من الشركات الاميركية، وقال بن بور مدير التسويق بشركة فورد أن الشركات الاميركية تسعى حاليا إلى التركيز على الطرز التقليدية التي تميزت بانتاجها لفترة طويلة.

واضاف أن فورد سوف تطرح في السوق سيارة من طراز «فورد ٥٠٠» المزودة بست سرعات والتي تلائم الاسرة الأميركية.

وفي السياق نفسه قال جاري كوجر رئيس ادارة اميركا الشمالية بشركة جنرال موتورز ان الشركة تعتزم تخصيص ٦٥ في المائة من اجمالي استثماراتها لانتاج الطرز التقليدية التي اشتهرت بها خلال الاعوام الثلاثة المقبلة كبونتك وجي ٦ سيدان ولاكروس وغيرها.

وتسعى جنرال موتورز الى احلال خطين جديدين للانتاج في مصانعها المخصصة لانتاج طراز «شيفرولية» الشهير بهدف مواجهة المنافسة القوية من جانب الشركات الاوروبية واليابانية والكورية.

وقال المحلل الاقتصادي الاميركي جوزيف هوايت ان جنرال موتورز وفورد موتور ودايملر كرايسلر تسعى إلى تقليل الفجوة الانتاجية والتسويقية مع الشركات الاوروبية والآسيوية وزيادة نصيبهم بالسوق الاميركية.

وتسعى شركات السيارات الاميركية الكبرى إلى استعادة معدل المبيعات التي كانت سائدة عام ١٩٩٠ عندما بلغت مبيعاتها من سيارات السفر ٦٥٪ من اجمالي السيارات المباعة بالسوق الاميركية.

ويبلغ اجمالي مبيعات الطرز التقليدية لشركات السيارات الاميركية الثلاث الكبرى حوالي ٤٤,٧٪ من اجمالي سيارات السفر بالسوق الاميركية.

وتسعى شركات السيارات الاميركية الى الاستفادة من تراجع قيمة الدولار امام اليورو والين الياباني لخفض معدل تكلفة انتاج السيارات وزيادة المبيعات بالسوق الاميركية.

ويشير المحلل الاقتصادي الاميركي جوزيف هوايت إلى أن شركات السيارات الاميركية الكبرى التي تتخذ من ديترويت مقرا لها تعاني من العديد من المشكلات التي تحد من قدرتها على منافسة الشركات الآسيوية والاوروبية منها ارتفاع اجور العمالة وانخفاض نصيبها في السوق الاميركية والمرونة الفائقة التي تتميز بها الشركات المنافسة والتي تجعل امكانية تغيير خطوط الانتاج أمراً متاحاً بأقل قدر من التكاليف.

ويرى هوايت ان الشركات الاميركية تسعى إلى مخاطبة الشباب لزيادة مبيعاتها وخلق صورة ذهنية مفادها ان السيارات الاميركية هي الأفضل رغم الصعوبات الحالية التي تواجهها والمنافسة القوية من جانب الشركات المنافسة بأوروبا واليابان.

واضاف أن العديد من طرز الشركات الاميركية لا يمكنها مجاراة الموديلات الاجنبية المنافسة كفولكس فاجن مشيراً إلى ضرورة تطوير عدد كبير من الطرز الاميركية لزيادة قدرة الشركات الاميركية على المنافسة بالأسواق الخارجية.

لسد الفراغ في نقل الركاب والبضائع

«الاتحاد العربي» يدرس انشاء شركتين للنقل البحري احداهما في دول الخليج

اعلن الأمين العام للاتحاد العربي للنقل البري د.محمود العبداللاه ان هناك دراسة لانشاء شركتين كبريين قابضتين للنقل البري احداهما في دول الخليج والمشرق والأخري بالمغرب العربي.

واوضح د. العبداللاه، أن دراسة انشاء الشركتين يقوم بها الاتحاد مع المنظمة العربية للتنمية الادارية والأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب.

وبين هذه الدراسة المهمة لسد الفراغ في عملية نقل الركاب والبضائع بين دول الخليج والمشرق العربي عموماً إلى المغرب العربي سترفع إلى الاجتماع المقبل لمجلس وزراء النقل العرب لا سيما ان النقل البري يمثل ما نسبته ٨٥٪ من اجمالي عمليات النقل العربي.

واضاف ان هذه الدراسة في حال اقرارها في الاجتماع الذي سيعقد في القاهرة يوم ٢٢ الشهر الجاري سيتم النظر في عملية توحيد معظم الأساطيل العربية البالغ عددها بحدود ثلاثين ألف حافلة تملك استثمار برأس مال يقدر بـ٧٥٠ مليون دولار في تدعيم هاتين الشركتين الكبريين.

يذكر أن الاتحاد العربي للنقل البري الذي يعقد أول اجتماع له في مملكة البحرين هو أحد هيئات العمل العربي المشترك الذي انبثق من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٧٧ ومقره العاصمة الأردنية عمان، وباشر مهامه وفقاً لاستراتيجية وضعها مجلس وزراء النقل العرب التابع لجامعة الدول العربية.

ومن جهته قال رئيس الاتحاد خالد النملة ان من أهم الموضوعات التي سيناقشها الاجتماع مشروع اتفاق تم التوصل إليه بين الأمانة العامة للاتحاد والأمانة العامة للمعهد الدولي للنقل العام ومقره في بروكسل ببلجيكا والمنضم اليه ألفا عضو في ثمانين دولة.

وبين أن هذا الموضوع في حال اقراره في اجتماع مجلس الادارة والأمانة العامة للاتحاد سيتيح المجال أمام أعضاء الاتحاد للخروج من المحيط العربي إلى العالم الخارجي وخاصة الأوروبي فضلاً عن اتاحة المجال للتعاون والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى المعهد الذي يعد أقدم معهد في العالم.

وأوضح النملة ان الاجتماع سيناقش ايضاً اقامة دورات تدريبية متخصصة في قطاع النقل البري للعاملين والموظفين للدول الأعضاء في الاتحاد الذي يمثل شركات القطاع الخاص لـ ١٤ دولة عضواً منضمة اليه وبالتالي التوسع لاقامة دورات للمهتمين من خارج الاتحاد بمثل تلك الدورات التدريبية.

وحول المعوقات التي تواجه النقل البري قال النملة ان هناك الكثير من العوائق وخاصة الحدود بين الدول ولذلك فإن الاتحاد دائماً ما يطالب بفتح الحدود بين الدول العربية.

العطري اكد ضرورة تذليل كل العقبات امام المستثمرين الأجانب

مجلس الوزراء السوري يناقش سبل تطوير الاستثمارات

ترأس رئيس مجلس الوزراء السوري المهندس ناجي العطري أمس اجتماعا للمجلس الأعلى للاستثمار لدراسة السبل الكفيلة بتفعيل دور مكتب الاستثمار وتطوير آلية العمل به بالاضافة إلى وضع الأسس المناسبة لتحويله إلى هيئة عامة للاستثمار بهدف خلق مناخ جديدة ومناسب للاستثمار يساعد على تعزيز عملية التنمية الشاملية.

وحضر الاجتماع وزير المالية د. محمد الحسن ووزير الصناعة محمد أبو دان، ووزير الاقتصاد والتجارة والادارة المحلية د. غسان الرفاعي ورئيس هيئة تخطيط الدولة وعدد من معاوني الوزراء ومدير مكتب الاستثمار وعدد من المديرين والمستشارين.

وتحدث العطري حول واقع الاستثمار في سوريا والسبل الكفيلة بتعزيزه وتنميته ورسم آلية وخطة عمل جديدة للعملية الاستثمارية في سوريا من خلال تحليل المشاكل والمعوقات التي تواجه المستثمرين بهدف حلها، كما أشار إلى أهمية الاسراع بإنشاء هيئة عامة للاستثمار تقوم على وضع ورسم السياسات الاستراتيجية والاقتصادية والاستثمارية المناسبة للاستثمار، وذلك من خلال وضع خارطة استثمارية مناسبة وايجاد الآلية الجيدة لها واعتمادها من قبل المجلس الاعلى للاستثمار.

كما أشار إلى أهمية تذليل بعض الصعوبات الادرية، التي يعاني منها المستثمرون من خلال حل مسائل التراخيص المتعددة، الصناعية والادارية وخلق مناخ مناسب وجديد للاستثمار والمستثمرين ويحفز المستثمرين المحليين والعرب والأجانب على الاستثمار في سوريا وتوفير عنصر الامان الاقتصادي والاستثمار لهم، خصوصاً أن سوريا تتميز بمناخ جيد يساعد المستثمرين على اقامة مشاريع تنموية لهم، واشار إلى دور القضاء في هذا المجال.

كما أشار إلى أهمية الاطلاع على تجارب الدول الأخرى وملتقيات الاستثمار والاستفادة منها ونوه بأهمية اقامة مناطق صناعية في المحافظات الأقل نموا وتشجيع المستثمرين على اقامة مشاريعهم التنموية والاستثمارية فيها من خلال اعطائهم بعض الحوافز والمزايا والتسهيلات بهدف تنشيط الحركة الاقتصادية في هذه المحافظات وتشغيل اليد العاملة وخلق فرص عمل جديدة فيها من أجل توفير مناخ مناسب للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وأشار العطري إلى أهمية وضع أسس جدية للنافذة الواحدة وتنشيط دورها وأهمية أن تكون المشاريع المشمولة في قانون الاستثمار رقم ١٠ وتعديلاته مشاريع تنموية تقوم على تصنيع المواد الأولية المحلية وتساعد على توسيع قاعدة الصناعة الوطنية وتصنيع المنتجات الزراعية وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية المناسبة، مؤكدا أهمية تطوير العملية الاستثمارية التي تعتبر جزءا مهما من عملية الاصلاح الاقتصادي والانطلاق إلى تطبيق الاجراءات الجديدة على أرض الواقع.

بعد ذلك، بحث المجلس الأعلى للاستثمار في جلسته المذكرات المقدمة حول المشروعات الاستثمارية المقترحة التي تشملها احكام قانون الاستثمار رقم ١٠ وتعديلاته وتتضمن مشروعات صناعية وصحية وزراعية وتقنية وقد وافق المجلس على ٢٦ مشروعا لمستثمرين محليين وعرب.

تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات أبرز مواضيع الاجتماع

الطويل: دول مجلس التعاون وافقت على فتح الحدود فيما بينها على مصراعيها

■ استخدام المواصفات الاوروبية والأمريكية للسلع التي لم توضع لها مواصفات خليجية

قال وزير التجارة والصناعة الكويتي عبدالله الطويل ان وزارة التجارة والصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي استجابوا لدعوة الكويت فتح الحدود الخليجية على مصراعيها أمام البضائع التجارية وأضاف الوزير الطويل في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) لدى عودته إلى البلاد بعد مشاركته في الاجتماع الثلاثين للجنة التعاون التجاري ولجنة التعاون الصناعي لوزراء التجارة والصناعة في دول المجلس ان الكويت طرحت اثناء الاجتماع فكرة فتح الحدود على مصراعيها كونها تعاني الكثير من صعوبات دخول وخروج البضائع من الحدود الخليجية.

وذكر أن كافة الافكار المتعلقة بالموضوع طرحت بشفافية ووضوح وبصراحة تامة من قبل وزراء كافة دول المجلس ان الجميع ابدى حرصه على تذليل كافة العقوبات التي تعترض الصادرات والواردات التجارية بالاضافة إلى تسهيل دخول بضائع الترانزيت.

كما أن الوزراء ناقشوا موضوع تملك الاسهم من قبل مواطني دول مجلس التعاون، مشيراً إلى أن هذا الموضوع معمول به في الكويت دون قيد.

واشار إلى ان اجتماعا خاصا لوزراء الصناعة اتفق خلاله على تسهيل عبور المنتجات الصناعية الخليجية للدول الأعضاء.

وأوضح الوزير أن لجنة المواصفات والمقاييس عقدت اجتماعاً هي الأخرى قررت فيه أن تستخدم المواصفات والمقاييس الاوروبية والامريكية في حال وجود سلع أو بضائع لم توضع لها مواصفات خليجية حتى الآن.

واثنى الوزير بقوة على التفهم الكامل الذي ابداه وزراء التجارة والصناعة لكافة القضايا التي طرحت خلال الاجتماعات مشدداً على ان التجارة والصناعة في الخليج ستشهد طفرة قوية في الفترة المقبلة.

وأوضح أن كافة المعوقات التجارية قد تم وضع اليات تنفيذية لمواجهتها وحلها كما ان الصناعة في الخليج ستشهد هي الأخرى تطوراً مهما سواء من حيث زيادة الانتاج أو زيادة اعدادها مما سينعكس على النمو الاقتصادي بوجه عام».

واعرب الوزير عن سعادته البالغة لما انتهى اليه الاجتماع وقال: ان كافة القرارات التي اتفق عليها خلال الاجتماع سيتم تنفيذها فوراً.

وأكد الوزير ان كافة القرارات التي اتخذها قادة دول المجلس في قممهم السابقة «سيتم تنفيذها مما سيؤدي الى احداث نقلة نوعية في العلاقات التجارية بين دول المجلس وستشهد المنطقة تطورات مهمة على هذا الصعيد».

وأكد وزير التجارة والصناعة ان جميع الاجتماعات التي تم عقدها في العاصمة القطرية سادتها روح التعاون والشفافية والصراحة التي تهدف إلى دفع مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وتحقيق تطلعات شعوبه.

وأوضح ان موضوع تملك وتداول الاسهم وتأسيس الشركات المساهمة والسياسة التجارية الموحدة بين دول المجلس هي من ابرز القضايا التي حظيت باهتمام الاعضاء في لجنة التعاون التجاري والتي اتفق الوزراء على عرضها على المجلس الاعلى خلال انعقاده في الكويت.

وأفاد الوزير الطويل ان لجنة التعاون التجاري ناقشت موضوع قواعد الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية لدول المجلس واعتماد قانون (النظام) الموحد لمكافحة الاغراق كنظام الزامي، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن اللجنة اطلعت كذلك على العديد من التقارير المرفوعة اليها من اللجان الفنية المختصة.

وحول أهم ما تم التوصل إليه فيما يتعلق باجتماعات مجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي أنه تم الاتفاق بالاعتماد على المواصفات القياسية الخليجية كمرجعية نهائية لجميع السلع فان لم توجد فيعتمد على المواصفات العالمية وان توجد فيعتمد على المواصفات القياسية الاوروبية او الامريكية.

وذكر الطويل انه تم الاتفاق خلال الاجتماع على انسياب السلع بين دول المجلس دون عوائق واذا وجد شك في أي سلعة فيؤخذ عينة منها ويتم فحصها واذا كانت فيها مخالفة يتم اتخاذ الاجراء القانوني ومحاسبة الشركة المصنعة.

وحول المقر الدائم للهيئة الخليجية للمواصفات والمقاييس ذكر الطويل أن دولة الكويت عرضت بالاضافة إلى قطر والسعودية استضافة المقر الدائم للهيئة موضحا انه سيتم حسم الموضوع في الاجتماع الوزاري المقبل.

واشار إلى أن كافة القرارات التي تم الاتفاق حولها سيتم رفعها للمجلس الوزاري في دورته القادمة قبيل انعقاد قمة مجلس التعاون في دولة الكويت حيث سيتم عرض المناسب من التوصيات لاتخاذ القرار النهائي بها.

وكان في وداع الطويل في مطار الدوحة الدولي وزير الاقتصاد والتجارة القطري الشيخ حمد بن فيصل وعدد من كبار موظفي وزارة الاقتصاد والتجارة القطريين وسعادة سفير الكويت في قطر ضاري عجران العجران وعدد من أعضاء السفارة الكويتية في قطر.

أكد تدخل البنك في الأوقات المناسبة

محافظ المركزي المصري : توازن السوق والحفاظ على الأسعار هدف أساسي

أعلن الدكتور محمود أبو العيون محافظ البنك المركزي المصري ان هناك تصميماً من جانب البنك المركزي لاحداث التوازن في سوق الصرف مؤكدا ان البنك المركزي سيتدخل في الاوقات المناسبة كما تدخل من قبل من اجل ضبط الاسعار.

وشدد محافظ البنك المركزي على أن السعر الحالي للدولار امام الجنية المصري مبالغاً فيه ولا يعبر عن واقع الاقتصاد المصري واصفا اياه بأنه سعر «مضاربي» وسوف ينتهي في اقصر وقت.

وقال محافظ البنك المركزي في كلمته خلال اعمال الندوة التي نظمتها الجمعية العربية للادارة التي خصصت لمناقشة قضية اسعار الدولار والتداعيات التي اعقبت تحرير سعر الصرف انه من الصعب الحكم على تجربة تحرير سعر صرف الجنيه المصري التي بدأت في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ خلال الفترة الماضية فقط موضحاً ان تجارب الدول التي سبقتنا التي لها ظروف اقتصادية متشابهة احتاجت عملية التقييم الى ما بين صفر وثمانية عشر شهراً.

وقال محافظ البنك المركزي انه منذ تحرير سعر الصرف وحتى نهاية اكتوبر بلغت موارد البنوك وشركات الصرافة من النقد الاجنبي اربعة مليارات و٣٧٦ مليونا و٣٠٠ الف دولار وهو ما يزيد بنسبة ١٣ في المائة عن الحصيلة التي تحققت خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وطالب محافظ البنك المركزي بعدم التعجل في الحكم على قرار تحرير سعر الصرف معتبرا ان مدة ٩ أشهر التي مضت على تنفيذه ليست كافية لتقييمه.

وقال أن السعر تباين عدة مرات منذ عملية التحرير حتى استقر في البنوك عند مستوى ٦١٦ قرشا إلا ان هذا ليس معناه ان هذا هو السعر الذي توقف عنده سعر الدولار.

واضاف ان سعر الدولار ارتفع أكثر في السوق غير الرسمية الا انه انخفض بمجرد تدخل البنك المركزي وانخفض السعر بأكثر من ٤٠ قرشا دفعة واحدة مما يدل على أن هذا السعر غير واقعي وسعر مضاربي.

أساليب لتخفيض حدة «الدولرة» واستعادة الثقة في الجنيه

وشدد الدكتور محمود أبو العيون على أهمية استعادة الثقة في الجنيه المصري موضحا ان هناك عدة اساليب من اجل تخفيض حدة الدولرة واستعادت الثقة في الجنيه المصري الا ان أي قرار لا بد أن يكون مدروسا من كافة الجوانب مثل تعديل سعر الفائدة الأمر الذي من الممكن ان يخفض من عملية الدولرة الا انه من شأنه ان يضعف من حجم الأعمال ويسبب ضغوطا على رجال الأعمال لا يستطيعون تحملها.

وشرح محافظ البنك المركزي السياسات التي اتبعت عقب عملية سعر الصرف في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ مؤكدا ان الهدف كان ترك الحرية كاملة للسوق حتى يعبر عن نفسه تعبيرا دقيقا مع تدخل متوازن من جانب البنك المركزي كلما لزم الأمر.

وقال أنه بعد قرار تحرير سعر الصرف قامت البنوك برفع سعر الدولار اكثر من مرة وبدأت تتخطى حاجز الستة جنيهات بقفزات شديدة وزاد من خمسة جنيهات و٣٠ قرشا في بداية عملية التحرير الى ستة جنيهات و١٥ قرشا الآن.

وأشار الدكتور محمود أبو العيون إلى أن الجنيه المصري فقد من قيمته في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ نحو ٨١ في المائة وذلك لوجود محاولات عديدة لاصلاح سوق النقد حيث تحرك سعر صرف

البنك المركزي من ٣٣٩ قرشا إلى ٣٧٠ قرشا ثم في يناير ٢٢٠١ تحرك إلى ٣٨٥ قرشا مع السماح للبنوك بهامش تحرك قدره ١ في المائة.

واضاف محافظ البنك المركزي انه في اغسطس ٢٠٠١ تحرك سعر الدولار إلى ٤١٥ قرشا وزيادة هامش تحرك البنوك الى ٣ في المائة وفي ديسمبر ٢٠٠١ ارتفع السعر إلى ٤٥٠ قرشا ثم تم تحرير سعر الصرف في يناير ٢٠٠٣ وكان سعر الدولار ٣٥٠ قرشا.

وقال الدكتور أبو العيون ان الزيادة الكبيرة التي طرأت على سعر الدولار كانت اغلبها ما قبل مايو ٢٠٠٣ حيث بدأت البنوك تتخطى حاجز الستة جنيهات.

وقال الدكتور محمود أبو العيون انه نتيجة لهذه الاوضاع والمتغيرات زادت الودائع بالنقد الاجنبي لدى الجهاز المصرفي حيث ارتفعت في اغسطس ٢٠٠٣ إلى ٢١,٦ مليار دولار مقابل ١٧,٥ مليار دولار في يونيو ٢٠٠٠.

ونبه محافظ البنك المركزي ان اجمالي الاحتياطيات من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي حيث انخفضت إلى ١٤,٣ مليار دولار في اغسطس الماضي في حين كانت تقدر بنحو ٢٠,٧ مليار دولار في سبتمبر ١٩٩٧.

واضاف أن حجم صادراتنا السلعية في نهاية يونيو ١٩٩٧ كانت تقدر بنحو ٥,٣ مليار دولار اصبحت في يونيو ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٦,٤ مليار دولار كما ارتفعت وارداتنا السلعية من ١٥,٥ مليار دولار في يونيو ١٩٩٧ الى ١٧,٩ مليار دولار في يونيو.

ومن ناحية اخرى رفض محافظ المركزي المصري فكرة تقييد السلع الاستيرادية أو منع سلع معينة لتقليل الطلب على الدولار، مشيرا إلى أن قلق الناس من ارتفاع الدولار كان التخوف من زيادة الاسعار لأن كثيراً من الأسعار المحلية التي لا يدخل فيها أي مكون اجنبي زادت بفعل المحاكاة والتقليد وليس عوامل الصرف.

وحمل محافظ المركزي بعض شركات الصرافة مسؤولية ارتفاع الدولار الامريكي وقال أن بعض ممارسات لهذه الشركات اساءت إليها وغير معقولة وقال أن عمل هذه الشركات يحتاج إلى تنظيم لان المعاملة للعملاء داخل الشركات تختلف تماماً من المعاملة خارجها.

واوضح انه من المفروض ان تبيع هذه الشركات فائض الدولار لديها وهو ما لم يحدث ابدا منذ قرار تحرير سعر الصرف كما لا يعقل ان تتوازن حسابات كل شركة الوارد مثل المنصرف.

وحول ما تردد عن قيام بعض البنوك بالمضاربة على الدولار قال ابو العيون ان البنوك لم تضارب على النقد الاجنبي الا أن بعض منها اراد ان يستفيد من رفع العملة الامريكية ويزيد حصيلته الدولارية.

ونبه في الوقت نفسه إلى أن هذه البنوك صححت من سلوكها بعد أن وجه اليها البنك المركزي مؤشر أنهم مراقبون.

وفي رده على تلك الاتهامات اعلن السيد محمد الأبيض رئيس شعبة الصرافة في الاتحاد العام للغرف التجارية أن شركات الصرافة على استعداد لوقف نشاطها فورا إذا كان في ذلك مصلحة للاقتصاد القومي.

واضاف ان سعر الدولار في السوق غير عادل وغير حقيقي نافيا في الوقت ذاته تهمة قيام شركات الصرافة بالمضاربة على الدولار والدليل على ذلك وجود عدد من المقبوض عليهم بتهم الاتجار في العملة من غير العاملين في مجال شركات الصرافة.

وابدى السيد الأبيض استعداد شركات الصرافة لعمل أي شيء من اجل تنظيم سوق الصرف وحل المشاكل القائمة.

واضاف أن المشكلة الرئيسية تكمن في كيفية توفير الدولار وتخفيض حجم الطلب الكلي عليه.

ومن جانبه قال الدكتور حاتم القرشاوي المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء انه لا بد من البحث عن مصادر لزيادة عرض الدولار بالعمل يجب الا يكون فقط على جانب الطلب «المستهلك» بل العرض ايضا ولا بد من اخذ جانب من المستهلكين في الاعتبار وعدم التركيز على المنتجين.

في التقرير السنوي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

126,3 مليون دينار حجم القروض المقدمة خلال عام لتمويل 15 مشروعاً في 14دولة

ذكر التقرير السنوي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن الصندوق قدم قروضا بمبلغ ١٢٦,٣ مليون دينار خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ من شهر مارس الماضي، وذلك للاسهام في تمويل ١٥ مشروعا في ١٤ دولة نامية.

وقال التقرير، الذي يتضمن انشطته وانجازاته عن السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الذي حصلت عليه «كونا» ان قروض الصندوق شملت قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والمياه والصرف الصحي، اضافة إلى الصناعة وقطاعات اخرى.

وبين التقرير أن خمس دول عربية استفادت من تلك المساعدات ودولتين في افريقيا وخمس دول آسيوية واوروبية ودولتين في اميركا اللاتينية والبحر الكاريبي.

واوضح أن نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض بلغ ما نسبته ٦٥,٦٪ و٥,٥٪ نصيب الدول الافريقية، فيما بلغت النسبة لدى الدول الآسيوية والاوروبية ٢٤,٩ ودول اميركا اللاتينية والبحر الكاريبي اربعة في المئة.

اما من حيث التوزيع القطاعي لتلك القروض، فقد بين التقرير ان قطاع الطاقة احتل المرتبة الأولى وبنسبة ٣٥,٦ من اجمالي القروض المعقودة يليه قطاع النقل بنسبة ٢٢,٤٪ ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة ٢٤٪.

واضاف أن نسبة قطاع الزراعة بلغت ١١,٧٪ وقطاع الصناعة ٤,١٪ بينما بلغت نسبة بعض القطاعات الأخرى ١٢,٢٪.

وأشار التقرير السنوي للصندوق الى أن هذه القروض قدمت بشروط ميسرة، حيث تراوحت آجالها ما بين ١٨ سنة كحد ادنى و٢٣ سنة كحد أقصى وتراوحت فترة الامهال للبدء في سداد القروض من ثلاث سنوات إلى ست سنوات.

واضاف التقرير بان الفائدة على تلك القروض بلغت ما بين ٢٪ و٤٪، اضافة إلى نسبة قدرها ٠,٥٪ مصاريف ادارية. مبينا ان هذه الشروط انعكست على قيمة عنصر المنح في قروض الصندوق، حيث تراوحت ما بين ٣٦٪ و٦١,٢٪.

وافاد التقرير ان الصندوق الكويتي قدم ايضا مساعدات فنية ومنحا لعدد من الدول والمؤسسات بقيمة اجمالية بلغت حوالي ٤١٥ الف دينار استفادت منها جيبوتي وسانت لوشيا ومالاوي والنيجر، مبينا ارتفاع عدد الدول المستفيدة من مساعدات الصندوق من ٩٨ دولة في العام الماضي إلى ٩٩ دولة في هذا العام.

وبين التقرير ان الصندوق قام كذلك بالاشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت للدول والمنظمات بما في ذلك ادارتها ومتابعتها، اضافة إلى تعاونه مع العديد من المؤسسات الانمائية الوطنية والاقليمية والدولية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات.

واشار إلى أنه وبانتهاء السنة المالية الحالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣، يكون الصندوق قد ساهم منذ انشائه في تمويل ٦٣١ قرضاً بقيمة اجمالية قدرها حولي ٣٣٤٥ مليون دينار، حيث بلغت قيمة المسحوبات منها للصرف على تنفيذ المشروعات حوالي ٢٥٣٢ مليون دينار كما بلغ اجمالي المسدد من تلك القروض نحو ١٢٩٧ مليون دينار.

وعن الدول المستفيدة من تلك القروض قال التقرير ان اجماليها بلغ ٩٩ دولة بينها ١٦ دولة عربية و٤٠ دولة افريقية و٣٣ دولة آسيوية واوروبية وعشر دول في اميركا اللاتينية والبحر الكاريبي.

واضاف التقرير ان نصيب الدول العربية من اجمالي القروض بلغ ٥٣,٦٪ و١٧٪ للدول الافريقية و٢٧٪ للدول الآسيوية والاوروبية واخيرا ٢,٤٪ للبحر الكاريبي.

اما من حيث التوزيع القطاعي لاجمالي قروض الصندوق الكويتي، فأوضح التقرير أن نصيب قطاع النقل والمواصلات بلغ ٣٥,١٪ من اجمالي قروض الصندوق المقدمة خلال تلك الفترة، يليه قطاع الطاقة بنسبة ٢٢,٣٪ ثم قطاع الزراعة بنسبة ١٦,٤٪ وقطاع الصناعة بنسبة ١٣,٣٪ ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة ١١٪ واخيرا نسبة ١,٩٪ للقطاعات الأخرى.

واستعرض التقرير شروط الاقراض لمجمل قروض الصندوق حتى نهاية العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، حيث لاحظ ان متوسط اجل الاقراض بلغ نحو ٢٢ سنة ومتوسط فترة الامهال نحو اربع سنوات ومتوسط سعر الفائدة (بما في ذلك نسبة ٠,٥٪ مصاريف ادارية) نحو ٣,٥٪ سنوياً، مبينا ان هذه الشروط تعكس عنصرا من المنح بلغ متوسطه حوالي ٤٥٪ من قيمة كل قرض.

وافاد التقرير بأن اجمالي عدد المساعدات الفنية والمنح المقدمة من الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية شهر مارس عام ٢٠٠٣ بلغ حوالي ٢١٠ منح بلغت قيمتها الاجمالية نحو ٨١,١ مليون دينار، وبلغ نصيب الدول العربية منها ٤٦,٦٪ والدول الآسيوية ١٩٪ والدول الافريقية عشرة ودول اميركا اللاتينية والبحر الكاريبي ٠,٧٪ والمؤسسات ١٦,١٪.

وفيما يخص قيمة مساهمات الصندوق المكتتب بها في الموارد المالية للمؤسسات الانمائية الاقليمية والدولية حتى نهاية العام الحالي، ذكر التقرير انها بلغت حوالي ٣٣٤ مليون دينار.

حيث خصص للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي منها ١٦٩,٧ مليون دينار وللبنك الافريقي للتنمية ٣٤,٩ مليون دينار.

وتابع التقرير في هذا الشأن مبينا أن الصندوق الكويتي قدم للصندوق الافريقي للتنمية ٥٨,٤ مليون دينار وللمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ١٤,٦ مليون دينار ولمؤسسة التنمية الدولي ٤٠,٤ مليون دينار.

وأوضح ان الصندوق قدم مساهمات مالية كذلك للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقيمة ٩,٥ ملايين دينار وللبرنامج الخاص لمساعدة الدول الافريقية جنوب الصحراء بادارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حوالي ٤,٦ ملايين دينار، مشيرا إلى أنه تم دفع ما قيمته ٢٨٥,٨ مليون دينار من تلك المساهمات.

أما بالنسبة لعدد المنح التي قدمتها دولة الكويت للدول والمنظمات والتي يقوم الصندوق الكويتي بادارتها والاشراف عليها فقد بلغت ٢٨ منحة وذلك بقيمة اجمالية قدرها ٩٣,٤٤ مليون دينار.

10 أقطار صناعية
تستحوذ على 74٪
من حجم الاستثمار العالمي

الاقتصاد السعودي يدخل مرحلة جديدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية

يمثل الاستثمار الأجنبي احداهم معالم الاقتصاد العالمي الجديد وقد ارتفع حجم الاستثمارات خارج حدود أوطانها في السنوات العشر الأخيرة إلى مستويات مرتفعة حيث اشتدت المنافسة بين الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء في جذب الاستثمارات المباشرة بوصفها احدى استراتيجيات النمو الاقتصادي وأبرز وسائل نقل التقنية وتطوير التسويق والاسلوب الاداري في البلد المضيف.

وقد تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العقدين الماضيين إلى الدول النامية، ولكن اختلف توزيعها وكان الاتجاه في الثمانينيات لدول اميركا اللاتينية ثم دول شرق آسيا في التسعينيات، ونظراً لتحقيق تلك الدول لمعدلات نمو اقتصادي عال كان للاستثمار الاجنبي دور مهم فيها، فقد ادركت الدول النامية الأخرى مزايا هذا الاستثمار وقامت بتخفيض القيود وتحسين البيئة الاستثمارية فيها للاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتوضح الاحصائيات أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم بلغ في السنوات الثلاث الأخيرة ما يزيد على (٩٠٠) مليار دولار وهو ما يعادل ١٤٪ من اجمالي رأس المال المحلي في دول العالم، في الوقت الذي بلغت نسبته قبل عشرين عاماً ٢٪ فقط. وقد حصلت عشرة أقطار في العالم الصناعي وحدها على ٧٤٪ من مجموع الاستثمار الاجنبي المباشر، فيما بلغ حجم تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر للدول النامية في السنوات الثلاث الأخيرة ٢١٠ مليارات دولار حصلت عشر دول فقط من بين جميع الدول النامية في العالم على ٨٠٪ من هذا المبلغ.

وتشير الاحصاءات الصادرة اخيرا إلى أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر انخفضت بمقدار النصف (٧٣٥) مليار دولار عام ٢٠٠١م مقابل ١٤٩٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠م، وذلك لأسباب عدة ابرزها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الذي تعمق بتأثير احداث ١١ سبتمبر وتراجع عمليات الاندماج والتملك التي سادت خلال التسعينيات، وقد تركز الانخفاض في تدفقات الاستثمارات المتوجهة إلى الدول المتقدمة ٥٩٪ مع نسبة انخفاض اقل في الدول النامية بينما شهدت تدفقات الاستثمار زيادة متواضعة في حصة الاقتصادات المتحولة (اوروبا الشرقية) (+٢٪)، وتوزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى (٥٠٣) مليارات دولار للدول المتقدمة و (٢٠٥) مليارات للدول النامية و(٢٧) مليار الدول الاقتصادات المتحولة، وحافظت كل من الولايات المتحدة والصين على كنهما أكبر مستقبل للاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول المتقدمة.

الدول العربية

وبالنسبة للدول العربية فتوضح التقارير والاحصاءات أن اجمالي التدفقات اليها خلال عام ٢٢٠١ بلغ حوالي ٦,٠٣ مليارات دولار مقابل ٢٤,٢مليارا عام ٢٠٠٠ بزيادة نسبتها ١٤٩٪ وشكلت ٠,٨٢٪ من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي في العالم و٢,٩٤٪ من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

وتعزو التقارير هذه الزيادة الملحوظة التي شهدتها التدفقات الى كل من المغرب والجزائر والسودان والاردن وسلطنة عمان وموريتانيا، وفي المقابل شهدت هذه التدفقات انخفاضا في كل من مصر وتونس والبحرين، وتتوقع أن تكون دول عربية عدة قد شهدت تحسنا ملحوظا في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها خلال عام ٢٠٠٢، وهي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والامارات ولبنان. وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي تذكر التقارير انه لم يكن لها نصيب كبير من هذه الاستثمارات وقد استحوذت على نسبة متدنية من التدفقات الاستثمارية المباشرة مقارنة بالدول الاخرى.

وبالنسبة للسعودية، فتجمع التقارير على أهمية الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتهيئة الاقتصاد السعودي لمرحلة انتقالية جديدة تمكنه من الاستمرار في الأداء التنموي الايجابي ومواكبة المتغيرات العالمية، وترى أنه على الرغم من المزايا التي تمتع بها المملكة لجذب الاستثمار الاجنبي، سواء منها المزايا الاقتصادية أو السياسية مما قد لا تتمتع به دول أخرى، إلا أنه في الوقت نفسه يتحتم رفع جميع المعوقات التي ما زالت حتى الآن تحول دون نمو الاستثمارات الأجنبية أو المشتركة، وأن يكون التفعيل شاملاً جميع مجالات الاستثمار الممكنة، وعدم التركيز فقط على قطاع دون آخر، وذلك لتوسيع القاعدة الانتاجية وخلق مزيد من التنافس الذي يؤدي بدوره إلى استقطاب الخبرات الأجنبية الجاهزة والقادرة على تنفيذ المشاريع الانتاجية ورفع مستوى الأجور للعمالة الفنية المدربة الموجودة اساساً في الداخل، وبايجاد فرص عمل جديدة وتوسيع قاعدة الاستثمار الفردي لتحقيق درجة اعلى من التنافس الذي ينعكس ايجابا على التطوير النوعي للانتاج الصناعي الوطني.

وترى التقارير والدراسات الاقتصادية المختلفة ان حاجة المملكة للاستثمار الاجنبي المباشر املتها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجتها بشكل خاص للتنمية الصناعية لاستغلال الموارد المتاحة لمصلحة المواطنين.

ويشكل قطاع الصناعات التمويلية حجر الزاوية والمحرك الرئيسي لتحقيق التنوع في المنتجات وذلك باستغلال المواد الخام المتوافرة والتقليل بالتدرج من الاعتماد على عائدات تصدير البترول كمادة خام.

استراتيجية التصنيع

وكانت استراتيجية التصنيع في المملكة قد اكدت أهمية تسريع التنمية الصناعية والعمل على زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي بهدف مضاعفة اجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية والعمل على زيادة نسبة المكون المحلي في اجمالي المنتجات الصناعية وتعزيز التكامل بين القطاع الصناعي وقطاع البترول والغاز والقطاعات الاقتصادية الاخرى. كما أن استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في المملكة يحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة، ولهذا فإن الاستراتيجية تهدف إلى دعم الصناعات التي تؤدي إلى التكامل المشترك بين السلاسل الانتاجية القائمة والتي تساعد على زيادة فرص نجاح الصناعة السعودية وتعطي اعتبارا خاصا للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بالصناعات الكبيرة قدر الامكان.

وعلى هذا الاساس تجمع التقارير والدراسات الاقتصادية على أن تنمية الاستثمارات الصناعية في المملكة ضرورة حتمية نظرا لأهمية دور التصنيع في التنمية الاقتصادية ولما تحققه هذه السياسة من تنويع لمصادر الدخل واستغلال أكفأ لمواردها الطبيعية، بالاضافة إلى ما تتيحه هذه السياسة من فرص أفضل للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، سواء الانتاجي من خلال جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة الاجنبية أو التبادل المتمثل في تغيير نمط التخصص التقليدي المعتمد على تصدير البترول واستيراد السلع الصناعية، خصوصا في ظل اتجاهات العولمة السائدة.

سباق محموم

وتخلص التقارير إلى التأكيد ان التسابق سيبقى محموماً بين الدول، سواء منها النامية أو المتقدمة، نحو جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية مع الأخذ في الاعتبار ايجاد المناخ الملائم للاستثمار وتوفير الحوافز والتسهيلات الممكنة لإقامة المشاريع وفرص الاستثمار المتاحة لديها، وفي هذا الاطار أولت كل دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء أهمية بالغة لتنمية وتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية واعتبرت ان قطاع الاستثمار بوجه خاص هو الاداة المحركة للاقتصاد ومن هذا المنطلق يعول على الاستثمار الأجنبي تحديدا آمالاً كبيرة بالنسبة للدول النامية بالذات ليقود اقتصادها في الفترة القادمة نحو تحقيق معدلات نمو ايجابية تساهم في تعزيز قدراتها التنموية والاقتصادية.

■ **حاجة المملكة للاستثمارات الأجنبية املتها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨[١]
في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الإطلاع على الدستور وبخاصة المواد ٢٠ و ٢٣ و ٦٥ و ٧٧ و ١٤٨ و ١٥٤ منه؛

وعلى قانون النقد الكويتي الصادر بالمرسوم الأميري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠؛

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن انضمام دولة الكويت إلى اتفاقيتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

وعلى المرسوم الأميري الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ في شأن الرقابة على تحويل النقد؛

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

الباب الأول
النقد
القسم الأول
وحدة النقد وتعادلها

مادة ١

وحدة النقد هي الدينار الكويتي، وينقسم إلى ألف فلس.

مادة ٢ [٢]

تعين بمرسوم - بعد أخذ رأي محافظ البنك المركزي- أسس سعر صرف الدينار الكويتي.

مادة ٣ [٣]

١- كل معاملة أو اتفاق يتعلق بالعملة أو بالوفاء بها يعتبر أنه قد أبرم واتفق على تنفيذه على أساس الدينار الكويتي، إلا إذا اتفق صراحة على خلاف ذلك.

٢- كلما اقتضى الأمر، يعلن البنك المركزي لكافة الأغراض القانونية التي يحددها بما في ذلك استيفاء الرسوم، سعر الصرف لأهم العملات الأجنبية على أساس السعر المعلن من قبل صندوق النقد الدولي، أو على أي أساس آخر يراه.

القسم الثاني
إصدار الأوراق والمسكوكات النقدية

مادة ٤

١- إصدار النقد امتياز مقصور على الدولة، يمارسه البنك المركزي دون سواه.

٢- يحظر على أية جهة أخرى خلاف البنك المركزي أن تصدر أو تضع في التداول أوراقاً أو مسكوكات نقدية أو أي سند أو صك يستحق الدفع لحامله عند الطلب ويمكن تداوله كعملة قانونية، وذلك بقصد استعمال هذه الوسائل كأداة دفع بدلاً من النقد الصادر طبقاً لأحكام هذا القانون.

٣- يعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بالعقوبات المقررة في قانون الجزاء لتقليد أوراق أو تزييف المسكوكات.

مادة ٥ [٤]

١- للبنك المركزي إصدار الأوراق النقدية من الفئات التالية: (دينار واحد، خمسة دنانير، عشرة دنانير)، أو من فئات أعلى يصدر بها مرسوم بناء على عرض وزير المالية واقتراح مجلس إدارة البنك المركزي.

٢- تحمل الأوراق النقدية الآنفة الذكر توقيعي وزير المالية ومحافظ البنك المركزي.

٣- للأوراق النقدية المشار إليها في هذه المادة قوة إبراء غير محدودة في دولة الكويت لوفاء أي مبلغ كان.

مادة ٦

١- للبنك المركزي إصدار أوراق نقدية تقل قيمتها عن الوحدة النقدية، وتكون من فئة نصف الدينار وربع الدينار.

٢- تحمل الأوراق النقدية الآنفة الذكر توقيعي وزير المالية ومحافظ البنك المركزي.

٣- يكون للأوراق النقدية المشار إليها في هذه المادة قوة إبراء لوفاء أي مبلغ في دولة الكويت في الحدود التالية:

أ- عشرين ديناراً للأوراق من فئة نصف الدينار.

ب- عشرة دنانير للأوراق من فئة ربع الدينار.

٤- يقبل البنك المركزي وصناديق الدولة وصناديق البنوك العاملة في دولة الكويت الأوراق النقدية الصغيرة دون أي تحديد لكمياتها.

مادة ٧ [٥]

١- للبنك المركزي إصدار مسكوكات معدنية.

٢- تكون المسكوكات المعدنية غير الذهبية عملة قانونية في دولة الكويت،ولها قوة إبراء لوفاء أي مبلغ في حدود دينارين، ويلتزم البنك المركزي بقبولها دون أي تحديد لمقدارها.

٣- للبنك المركزي أن يحدد شروط بيع وشراء المسكوكات الذهبية من صناديقه.

٤- للبنك المركزي إصدار مسكوكات تذكارية ذهبية وغير ذهبية،

(١) عدلت بعض أحكامه بالمرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧الصادر في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٧ والمنشور في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» العدد رقم ١١٦٤ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٧٧ .

(٢) عدل نص المادة الثانية بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) عدلت الفقرة الأولى من المادة الخامسة بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٥) أضيفت الفقرتان الرابعة والخامسة من المادة السابعة بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

ويحدد البنك شروط بيع وشراء المسكوكات التذكارية التي يصدرها.

٥- يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة دينار كل من امتنع عن قبول العملة الكويتية المنصوص عليها في هذه المادة والمادتين السابقتين بالقيمة المتعامل بها وفي حدود قوة الإبراء الخاصة بها.

مادة ٨

يحدد مجلس الوزراء بناء على توصية البنك المركزي:

١- ما تحمله الأوراق النقدية من عبارات تدل على قيمتها، وكذلك شكل الأوراق وتصميمها وسائر مميزاتها.

٢- فئات المسكوكات المعدنية التي يصدرها البنك المركزي وأشكالها وتصميمها وأوزانها القياسية، ومقدار الإختلاف المسموح به في الوزن والنقاء، وسائر أوصافها الأخرى.

القسم الثالث
تداول الأوراق والمسكوكات النقدية وسحبها

أولاً: الأوراق النقدية:

مادة ٩ [٦]

تطرح في التداول مختلف فئات الأوراق النقدية الجديدة بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي يحدد فيه أوصافها وفئاتها، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعلن للجمهور بمختلف وسائل النشر المناسبة.

مادة ١٠ [٧]

١- لمجلس إدارة البنك المركزي بعد موافقة وزيري المالية أن يقرر سحب أي فئة من الأوراق النقدية من التداول مقابل دفع قيمتها الإسمية.

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويذاع على الجمهور بمختلف وسائل النشر المناسبة.

ويحدد قرار السحب مهلة لتبديل الأوراق النقدية المسحوبة على أن لا تقل عن ٩٠ يوماً في الأحوال العادية، وعن خمسة عشر يوماً في الأحوال الضرورية المستعجلة.

وبعد انتهاء مدة التبديل المحددة في قرار السحب تفقد الأوراق النقدية المسحوبة قوة الإبراء كعملة قانونية ويمتنع التعامل بها، على أنه يكون لحاملها الحق في تبديلها لدى صناديق البنك المركزي خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بقرار السحب. فإذا لم يتم تبديلها خلال هذه الفترة تنزلّ قيمتها من كمية النقد المتداول، وتضاف هذه القيمة إلى الحساب المنصوص عليه في المادة (٤٨) من هذا القانون.

٢ - لا يُلزم البنك المركزي باعادة قيمة الأوراق النقدية المفقودة أو المسروقة، أو بقبول الأوراق المزورة أو دفع قيمتها.

٣ - يدفع البنك المركزي قيمة الأوراق النقدية المشوهة أو المنقوصة وفقاً للتعليمات التي يصدرها، أما الأوراق النقدية التي لا تتوافر فيها الشروط التي تتضمنها هذه التعليمات فتسحب من التداول بدون مقابل.

٤ - يقوم البنك المركزي باتلاف الأوراق النقدية المسحوبة من التداول وفقاً للتعليمات التي يصدرها في هذا الشأن.

(٦) عدل نص المادة التاسعة بموجب المرسوم رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٧) بموجب مرسوم بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١، أضيف النص التالي إلى البند (١) من المادة (١٠): "واستثناءً من المدد المشار إليها في البند السابق يحدد يوم ١٩٩١/٩/٣٠ موعداً نهائياً لالتزام البنك المركزي بتبديل الأوراق النقدية التي يصدر قرار بسحبها خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون".

ثانياً: المسكوكات النقدية غير الذهبية:

مادة ١١ [٨]

١ - تطرح في التداول مختلف فئات المسكوكات النقدية غير الذهبية بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي، يحدد فيه أوصاف هذه المسكوكات وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعلن للجمهور بمختلف وسائل النشر المناسبة.

٢- يجوز سحب أية فئة من هذه المسكوكات النقدية لقاء دفع قيمتها الإسمية، ويصدر بالسحب قرار من مجلس إدارة البنك المركزي ينشر في الجريدة الرسمية، ويذاع على الجمهور بمختلف وسائل النشر المناسبة.

٣- يحدد قرار السحب مدة التبديل على أن لا تقل عن ستة أشهر.

٤- المسكوكات النقدية التي لا تقدم للتبديل خلال المدة المذكورة تفقد قوة الإبراء كعملة قانونية، وتنزلّ قيمتها من كمية النقد المتداول، وتضاف هذه القيمة إلى الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة (٤٨) من هذا القانون.

٥- تسحب من التداول بدون مقابل المسكوكات التي شوهت أو نقصت أو خف وزنها أو تغيرت معالمها بأي سبب لا يرجع إلى الإستعمال المألوف.

القسم الرابع
غطاء النقد

مادة ١٢ [٩]

يجب أن يقابل النقد المتداول وما لدى البنك المركزي من ودائع تحت الطلب غطاء مكون بصفة دائمة مما يأتي:

أ- مسكوكات أو سبائك ذهبية.

ب- ودائع تحت الطلب أو لأجل بعملات قابلة للتحويل بحرية مودعة لدى البنوك المحلية أو مودعة في الخارج لدى البنوك المركزي أو خزانات الدول أو بنك التسويات الدولية أو صندوق النقد الدولي أو البنوك التجارية.

ج- صكوك أو سندات أو أذونات أو شهادات أجنبية صادرة عن حكومات أجنبية أو مضمونة من قبلها، أو صادرة عن منظمات مالية أو نقدية دولية أو مضمونة من قبلها، شريطة أن تكون محررة بعملات قابلة للتحويل بحرية وأن تكون سهلة التداول في الأسواق المالية.

د- سندات أو صكوك أجنبية أخرى غير التي تصدرها أو تضمنها الحكومات الأجنبية أو المنظمات المالية أو النقدية الدولية، شريطة أن تكون محررة بعملات قابلة للتحويل بحرية وأن تكون سهلة التداول في الأسواق المالية.

هـ - الأوراق التجارية المحررة بعملة أجنبية قابلة للتحويل بحرية والمقبولة لدى البنوك التجارية الأجنبية.

و- الأذونات والسندات الصادرة عن الحكومة الكويتية أو المضمونة من قبلها، والسلف الممنوحة من البنك المركزي إلى خزانة الحكومة الكويتية.

ز- الأوراق التجارية الداخلية المخصومة لدى البنك المركزي، والقروض والسلف الممنوحة للبنوك المحلية لقاء ضمانات كافية.

(٨) عدلت الفقرة الأولى من المادة (١١) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٩) عدل نص المادة (١٢) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

الباب الثاني
بنك الكويت المركزي
القسم الأول
تأسيس البنك المركزي

مادة ١٣

تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى "بنك الكويت المركزي"، ويشار إليها في هذا القانون بالبنك المركزي. وتكون مدينة الكويت مركزا للبنك، وله أن يفتح فروعاً له في دولة الكويت وأن يعين وكلاء ومراسلين له في الخارج.

مادة ١٤

يكون للبنك المركزي ميزانية خاصة تعد على النمط التجاري. ويعتبر البنك تاجرا في علاقاته مع الغير، وتجري عملياته وتنظم حساباته وفقاً للقواعد التجارية والمصرفية.

وفيما عدا الأحكام الدستورية السارية في شأن أعمال البنك وميزانيته وحسابه الختامي، يضع مجلس الإدارة - بموافقة وزير المالية- سائر النظم والأحكام المتعلقة بشؤون البنك الادارية والمالية بما في ذلك شؤون الموظفين والمحاسبة، دون التقيد في ذلك كله بأحكام قوانين المناقصات العامة والوظائف العامة المدنية.

ولا تنطبق على أعمال البنك المركزي أحكام الرقابة المسبقة المقررة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بانشاء ديوان المحاسبة. وتقتصر مهمة الديوان على تدقيق حسابات البنك وموجوداته، ولا يكون له التدخل بأية صورة من الصور في تسيير أعمال البنك أو التعرض لسياسته. ويجب أن يكون الموظف الفني التابع لديوان المحاسبة والذي يقوم بتدقيق أعمال البنك مؤهلا تأهيلا فنيا كافيا وذا خبرة خاصة بأعمال البنوك.

القسم الثاني
أغراض البنك المركزي

مادة ١٥

أغراض البنك المركزي هي:

١ - ممارسة امتياز إصدار العملة لحساب الدولة.

٢ - العمل على تأمين ثبات النقد الكويتي، وعلى حرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى.

٣ - العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي.

٤ - مراقبة الجهاز المصرفي في دولة الكويت.

٥ - القيام بوظيفة بنك الحكومة.

٦ - تقديم المشورة المالية للحكومة.

القسم الثالث
رأس مال البنك المركزي واحتياطياته

مادة ١٦[١٠]

رأس مال البنك المركزي خمسة ملايين دينار كويتي تدفعه الحكومة بأكمله، ويجوز بمرسوم زيادة رأس مال البنك وتؤخذ الزيادة من الاحتياطي العام للبنك.

مادة ١٧[١١]

١ - يكوّن البنك المركزي صندوق احتياطي عام.

٢ - عند نهاية كل سنة مالية، تعتبر ربحا صافيا الأرباح التي يحققها البنك بعد اقتطاع النفقات وخصم الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون الهالكة أو المشكوك فيها واستهلاك الموجودات والاسهام في صندوق التقاعد، وغير ذلك من المصروفات التي تحتاط لها البنوك.

٣ - يتم التصرف في صافي أرباح البنك على النحو التالي:

أ - يضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام إلى أن يبلغ رصيده خمسة وعشرين مليون دينارا كويتيا، ويجوز زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام على هذا الحد بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي بعد موافقة وزير المالية.

ب - إذا بلغ رصيد صندوق الاحتياطي العام الحد الأقصى المقرر له يعود صافي الربح بأكمله إلى الحكومة

جـ - إذا كان صندوق الاحتياطي العام في أية سنة من السنوات غير كاف لتغطية خسائر البنك، أو كان في حالة توظيف لا تساعد على استخدامه في تغطية الخسائر، تقوم الحكومة بتسديد العجز الواقع.

القسم الرابع
الادارة

مادة ١٨[١٢]

يتولى إدارة البنك المركزي مجلس إدارة يشكل من:

أ - المحافظ وتكون له الرئاسة.

ب - نائب المحافظ.

جـ - ممثل عن وزارة المالية.

د - ممثل عن وزارة التجارة والصناعة.

هـ - أربعة أعضاء آخرين.

ويشترط في جميع أعضاء مجلس الادارة أن يكونوا كويتيين.

مادة ١٩[١٣]

يُعيَّن المحافظ ونائب المحافظ بمرسوم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بناء على عرض وزير المالية، على أن يكونا من ذوي الخبرة في الأعمال المصرفية.

وتحدد رواتب المحافظ ونائب المحافظ ومخصصاتهما وجميع بدلاتهما وحقوقهما المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية.

مادة ٢٠[١٤]

١ - يُعيّن مجلس الوزراء ممثلي كل من وزاة المالية ووزارة التجارة والصناعة ويسمي من ينوب عنهما عند غيابهما، كما يحدد مكافآتهما وذلك بناء على اقتراح الوزير المختص.

٢ - يُعيَّن الأعضاء الآخرون بمرسوم بناء على عرض وزير المالية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، على أن يكونوا من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والمالية أو المصرفية.

وتحدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية.

٣ - لا يجوز للأعضاء المشار إليهم في الفقرتين السابقتين أن يكونوا أعضاء مجلس إدارة أو مديرين أو موظفين في أحد البنوك العاملة في دولة الكويت.

مادة ٢١

١ - للمحافظ كامل الصلاحيات اللازمة لادارة أعمال البنك

(١٠) عدل نص المادة (١٦) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(١١) عدلت الفقرة الثالثة من المادة (١٧) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(١٢) عدلت الفقرة الأخيرة من المادة (١٨) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(١٣) عدل نص المادة (١٩) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(١٤) عدلت الفقرة الثانية من المادة (٢٠) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

المركزي، وإصدار الأنظمة والتعليمات الخاصة بذلك. وهو المسؤول عن مراعاة تطبيق هذا القانون وأنظمة البنك وتنفيذ قرارات مجلس الادارة وهو الممثل القانوني للبنك وله حق التوقيع عنه وللمحافظ أن يفوض- بعد موافقة مجلس الادارة- نائب المحافظ أو غيره من موظفي البنك في مزاولة بعض صلاحياته.

٢ - يحل نائب المحافظ محل المحافظ بصفة مؤقتة عند غيابه أو خلو منصبه.

٣ - على المحافظ ونائب المحافظ أن يتفرغا لعملهما في البنك، ولا يجوز لأي منهما، أثناء توليه وظيفته، أن يلي أي وظيفة أخرى أو أن يؤدي عملاً لغير البنك بأجر أو بدون أجر، أو أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة، أو أن يجمع بين وظيفته والعضوية في مجلس إدارة أي شركة.

وتستثنى من ذلك أعمال اللجان والمؤسسات والهيئات التي تشكلها الحكومة أو المؤسسات أو الهيئات العامة، وكذلك أعمال المؤتمرات الدولية.

مادة ٢٢

١ - لا يجوز أن يكون عضوا في مجلس إدارة البنك المركزي:

أ - من سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

ب - من أشهر افلاسه أو امتنع عن الدفع.

٢ - وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في الفقرة السابقة، يجوز بمرسوم أو بقرار من مجلس الوزراء وفقا لطريقة التعيين إنهاء خدمة أي عضو من أعضاء مجلس الادارة في الحالتين التاليتين:

أ - إذا أخل إخلالاً خطيراً بواجباته أو ارتكب أخطاء جسيمة في إدارة البنك.

ب - إذا تغيب عن حضور جميع اجتماعات مجلس الادارة خلال ثلاثة أشهر متتالية بغير موافقة المجلس، إلا إذا كان الغياب في مهمة رسمية أو بسبب إجازة سنوية أو مرضية.

مادة ٢٣

يجتمع مجلس الادارة بدعوة من المحافظ، ويجب أن يدعو المحافظ المجلس للاجتماع إذا طلب ذلك وزير المالية أو ثلاثة من الأعضاء على الأقل، ولا يجوز أن تقل اجتماعاته عن ثماني مرات في السنة.

مادة ٢٤

يشترط لصحة اجتماع المجلس أن يحضره خمسة أعضاء على الأقل من بينهم المحافظ أو نائبه وممثل وزارة المالية أو نائبه.

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، فاذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.

مادة ٢٥

لمجلس الادارة أن يستعين بالخبراء وأن يدعو إلى اجتماعاته للمشورة من يرى الاستماع إلى رأيهم في موضوع معين.

مادة ٢٦

يمارس مجلس الادارة في حدود أحكام هذا القانون كامل الصلاحيات اللازمة لأداء مهمته، ويقوم بصفة خاصة بما يلي:

أ - رسم سياسة البنك النقدية والائتمانية.

ب - تقرير الأمور المتعلقة باصدار النقد وتداوله وسحبه من التداول.

جـ - تقرير نظام خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية ومنح القروض والسلف وتحديد الضمانات المطلوبة.

د - تحديد معدل الخصم وإعادة الخصم والفوائد والعمولات التي يتقاضاها البنك عن القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية.

هـ - تقرير الأمور المتعلقة بتنظيم مهنة البنوك وأحكام الرقابة عليها.

و - المداولة في طلبات السلف المقدمة من الحكومة.

ز - تعيين الحد الأعلى للقروض والسلف التي يمكن منحها للبنوك العاملة في الكويت.

ح - تحديد مقدار المبالغ المخصصة لشراء وخصم سندات القروض العامة أو أذونات خزينة الحكومة.

ط - إنشاء غرف المقاصة.

ي - إنشاء صندوق الموظفين والمستخدمين وتقرير مساهمة البنك فيه.

ك - إقرار تقديرات الايرادات والمصروفات السنوية.

ل - الاطلاع دوريا على وضع البنك وسير عملياته.

م - الموافقة على ميزانية البنك السنوية وعلى حساب الأرباح والخسائر والحساب الختامي. وتعتمد موافقة مجلس الادارة على تقدير الايرادات والمصروفات أو على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والحساب الختامي من وزير المالية.

ن - الموافقة على تقرير البنك السنوي الذي يرفعه المحافظ إلى وزير المالية وفقاً لأحكام المادة (٥٠) من هذا القانون.

س - وضع التعليمات الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والادارية والتنظيمات الأخرى التي يراها كفيلة بتحقيق حسن إدارته.

ع - معالجة جميع الشؤون التي ينص هذا القانون أو أي قانون آخر على أنها من اختصاص مجلس الادارة.

مادة ٢٧

لممثل وزارة المالية بمجلس الادارة أن يطلب وقف أي قرار صادر من المجلس يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية لعرضه على وزير المالية، فاذا لم يبت وزير المالية في الأمر خلال سبعة أيام من تاريخ الوقف أصبح القرار المذكور نافذا.

مادة ٢٨

على أي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي أو أي مدير أو موظف أو مستخدم به أن لا يفشي أية معلومات تتعلق بشؤون البنك أو عملائه أو بشؤون البنوك الأخرى الخاضعة لرقابة البنك المركزي تكون قد وصلت إليه بسبب أعمال وظيفته، وذلك فيما عدا الأحوال التي يصرح فيها القانون بذلك.

وتحدد بقرار من وزير المالية، بعد أخذ رأي مجلس إدارة البنك المركزي، المعلومات المحظور إفشاؤها.

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف الحظر الوارد في الفقرتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتين وخمسة وعشرين ديناراً، أو بأحدى هاتين العقوبتين مع العزل في جميع الأحوال.

مادة ٢٩

لا يجوز للبنك المركزي أن يدفع للعاملين فيه أو لصالحهم أي أجر أو رواتب أو أتعاب أو علاوة أو مكافأة على أساس ما يحققه البنك من أرباح.

القسم الخامس
أعمال البنك المركزي

أولاً: العلاقة مع الحكومة:

مادة ٣٠

يقدم البنك المركزي المشورة للحكومة لتسهيل تحقيق أغراضه ومهامه، وتستشيره الحكومة في الأمور المتعلقة بالسياسة النقدية والائتمانية.

مادة ٣١ [١٥]

يقوم البنك المركزي بأعمال بنك الحكومة ووكيلها المالي، وعلى أساس ذلك:

أ - تودع لديه وحده أموال الحكومة بالدينار الكويتي من الحسابات الجارية دون أن يؤدي أي فائدة عنها.

ب - يؤدي بصورة عامة العمليات والخدمات المصرفية الخاصة بالحكومة دون أجر داخل البلاد وخارجها.

جـ - للحكومة أن تودع أموالا بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية بعد أخذ رأي البنك المركزي وبما لا يتعارض مع السياسة النقدية المعمول بها.

د - يجوز لوزير المالية أن يعهد إلى البنك المركزي بادارة أية أموال حكومية أخرى وفقاً للشروط التي يتفق عليها في حينة.

هـ - تحول وزارة المالية إلى البنك المركزي ما يلزم من مبالغ لتنفيذ سياسة نقدية معينة، وذلك بعد موافقة وزير المالية على هذه السياسة ومقدار المبالغ اللازمة لها.

مادة ٣٢

١ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء تطبيق أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابقة على البلديات والمؤسسات العامة.

٢ - كما يجوز استثناءً منح هذه الهيئات فوائد من ودائعها، وفي هذه الحالة لا تستفيد من مجانية العمليات والخدمات المصرفية.

مادة ٣٣

يتولى البنك المركزي تنفيذ القوانين والأنظمة الخاصة برقابة تحويل النقد.

مادة ٣٤ [١٦]

يقوم البنك المركزي مباشرة أو بواسطة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية باجراء العمليات التي تتعلق ببيع وإدارة سندات القروض التي تصدرها الحكومة أو تضمنها.

كما يجوز له إجراء العمليات التي تتعلق ببيع وإدارة سندات القروض التي تصدرها أية هيئة أو مؤسسة عامة في الكويت بالدينار الكويتي.

مادة ٣٥

يجوز للبنك المركزي وفقاً لأحكام المادة (٢٦/ح) من هذا القانون:

أ - أن يشتري ويبيع ويخصم ويعيد خصم أذونات خزينة الحكومة.

ب - ان يشتري ويبيع سندات القروض العامة التي تصدرها الحكومة وتعرضها للبيع.

مادة ٣٦

لا يجوز للبنك المركزي أن يقدم للحكومة أو البلديات أو الهيئات والمؤسسات العامة أي قروض إلا في الحالة الآتية:

أن يعطي الحكومة سلفاً مؤقتة لتغطية العجز الواقع على إيرادات الميزانية العامة، وتؤدي الحكومة عن هذه السلف الفائدة التي يقررها مجلس إدارة البنك بالاتفاق مع وزير المالية.

ولا يجوز أن يتجاوز في أي وقت من الأوقات مجموع هذه السلف عشرة في المائة من الايرادات العامة من ميزانية الدولة للسنة المالية السابقة.

ويجب الوفاء بهذه السلف في أسرع وقت ممكن، فاذا لم تسدد حتى نهاية السنة المالية التالية للسنة التي منحت فيها امتنع على البنك منح سلف جديدة قبل أن يتم تسديد السلف المعلقة.

مادة ٣٧ [١٧]

يجوز للبنك المركزي للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية، أو في سبيل تقوية السوق المالية، بعد موافقة وزير المالية أن:

١ - يمتلك أن يبيع أسهم أو سندات أية شركة مساهمة كويتية أو شركة ذات امتياز في الكويت أو مؤسسة عامة.

٢ - يقرض البنوك، أو المؤسسات المالية أو الائتمانية العامة، بضمان ما تملك من هذه الأسهم أو السندات.

ويشترط ألا يتجاوز مجموع المبالغ المخصصة لتملك الأسهم والسندات المشار إليها، أو للاقراض بضمان ملكيتها، قيمة احتياطيات البنك.

٣ - يصدر سندات قابلة للتداول.

مادة ٣٨

١ - على المحافظ أن يطلع وزير المالية تباعا على السياسة النقدية والائتمانية التي ينتهجها البنك أو ينوي اتباعها.

٢ - إذا كان لوزير المالية رأي مخالف، جاز له إصدار التوجيهات العامة التي يجب على البنك اتباعها وتصبح هذه التوجيهات ملزمة للبنك.

٣ - إذا كان لمجلس الادارة اعتراض على هذه التوجيهات جاز له أن يقدم اعتراضاته ومبرراتها كتابة إلى الوزير، فيعرضها الوزير مع التوجيهات التي أصدرها على مجلس الوزراء ليبت في الموضوع.

ويكون قرار مجلس الوزراء في الأمر نهائياً.

مادة ٣٩

على الادارات الحكومية، والمؤسسات والهيئات العامة، والشركات العاملة في دولة الكويت أن تقدم إلى محافظ البنك المركزي جميع المعلومات والاحصاءات التي يحتاج إليها في دراساته.

ثانياً: العلاقة مع البنوك المحلية:

مادة ٤٠ [١٨]

يجوز للبنك المركزي:

أ - أن يفتح حسابات ودائع للبنوك والمؤسسات العاملة في دولة الكويت ولمؤسسات الائتمان العام.

ب -أن يفتح حسابات ودائع للمؤسسات الأخرى بعد موافقة وزير المالية، ولا تدفع على الحسابات المنوه عنها في هذه الفقرة والفقرة السابقة أية فائدة إلا في الحالات الخاصة التي يقررها مجلس إدارة البنك المركزي ويوافق عليها وزير المالية.

جـ - أن يفتح حسابات بالدينار الكويتي لدى البنوك.

د - أن يشترك مع البنوك في أي مشروع خاص بالتأمين على الودائع.

مادة ٤١ [١٩]

يجوز للبنك المركزي أن يجري مع البنوك -دون غيرها- العمليات الآتية:

أ- أن يبيع ويشتري أو يخصم أو يعيد خصم الأوراق التجارية، بشرط أن تكون مستحقة الدفع خلال سنة من تاريخ حيازتها أو خصمها أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي.

(١٥) عدل نص المادة (٣١) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧. ويلاحظ أن الفقرتين (جـ) و (هـ) قد أضيفتا للنص بموجب هذا التعديل.

(١٦) عدل نص المادة (٣٤) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧.

(١٧) أضيفت الفقرة الثالثة من المادة (٣٧) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧.

(١٨) عدل نص المادة (٤٠) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧.

(١٩) عدل نص المادة (٤١) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧.

ب – أن يمنح في الحالات الاضطرارية قروضاً أو سلفاً بالحساب الجاري لمدة لا تجاوز ستة شهور لقاء ضمانات يعتبرها كافية.

مادة ٤٢ (٢٠)

يحظر على البنك المركزي:

أ – أن يقوم بمد القروض الممنوحة طبقاً للبند (ب) من المادة السابقة لمدة تزيد على ستة أشهر.

ب – أن يقبل خصم أو رهن أوراق تجارية موقع عليها من أحد أعضاء مجلس الادارة أو أحد موظفي البنك ومستخدميه.

ثالثاً: عمليات على ذهب وعملات أجنبية في الداخل والخارج:

مادة ٤٣ (٢١)

يجوز للبنك المركزي:

أ – أن يشتري ويبيع ويستورد ويصدر المسكوكات والسبائك الذهبية والفضية.

ب – أن يجري جميع عمليات العملات الأجنبية والتحويلات الخارجية.

جـ – أن تكون له حسابات لدى بنوك مركزية أو بنوك أجنبية أو لدى مؤسسات مالية أو نقدية دولية.

د – أن يفتح حسابات لبنوك مركزية أو لبنوك أجنبية أو لمؤسسات مالية أو نقدية دولية، وأن يكون مراسلاً لهذه البنوك والمؤسسات.

هـ – أن يمنح سلفاً أو اعتمادات للبنوك المركزية أو البنوك أو المؤسسات المالية أو النقدية الدولية أو يحصل منها على اعتمادات أو سلف أو قروض، شريطة أن تكون هذه العمليات في نطاق مهامه كبنك مركزي.

و – أن يشتري ويبيع ويخصم ويعيد خصم السندات والأذونات والشهادات التي تصدرها أو تكفلها الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية أو النقدية الدولية، بشرط أن تكون بعملات قابلة للتحويل بحرية وسهلة التداول في الأسواق المالية.

ز – أن يشتري ويبيع سندات وصكوكا أجنبية غير التي تصدرها أو تكفلها الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية أو النقدية الدولية، بشرط أن تكون بعملات أجنبية قابلة للتحويل وسهلة التداول في الأسواق المالية.

ح – أن يشتري ويبيع الأوراق التجارية المقبولة لدى البنوك الأجنبية.

مادة ٤٤

يجوز للبنك المركزي:

١ – أن يستثمر أموال صندوق التقاعد الذي ينشئه لمصلحة موظفيه ومستخدميه، وأن يمنحهم قروضا وفقاً للقواعد التي يقررها مجلس الادارة.

٢ – أن يمتلك العقارات المخصصة لادارة أعمال البنك دون غيرها من العقارات.

٣ – أن يقوم بصفة عامة بجميع العمليات التي تتولاها عادة البنوك المركزية والتي لا تتنافى مع ممارسة صلاحياته أو مع قيامه بواجباته بمقتضى هذا القانون، وأن يتولى المهام التي تعهد إليه بموجب أي قانون آخر.

رابعاً: عمليات ممنوعة:

مادة ٤٥

يحظر على البنك المركزي:

١ – أن يزاول أعمالا تجارية خارجة عن نطاق مهامه المحددة في هذا القانون، أو أن تكون له مصلحة مباشرة في أي عمل تجاري أو زراعي أو صناعي أو أي مشروع باستثناء ما ورد في المادة (٣٧).

٢ – أن يشتري أو يبيع أموالا عقارية سوى ما ورد في الفقرة ٢ من المادة (٤٤).

على أنه يحق للبنك أن يشتري أو يمتلك بالتراضي أو بطريق البيع الاجباري الأموال المنقولة والعقارية استيفاء لدين من ديونه، على أن يقوم ببيع هذه الأموال في أقصر مدة ممكنة إلا إذا استعملها لسير أعماله.

٣ –أن يشتري أسهما أو سندات لشركات أو لمؤسسات عامة في غير الأحوال التي حددتها المادة (٣٧).

المقسم السادس
الحسابات والبيانات

مادة ٤٦

السنة المالية للبنك المركزي هي سنة الدولة المالية.

مادة ٤٧ (٢٢)

تحدد أسس تقييم موجودات البنك المركزي بمرسوم.

مادة ٤٨ (٢٣)

يقيد البنك المركزي في حساب خاص الأرباح التي يحققها والخسائر التي يتكبدها من جراء تغيير سعر صرف العملة الكويتية، أو أية عملة أجنبية، أو بسبب تغيير قيمة الذهب بالنسبة للعملة الكويتية، وكذلك الأرباح الناجمة عن سحب أوراق النقد أو المسكوكات بموجب أحكام المادتين (١٠) و (١١) من هذا القانون. ولا تدرج الأرصدة الدائنة لهذا الحساب في حساب أرباح وخسائر البنك، أما الأرصدة المدينة فتوفي بها الحكومة إلا إذا قرر مجلس الادارة خلاف ذلك.

مادة ٤٩

يُعهَد بمراقبة حسابات البنك المركزي إلى مراقب أو أكثر يتولى مجلس الوزراء اختيارهم وتحديد أتعابهم بناء على اقتراح وزير المالية.

مادة ٥٠ (٢٤)

يقدم محافظ البنك المركزي إلى وزير المالية:

أ – بيانا شهريا عن موجودات البنك ومطلوباته، وينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية.

ب – تقريراً سنوياً عن أعمال البنك وميزانيته وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية، ولمحة عامة عن الشؤون النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية.

ويجب أن يقدم هذا التقرير خلال أربعة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية.

جـ – تقريرا عن الأحداث التي تطرأ على الوضع النقدي أو المالي وأسبابها ونتائجها واقتراحات معالجتها.

أحكام عامة

مادة ٥١

يُعفى البنك المركزي من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية بكافة أنوعها سواء أكانت مقررة لمصلحة خزينة الدولة أم البلديات أم أية هيئة أو مؤسسة عامة.

(٢٠) عدلت الفقرة (أ) من المادة (٤٢) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٢١) عدلت الفقرات (و)، (ز)، (ح) من المادة (٤٣) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٢٢) عدل نص المادة (٤٧) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٢٣) عدل نص المادة (٤٨) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٢٤) عدل نص المادة (٥٠) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

كما يُعفى البنك من دفع الرسوم القضائية والأمانات والكفالات مقدما، وتؤجل تسويتها إلى بعد الفصل في الخصومة.

مادة ٥٢

يكون لديون البنك المركزي ما لديون الحكومة من امتياز على أموال مدينيها، ويتم تحصيلها بنفس الطرق المقررة لتحصيل أموال الدولة.

مادة ٥٣

لا يجوز تصفية البنك المركزي إلا بقانون يحدد إجراءات التصفية ومواعيدها.

الباب الثالث [٢٥]
تنظيم المهنة المصرفية
القسم الأول [٢٦]
تأسيس البنوك

مادة ٥٤ [٢٧]

البنوك هي المؤسسات التي يكون عملها الأساسي والذي تمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية، كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض والسلف وإصدار الشيكات وقبضها وطرح القروض العامة أو الخاصة والمتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة، وغير ذلك من عمليات الائتمان أو ما نص قانون التجارة أو قضي العرف باعتباره من أعمال البنوك. وتعتبر فروع أي بنك عامل في دولة الكويت كبنك واحد في تطبيق أحكام هذا القانون، ما لم يكن هناك نص مخالف.

مادة ٥٥ [٢٨]

لا تسري أحكام هذا الباب على:

أ - مؤسسات الائتمان العامة التي تنشأ بقانون.

ب - المؤسسات والشركات المالية والاستثمارية ولو سمح لها نظامها الأساسي بقبول الودائع وإجراء العمليات الاستثمارية وبعض الأعمال المصرفية.

جـ - الشركات العقارية التي تقوم بتقسيم الأراضي أو بانشاء المباني وبيعها بالأجل.

ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزي -بعد موافقة وزير المالية- أن يخضع المؤسسات والشركات الوارد ذكرها في هذه المادة، أو بعضها لكل أو لبعض أحكام هذا الباب أو لأية قواعد خاصة بالرقابة تتمشى مع طبيعة نشاط هذه المؤسسات والشركات يضعها مجلس إدارة البنك المركزي.

ويجب أخذ رأي البنك المركزي في شأن عقود التأسيس والنظم الأساسية للشركات المالية والاستثمارية أو ما يطرأ على تلك العقود والنظم من تعديلات، وذلك للتأكد من الجدوى الاقتصادية لقيام هذه الشركات.

مادة ٥٦ [٢٩]

١ - مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، لا يجوز أن يمارس المهنة المصرفية إلا مؤسسات متخذة شكل شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام.

٢ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء أن يستثنى من حكم الفقرة السابقة الشركات المساهمة التي تشترك الحكومة في تأسيسها وكذلك فروع البنوك الأجنبية التي تساهم فيها حكومة الكويت أو المؤسسات المصرفية والمالية الكويتية، وذلك عند الاذن لهذه البنوك بافتتاح فروع لها في الكويت، وتعتبر الفروع في حكم البنك بالنسبة لكافة أحكام هذا القانون.

٣ - يجب عرض طلبات تأسيس البنوك - وقبل السير في اجراءات التأسيس- على مجلس إدارة البنك المركزي لتقرير التوصية اللازمة.

مادة ٥٧ [٣٠]

يجب ألا يقل رأس مال أي بنك عن ثلاثة ملايين دينار ويجب على فروع أي بنك أجنبي أن تثبت أنها خصصت مثل هذا المبلغ لعملياتها في الكويت.

مادة ٥٨

إذا نقص رأس مال البنك عن الحد الأدنى المنوه عنه في المادة السابقة وجب على البنك تغطية النقص خلال مدة يحددها البنك المركزي، بشرط أن لا تزيد على سنة وذلك من تاريخ إبلاغ البنك الذي نقص رأس ماله.

وللبنك المركزي وحده حق تقدير النقص الواقع في رأس المال.

القسم الثاني
تسجيل البنوك

مادة ٥٩ [٣١]

مع مراعاة أحكام قانون التجارة وقانون الشركات التجارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، لا يجوز لأية مؤسسة مصرفية أن تباشر أعمالها إلا بعد تسجيلها في سجل البنوك لدى البنك المركزي.

ولا يجوز لغير المؤسسات المسجلة في سجل البنوك أن تمارس المهنة المصرفية، أو أن تستعمل في عنوانها التجاري أو في نشراتها أو اعلاناتها تعبير بنك أو مصرف أو مصرفي أو صاحب مصرف، أو أية عبارة أخرى قد يؤدي استعمالها إلى تضليل الجمهور حول طبيعة المؤسسة.

ويجوز للبنك المركزي عند الحاجة -وبكافة الوسائل التي يراها مناسبة- التأكد من أن أية شركة معينة أو منشأة فردية لا تخالف أحكام الفقرة السابقة.

ومع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرتين الأولى والثانية بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتين وخمسة وعشرين دينارا أو باحدى هاتين العقوبتين، ويحكم باغلاق المحل الذي يزاول فيه النشاط المخالف عند العودة إلى مزاولة النشاط.

مادة ٦٠

يكون تسجيل البنوك أو رفض تسجيلها بقرار من وزير المالية بناء على توصية مجلس إدارة البنك المركزي.

ويصدر وزير المالية، بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزي، لائحة بنظام سجل البنوك مشتملة على قواعد وإجراءات ومواعيد القيد فيه وتعديل هذا القيد وشهره.

---

(٢٥) أعيد تنظيم الباب الثالث نظراً لكثرة التعديلات التي أدخلت على أحكام هذا الباب بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٢٦) يندرج تحت هذا القسم بموجب التعديل الجديد أحكام القسم الأول (مجال تطبيق هذا الباب) والقسم الثاني (رأس مال البنوك) من الباب الثالث قبل التعديل.

(٢٧) عدل نص المادة (٥٤) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٢٨) عدل نص المادة (٥٥) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧، ويلاحظ أن الفقرة الأخيرة قد أضيفت إلى النص بموجب هذا التعديل.

(٢٩) عدل نص المادة (٥٦) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧، ويلاحظ أن الفقرة الثالثة قد أضيفت إلى النص بموجب هذا التعديل.

(٣٠) عدل نص المادة (٥٧) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٣١) عدل نص المادة (٥٩) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

مادة ٦١[٣٢]

١ - يجب على البنوك المسجلة أن تخطر البنك المركزي بأي تعديل تنوي إجراءه في عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي. فاذا وافق البنك المركزي على إجراء هذا التعديل مبدئيا، يسار في اتخاذ الاجراءات اللازمة لاتمامه طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية.

ولا يجوز أن يعمل بهذه التعديلات إلا بعد التأشير بها في سجل البنوك.

٢ - أما البيانات الأخرى الخاضعة للقيد في السجل والتي لا تنطوي على تعديل لعقد التأسيس أو النظام الأساسي، فتكفي موافقة محافظ البنك المركزي لتعديل القيود المتعلقة بها.

القسم الثالث

شطب البنوك من السجل وتصفيتها [٣٣]

مادة ٦٢ [٣٤]

مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية، لا يجوز لأي بنك أن يتوقف عن عملياته أو أن يندمج في بنك آخر إلا بترخيص سابق من وزير المالية، بناء على توصية مجلس إدارة البنك المركزي.

وعلى مجلس إدارة البنك المركزي التثبت من وفاء البنك في هذه الحالة بجميع التزاماته قبل عملائه ودائنيه، وفقاً لما يضعه من أحكام عامة في هذا الخصوص.

مادة ٦٣

١ - يجوز شطب البنك من سجل البنوك:

أ- بناء على طلبه.

ب - إذا لم يباشر أعماله خلال سنة اعتبارا من تاريخ تبليغه قرار تسجيله بسجل البنوك.

جـ - إذا أشهر إفلاسه.

د - إذا اندمج مع بنك آخر.

هـ - إذا توقف عن ممارسة نشاطه، أوتعرضت سيولته أو ملاءته للخطر.

و - إذا قام بعمل مخالف لأحكام هذا القانون.

٢ - لا يجوز اقتراح شطب أي بنك في الحالتين (هـ، و) سالفتي الذكر إلا بعد اخطاره بهذا الاقتراح ومنحه فرصة إبداء ملاحظاته عليه.

٣ - يصدر بالشطب قرار من وزير المالية بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزي، ويعتبر القرار نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة ٦٤ [٣٥]

يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي - قبل اقتراح شطب أي بنك تتعرض سيولته أو ملاءته للخطر من سجل البنوك - أن يتخذ كل أو بعض الاجراءات الآتية:

أ - منع البنك من القيام بعمليات معينة، أو وضع حدود على الأعمال التي يقوم بها البنك.

ب - تعيين مراقب مؤقت على البنك لمراقبة مدى تقدم البنك في نشاطه.

جـ - أن يتولى البنك المركزي إدارة البنك لفترة مناسبة يقرر بعدها إما قدرة البنك على الاستمرار في مباشرة نشاطه بنفسه، أو ضرورة شطب البنك من سجل البنوك وتصفيته وتكون مصروفات الادارة على حساب البنك المدار.

وفي جميع الحالات يجوز للبنك المركزي - إذا رأى في ذلك حماية لحقوق أصحاب الودائع- أن يطلب من المحكمة المختصة إصدار قرار بمنع اتخاذ أية اجراءات ضد البنك المعني، ووقف جميع الدعاوي المرفوعة ضده ويظل هذا القرار ساري المفعول لمدة سنة واحدة.

مادة ٦٥ [٣٦]

يُصفي حتما كل بنك يصدر قرار بشطبه من سجل البنوك ويضع مجلس إدارة البنك المركزي القواعد والاجراءات الخاصة بتصفية العمليات القائمة وقت صدور قرار الشطب.

القسم الرابع

المحظور على البنوك

مادة ٦٦

يحظر على البنوك

أ - أن تمارس التجارة أو الصناعة، أو تمتلك البضائع ما لم تكن قد تملكتها سدادا لدين لها على الغير، وعلى أن يقوم البنك ببيع البضائع خلال سنة من تاريخ تملكها.

ب - أن تشتري عقارات غير التي تحتاج إليها لممارسة أعمالها أو سكن موظفيها إلا أن تكون قد تملكتها سداداً لدين لها ويجب على البنك في هذه الحالة الأخيرة بيع هذه العقارات خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ويجوز إطالة هذه المدة بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي.

جـ - أن تمتلك أو تتعامل في أسهمها ما لم تكن قد آلت إليها ملكيتها وفاءً لدين على الغير، وعلى أن تقوم ببيع هذه الأسهم خلال سنتين من تاريخ تملكها.

مادة ٦٧

يجوز للبنوك:

أ - أن تشتري لحسابها الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود ٥٠٪ من أموالها الخاصة ولا يجوز تجاوز هذا الحد إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي.

ب - أن تمتلك الأسهم وسائر القيم المحفوظة لديها سدادا لدين مستحق لها. وعلى البنك في هذه الحالة تصفيتها خلال سنتين من تاريخ تملكها.

مادة ٦٨ [٣٧]

يشترط فيمن يكون عضواً في مجلس إدارة بنك، أو رئيسا للجهاز التنفيذي في بنك، أو نوابه أو مساعديه، ما يلي:

١ - أن لا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٢ - أن لا يكون قد أشهر إفلاسه.

٣ - أن لا يكون قد امتنع عن الدفع.

٤ - أن يكون حسن السمعة.

٥ - أن يكون لديه خبرة كافية في الشؤون المصرفية أو المالية أو الاقتصادية، وفقا للقواعد والضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس ادارة بنك الكويت المركزي.

٦ - أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو موظفا في بنك آخر من البنوك العاملة في دولة الكويت.

ويجب على رؤساء مجالس إدارة البنوك إخطار بنك الكويت

(٣٢) عدل نص المادة (٦١) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٣٣) عدل عنوان هذا القسم بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ وكان العنوان قبل التعديل «شطب البنوك».

(٣٤) عدل نص المادة (٦٢) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٣٥) أضيف نص هذه المادة بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٣٦) عدل نص المادة (٦٥) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٣٧) عدل نص المادة (٦٨) بموجب المرسوم بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ .

المركزي بأسماء المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك قبل ثلاثين يوما من التاريخ المقرر لانعقاد الجمعية العامة لانتخاب أعضاء مجلس الادارة، كما يجب إخطاره بأسماء المرشحين لشغل الوظائف المشار إليها في الفقرة السابقة.
ولمجلس إدارة بنك الكويت المركزي خلال واحد وعشرين يوما من اخطاره أن يعترض بقرار مسبب على أي من هؤلاء المرشحين لعدم توافر الشروط المطلوبة فيه.
ويترتب على هذا الاعتراض استبعاد المرشح لعضوية مجلس الادارة أو لشغل إحدى هذه الوظائف حسب الأحوال ولا يجوز أن يعرض على الجمعية العامة للبنك مرشح لم يخطر به بنك الكويت المركزي أو المرشح الذي اعترض عليه وفقاً لأحكام هذه المادة.

مادة ٦٩ (٣٨)

يحظر على البنوك أن تمنح بأي شكل من الأشكال قروضاً أوسلفا بالحساب الجاري أو تقدم كفالات لأعضاء مجلس إدارتها، إلا بترخيص مسبق من الجمعية العامة.
وتسري على هذه القروض والسلف والكفالات الشروط والقواعد التي يطبقها البنك بالنسبة للغير.
ولا يدخل في هذا الحظر فتح الاعتمادات المستندية.

مادة ٧٠

لا يجوز لأي بنك إصدار «شيكات المسافرين» إلا بعد ترخيص مسبق من البنك المركزي.

القسم الخامس
أحكام خاصة بالرقابة

مادة ٧١ (٣٩)

للبنك المركزي أن يزود البنوك بالتعليمات التي يراها ضرورية لتحقيق سياسته الائتمانية أو النقدية أو لتأمين سير العمل المصرفي على وجه سليم.

مادة ٧٢

يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي -كلما دعت الضرورة إلى ذلك- أن يضع القواعد والأحكام التي يجب على جميع البنوك الالتزام بها ضمانا لسيولتها وملاءتها، وعلى وجه الخصوص النسب الواجب توافرها بين العناصر الآتية:
أ - بين أموال البنك الخاصة من جهة ومقدار إلتزاماته تجاه الغير من جهة أخرى.
ب - بين أموال البنك السائلة من جهة ومجموعة تعهداته تحت الطلب أو لأجل.
جـ - بين أموال البنك الخاصة من جهة ومقدار تعهداته بالقبول والكفالات من جهة أخرى.
ويحدد البنك المركزي في تعليماته التي يصدرها ويبلغها للبنوك المقصود من عبارات «أموال البنك الخاصة» و «الأموال السائلة» و «التعهدات» وما إلى ذلك من العناصر.

مادة ٧٣

يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي بعد موافقة وزير المالية:
١ - أن يحدد للبنوك الحد الأقصى لقيمة عمليات الخصم أو القروض أو غيها من العمليات المصرفية التي يجوز لها القيام بها إعتباراً من تاريخ معين.
٢ - أن يعين للبنوك:
أ - الحد الأدنى الواجب على العملاء دفعه نقداً لتغطية عمليات فتح الاعتمادات المستندية.
ب - الحد الأقصى الجائز إقراضه لشخص واحد -طبيعياً كان أم اعتبارياً - بالنسبة إلى أموال البنك الخاصة.
جـ - الجزء من أموال البنك الذي يجب عليه ايداعه نقداً في البنك المركزي.
د - الجزء من أموال البنك الواجب استثماره في السوق المحلية.
هـ - سعر الفائدة التي تدفعها عن الودائع والأسعار العليا للفائدة والعمولات التي تتقاضاها من عملائها.

مادة ٧٤

لا يجوز أن يكون للقرارات التي يصدرها البنك المركزي تطبيقاً لأحكام المادتين السابقتين أي أثر رجعي، كما أنها لا تمنع من تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين البنوك وعملائها في وقت سابق على صدورها.

مادة ٧٥ (٤٠)

في حالة حدوث ظروف استثنائية تهدد انتظام أداء البنوك لأعماله، يجوز لمحافظ البنك المركزي - بعد موافقة وزير المالية- أن يصدر أمراً إلى البنوك باغلاق أبوابها مؤقتاً ووقف أعمالها وتعود البنوك إلى استئناف أعمالها بقرار يصدره محافظ البنك المركزي ويوافق عليها وزير المالية.

القسم السادس (٤١)
البنوك المتخصصة

مادة ٧٦

يقصد بالبنوك المتخصصة تلك البنوك التي يكون عملها الرئيسي تمويل قطاعات اقتصادية معينة مثل القطاع العقاري أو الصناعي أو الزراعي والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطها الأساسية.

مادة ٧٧

تخضع البنوك المتخصصة للأحكام الخاصة بتنظيم المهنة المصرفية، وذلك فيما لا يتعارض من هذه الأحكام من طبيعة نشاط البنوك المتخصصة.
ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يضع قواعد خاصة للرقابة على كل نوع من أنواع البنوك المتخصصة وتتناول هذه القواعد بوجه خاص ما يأتي:
أ - شروط قبول الودائع.
ب - الحد الأقصى لقيمة السندات التي يجوز لها إصدارها، وشروط الاصدار.
جـ - الشروط الخاصة بالقروض وغيرها من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك المتخصصة.
د - القواعد الخاصة بالاشتراك في تأسيس شركات أخرى أو شراء أسهمها.

القسم السابع (٤٢)
التفتيش على البنوك، والمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي

مادة ٧٨

أ- يقوم البنك المركزي - في أي وقت- بالتفتيش على البنوك، وعلى الشركات والمؤسسات المالية التي خضعت لرقابة البنك المركزي طبقا لأحكام هذا القانون.
ب - لموظفي البنك المركزي المخولين بالتفتيش الحق في الاطلاع على الحسابات والدفاتر والسجلات والمستندات وكافة الوثائق

(٣٨) عدل نص المادة (٦٩) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .
(٣٩) عدل نص المادة (٧١) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .
(٤٠) أضيف نص هذه المادة بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .
(٤١) أضيفت أحكام هذا القسم بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .
(٤٢) أضيفت أحكام هذا القسم بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

التي يرونها ضرورية لأعمال التفتيش، وأن يطلبوا من أي عضو مجلس إدارة أو أي موظف في البنك أو المؤسسة تقديم البيانات والادلاء بالمعلومات التي يرونها لازمة لأغراض التفتيش ويجري الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات في مقر البنك أو المؤسسة الحاصل عليها التفتيش.

جـ - يدون البنك المركزي تقريرا شاملا عن نتائج كل تفتيش يجريه على أي بنك أو مؤسسة ويتضمن التقرير توصيات بالاجراءات التي يراها البنك المركزي مفيدة في تصحيح الأوضاع غير السليمة التي يكون قد كشف عنها التفتيش ويرسل محافظ البنك المركزي نسخة من التقرير إلى رئيس مجلس الادارة أو المدير في البنك أو المؤسسة التي أجرى عليها التفتيش ولمحافظ البنك المركزي أن يحدد مهلة للبنك أو المؤسسة لازالة المخالفات وتصحيح الأوضاع غير السليمة التي كشف عنها التفتيش.

وتحدد بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي المواعيد الدورية للتفتيش وسائر اللوائح المنظمة لذلك.

مادة ٧٩

كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو موظف في البنك أو المؤسسة محل التفتيش يمتنع عن تقديم المعلومات والبيانات أو تقديم الدفاتر والسجلات والمستندات التي يطلبها المفتش لأغراض التفتيش، أو يقدم معلومات أو بيانات يعلم أنها غير صحيحة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتين وخمسة وعشرين دينارا أو باحدى هاتين العقوبتين، وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.

مادة ٨٠

على موظفي البنك المركزي المخولين بالتفتيش أن يحافظوا -أثناء عملهم وبعد تركهم للعمل- على سرية الحسابات والدفاتر والمستندات التي اطلعوا عليها بحكم عملهم، وأن لا يفشوا أية معلومات تتعلق بشؤون البنوك والمؤسسات التي قاموا بالتفتيش عليها، أو بشؤون عملائها، وذلك فيما عدا الأحوال التي يصرح فيها القانون بذلك.

ومع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتين وخمسة وعشرين دينارا، أو باحدى العقوبتين مع العزل من الوظيفة.

القسم الثامن
الحسابات والبيانات

مادة ٨١ [٤٣]

يجب على البنوك اتباع ما يلي:

أ - أن تنتهي سنتها المالية في الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل عام.

ب - أن تقدم للبنك المركزي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر.

ويجب على فروع البنوك الأجنبية التي يصرح بافتتاحها طبقا لنص المادة (٥٦) من هذا القانون، أن تمسك حسابات منفصلة لمجموع عملياتها في الكويت تشتمل على الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر.

مادة ٨٢

١ - للبنك المركزي أن يطلب من البنوك البيانات والكشوف والمعلومات الاحصائية التي يراها ضرورية لتنفيذ مهامه، وله أن يضع نظاماً لتجميع احصائيات الائتمان المصرفي على أساس دوري.

٢ - يحدد مجلس إدارة البنك المركزي طبيعة هذه البيانات والمعلومات والمهل الممنوحة لتقديمها.

٣ - يتعين على البنوك أن تقدم للبنك المركز كافة البيانات والمعلومات والاحصائيات التي يطلبها وفقاً للنظام الذي يضعه لذلك.

وتبقى كافة هذه المعلومات سرية، ما عدا نشر المعلومات الاحصائية بشكل مجمع.

مادة ٨٣ [٤٤]

يجوز للبنك المركزي أن ينشئ ما يسمى بنظام مركزية المخاطر من أجل مساعدة البنوك على تقييم المراكز المالية للأشخاص الذين يتقدمون إليها بطلبات للاقتراض، ومن أجل المساهمة في تحقيق رغبة البنك المركزي في الاطلاع المستمر على اتجاهات الائتمان المصرفي، والمساعدة في تطبيق نظام خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي.

ويضع مجلس إدارة البنك المركزي القواعد والاجراءات، ويحدد البيانات الخاصة بتطبيق هذا النظام.

ولا يجوز إفشاء البيانات والمعلومات المتحصلة من نظام مركزية المخاطر إلا للأشخاص الذين يلزم إخطارهم بهذه البيانات والمعلومات طبقاً لنظام العمل بهذا النظام.

ومع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف هذا الحظر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتين وخمسة وعشرين دينارا، أو باحدى هاتين العقوبتين مع العزل من الوظيفة في جميع الأحوال.

مادة ٨٤ [٤٥]

أ - على مراقب الحسابات أن يبين في تقريره السنوي القواعد والوسائل التي اعتمد عليها في التحقيق من وجود الأصول، وطرق تقويمها، وكيفية تقدير التعهدات القائمة.

ب- على مراقب الحسابات أن يوضح في تقريره ما إذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف أي حكم من أحكام قانون البنك المركزي وتنظيم المهنة المصرفية أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له وعليه أن يرسل صورة من هذا التقرير إلى محافظ البنك المركزي.

جـ - على مراقب الحسابات بناء على طلب البنك المركزي أن يوقع على أية بيانات أو معلومات حسابية يرسلها البنك الذي يقوم بمراجعة حساباته إلى البنك المركزي، وذلك بما يفيد صحة هذه البيانات والمعلومات.

د - لا يجوز لمراقب الحسابات أن يحصل على قروض -بضمان أو بغير ضمان- أو على كفالات من البنك الذي يراجع حساباته.

(٤٣) عدل نص المادة (٨١) بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٤٤) أضيف نص هذه المادة بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

(٤٥) أضيف نص هذه المادة بموجب المرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

القسم التاسع
الجزاءات الادارية

مادة ٨٥

١ - إذا خالف أحد البنوك أحكام نظامه الأساسي، أو أحكام هذا القانون أو التدابير التي يفرضها البنك المركزي تنفيذاً لأحكام هذا القانون، أو لم يقدم الوثائق والبيانات والمعلومات المفروض عليه تقديمها، أو قدم بيانات غير مطابقة للحقيقة، جاز أن تفرض عليه الجزاءات التالية:

أ- التنبيه.

ب - تخفيض تسهيلات التسليف الممنوحة له أو تعليقها.

جـ - منعه من القيام ببعض العمليات أو فرض أية تحديدات أخرى في ممارسة المهنة.

د - تعيين مراقب مؤقت لمتابعة سير أعماله.

هـ - شطبه من سجل البنوك.

٢ - تفرض الجزاءات المنصوص عليها في البندين (أ)، (ب) بقرار من المحافظ، أما سائر الجزاءات فتفرض بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي، كل ذلك بعد سماع إيضاحات البنك ذي الشأن، ويشترط لنفاذ الجزاءات المنصوص عليها في البنود (جـ)، (د)، (هـ) موافقة وزير المالية عليها.

القسم العاشر
البنوك الإسلامية (*)

مادة ٨٦

البنوك الإسلامية هي البنوك التي تزاول أعمال المهنة المصرفية وما ينص عليه قانون التجارة أو يقضي العرف باعتباره من أعمال البنوك وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم بصفة معتادة بقبول الودائع بأنواعها سواء في شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو إدخار أو حسابات استثمار لآجال ولأغراض محددة أو غير محددة، وتزاول عمليات التمويل بآجالها المختلفة مستخدمة في ذلك صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة. كما تقدم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة لعملائها والمتعاملين معها، وتباشر عمليات الاستثمار المباشر والمالي سواء لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك مع الغير بما في ذلك إنشاء الشركات أو المساهمة في الشركات القائمة أو تحت التأسيس التي تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن. وذلك كله وفقاً للأحكام الواردة في هذا القانون.

ويضع البنك المركزي الأسس والقواعد والضوابط التي تنظم نشاط فروع البنوك الإسلامية الأجنبية التي يصرح لها بالعمل في دولة الكويت. وتعتبر فروع أي بنك اسلامي أجنبي تعمل في دولة الكويت في حكم البنك الواحد بالنسبة لأحكام هذا القانون.

مادة ٨٧

استثناء من أحكام قانون الشركات التجارية بشأن تأسيس الشركات ومن الأحكام الخاصة برأس المال ونسب إكتتاب المؤسسين الواردة في هذا القانون بشأن البنوك الإسلامية يجوز للبنوك الكويتية المسجلة في سجل البنوك -بعد موافقة البنك المركزي- تأسيس شركات تابعة تزاول النشاط الذي تزاوله البنوك الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولأحكام هذا القانون وعلى ألا يزيد ما يؤسسه البنك الواحد في هذا الخصوص على شركة واحدة لها مقر واحد فقط، وألا يقل رأس مال الشركة عن خمسة عشر مليون دينار كويتي، وأن يكتتب البنك المؤسس بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس مال الشركة، وأن يحتفظ بهذه النسبة بعد التأسيس وفي كل وقت، وتطرح باقي الأسهم للاكتتاب العام. وإذا لم يغط المكتتبون كامل الأسهم المطروحة التزم البنك المؤسس بتغطية الجزء الباقي من رأس المال الذي لم يتم الاكتتاب به.

وفيما عدا ما ورد النص عليه في الفقرة السابقة من استثناء، تعتبر الشركة التابعة المشار إليها في تلك الفقرة والتي تزاول نشاطها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بنكاً إسلامياً مستقلاً في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون.

ولا يجوز للبنك أن يبيع أو أن يتنازل عن ملكية الشركة التابعة له أو عن جزء منها إلى أي طرف آخر.

مادة ٨٨

تقدم طلبات تأسيس البنوك الإسلامية، قبل السير في إجراءات التأسيس، إلى البنك المركزي، مرفقاً بها المستندات الآتية:

١ - بيان بأسماء المؤسسين وجنسياتهم وعناوينهم وحصة كل منهم في رأس المال.

٢ - مشروع عقد التأسيس والنظام الأساسي.

٣ - دراسة بالجدوى الاقتصادية لإنشاء البنك.

٤ - أي مستندات أخرى يطلبها البنك المركزي.

وتقدم إلى البنك المركزي طلبات تأسيس فروع للبنوك الاسلامية الأجنبية، مرفقاً بها المستندات الآتية:

١ - عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك صاحب الطلب.

٢ - دراسة بالجدوى الاقتصادية لإنشاء الفرع.

٣ - ما يفيد خضوع المركز الرئيسي للبنك الإسلامي الأجنبي لإشراف السلطة الرقابية للدولة التي يقع فيها هذا المركز، وموافقتها على إنشاء الفرع المطلوب.

٤ - أي مستندات أخرى يطلبها البنك المركزي.

وتعرض الطلبات على مجلس إدارة البنك المركزي لتقرير الموافقة المبدئية أو الرفض في شأن طلب إنشاء البنك أو فرع بنك إسلامي أجنبي.

ولا يجوز تحويل الرخصة الممنوحة لفروع البنوك الإسلامية الأجنبية إلى أي طرف آخر.

مادة ٨٩

يتم تسجيل البنوك الإسلامية في سجل خاص بالبنوك الإسلامية لدى البنك المركزي بناءً على طلب يقدم إلى البنك المركزي على النموذج المعد لذلك. ويكون التسجيل بقرار من وزير المالية بناءً على توصية مجلس إدارة البنك المركزي. ولا يجوز لهذه البنوك أن

(*) أضيف هذا القسم بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ .

تباشر أعمالها إلا بعد تسجيلها في ذلك السجل.
كما لا يجوز للبنوك الإسلامية أن تنشىء لها فروعاً في الداخل أو في الخارج إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي، وقيد تلك الفروع في سجل البنوك الإسلامية.
ويصدر وزير المالية بناءً على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزي لائحة بنظام سجل البنوك الإسلامية مشتملة على قواعد وإجراءات ومواعيد القيد فيه وتعديل هذا القيد وشهره.

مادة ٩٠

مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، يشترط لتسجيل البنوك الإسلامية في السجل ما يلي:
١ - أن يتخذ البنك شكل شركة مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة وزير المالية أن يستثنى من هذا الحكم فروع البنوك الإسلامية الأجنبية وذلك عند السماح لهذه البنوك بإنشاء فروع لها في دولة الكويت.
٢ - أن يوافق البنك المركزي على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

مادة ٩١

يشترط لتسجيل فروع البنوك الإسلامية الأجنبية في السجل، أن تقدم إلى البنك المركزي ما يلي:
أ - تعهداً من المركز الرئيسي للبنك الأجنبي بإلتزامه بأي حقوق مترتبة للمودعين والدائنين وكافة الالتزامات التي قد تستحق على الفرع.
ب - ما يفيد تحويل قيمة الحد الأدنى للمال المخصص لمباشرة نشاط الفرع في دولة الكويت والمقرر في هذا القانون.
ج - أي تعهدات أو وثائق أو مستندات أخرى يطلبها البنك المركزي.

مادة ٩٢

مع مراعاة أحكام المادة ٨٧ من هذا القانون، وأحكام القوانين المعمول بها، يجب ألا يقل رأس المال المدفوع لأي بنك إسلامي عن خمسة وسبعين مليون دينار كويتي. ويشترط ألا تقل النسبة التي يكتتب فيها المؤسسون في رأس مال البنك عن ١٠٪ وألا تزيد على ٢٠٪.

وبالنسبة لفروع البنوك الإسلامية الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص للفرع عن خمسة عشر مليون دينار كويتي. ويجوز بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي تعديل النسب الخاصة بإكتتاب المؤسسين وكذا زيادة مقدار المال المخصص للفرع عند الاقتضاء.
وإذا نقص رأس مال البنك أو المال المخصص لفرع البنك الإسلامي الأجنبي عن الحد الأدنى المطلوب نتيجة خسائر تشغيلية أو لأي أسباب أخرى، وجب على البنك تغطية هذا النقص خلال المدة التي يحددها البنك المركزي.

مادة ٩٣

تشكل في كل بنك إسلامي هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال البنك لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة تعينهم الجمعية العامة للبنك، ويجب النص في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجود هذه الهيئة وكيفية تشكيلها واختصاصاتها وأسلوب ممارستها لعملها.
وفي حالة وجود خلاف بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية حول الحكم الشرعي يجوز لمجلس إدارة البنك المعني إحالة الخلاف إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية التي تعتبر المرجع النهائي في هذا الشأن.
ويجب على الهيئة أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة للبنك يشتمل على رأيها في مدى مسايرة أعمال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية، وما قد يكون لديها من ملاحظات في هذا الخصوص، ويدرج هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للبنك.

مادة ٩٤

يجوز للبنك المركزي:
١ - أن يفتح حسابات بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية لدى البنوك الإسلامية.
٢ - أن يفتح حسابات لديه بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية للبنوك الإسلامية.
٣ - السماح للبنوك الإسلامية بالاشتراك في غرفة المقاصة..
ويتم مباشرة هذه الأعمال وفقاً للقواعد والأوضاع التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لما يقرره البنك المركزي.

مادة ٩٥

يجوز للبنك المركزي أن يجري العمليات الآتية:
١ - أن يقدم للبنوك الإسلامية في الحالات الاضطرارية تمويلا لمدة لا تجاوز ستة شهور بإستخدام الأدوات والأساليب التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وطبقاً للشروط والقواعد التي يقررها مجلس إدارة البنك المركزي.
ويجوز مد أجل التمويل المقدم لمدة لا تزيد على ستة أشهر أخرى.
٢ - أن يبيع ويشتري مع البنوك الإسلامية الأوراق المالية وغيرها من الأدوات التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
٣ - إصدار أدوات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، طبقاً للحدود والشروط التي يقررها مجلس إدارة البنك المركزي.
ويتم التعامل في هذه الأدوات بيعاً وشراءً مع البنوك الإسلامية وغيرها من الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

مادة ٩٦

تلتزم البنوك الإسلامية برد الودائع تحت الطلب كاملة لأصحابها عند طلبها ولا تتحمل هذه الودائع بأي خسائر.
ويشارك أصحاب الودائع الاستثمارية في الأرباح أو الخسائر التي تتحقق من النشاط بنسبة أموالهم المشاركة في الاستثمار ووفقا للعقود المبرمة معهم والأحكام الواردة في هذا القانون.

مادة ٩٧

يضع مجلس إدارة البنك المركزي القواعد والأحكام التي تتبع في الرقابة على البنوك الإسلامية في شأن سيولتها وملاءتها وانتظام العمل بها، وعلى وجه الخصوص:
أ - نظام للسيولة وتحديد عناصرها.
ب - معايير بشأن كفاية رأس المال من خلال تحديد نسبته إلى عناصر الأصول.

ج - قواعد حساب المخصصات الواجب توافرها لمواجهة مخاطر الأصول.

مادة ٩٨

يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يعين للبنوك الإسلامية، كل أو بعض، ما يلي:

١ - الحد الأقصى لقيمة العمليات المتعلقة بنشاط معين.

٢ - الحد الأقصى لمساهمة البنك في الشركات التي يقوم بتأسيسها أو يساهم في تأسيسها أو يتملك أسهماً فيها، والقواعد والشروط الواجب مراعاتها في هذا الشأن، وكذا الحد الأقصى لمساهمة البنك في مشروع واحد.

٣ - الحد الأقصى لمقدار التزام عميل واحد قبل البنك، مع مراعاة منح ميزة نسبية للشركات التابعة للبنك وفقاً للضوابط التي يضعها البنك المركزي.

٤ - حجم الأموال الواجب استثمارها في السوق المحلية.

٥ - الجزء من الأموال المودعة الذي يجب على البنك إيداعه نقداً لدى البنك المركزي.

٦ - القواعد والشروط التي يجب اتباعها في علاقة البنك بعملائه وبين عملائه ومساهميه.

مادة ٩٩

مع مراعاة أحكام المادتين ٩٧، ٩٨ من هذا القانون، يحظر على البنوك الإسلامية أن تمتلك أو تتعامل في قسائم أو مباني السكن الخاص داخل دولة الكويت فيما عدا:

١ - ما تمتلكه أو تتعامل فيه لأغراض تنفيذ عمليات التمويل التي تم أو يتم الاتفاق عليها مع العملاء وفقاً لأساليب وصيغ التمويل التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

٢ - ما تحتاج إليه لممارسة أعمالها أو سكن موظفيها أو الترفيه عنهم.

٣ - ما تؤول ملكيته إليها بسبب عدم وفاء الغير بإلتزاماته تجاهها على أن تقوم ببيعه خلال ثلاث سنوات من تاريخ الأيلولة يجوز مدها سنة واحدة عند الاقتضاء بموافقة البنك المركزي.

مادة ١٠٠

فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القسم تخضع البنوك الإسلامية لأحكام هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الباب الرابع
أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٠١

أ - اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام البابين الأول والثاني من هذا القانون، تعتبر أوراق النقد والمسكوكات الصادرة عن مجلس النقد الكويتي من مطلوبات البنك المركزي، كما تعتبر هذه الأوراق النقدية والمسكوكات، بالنسبة لجميع الأغراض، أوراق نقد ومسكوكات صادرة عن البنك المركزي.

ب - يتسلم البنك المركزي من مجلس النقد الكويتي جميع المخزونات من أوراق النقد والمسكوكات التي لم تطرح في التداول.

جـ - للبنك المركزي أن يطرح في التداول أوراق نقد مجلس النقد الكويتي ومسكوكاته كأنها من أوراق نقد البنك ومسكوكاته.

مادة ١٠٢

أ - اعتبارا من تاريخ العمل بالبابين الأول والثاني من هذا القانون، يحول مجلس النقد الكويتي إلى البنك المركزي موجودات من الذهب والعملات الأجنبية مساوية من حيث القيمة للمطلوبات النقدية التي يتسلمها البنك، فاذا لم تكن موجودات مجلس النقد الكويتي كافية لذلك الغرض تقوم الحكومة بتسديد العجز.

ب - إذا بقي لدى مجلس النقد الكويتي فائض بعد تسديد جميع الالتزامات المعلقة فيحول هذا الفائض إلى صندوق الاحتياطي العام المنصوص عليه في المادة (١٧) من هذا القانون.

جـ - يجري تقويم الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية التي تحول بموجب هذه المادة بالطريقة المقررة في المادة (٤٧) من هذا القانون.

مادة ١٠٣

استثناءً من أحكام المادة (٤٦) من هذا القانون تبدأ السنة المالية الأولى للبنك المركزي من تاريخ العمل بأحكام البابين الأول والثاني من هذا القانون، وتنتهي في نهاية السنة المالية، فاذا كانت هذه المدة أقل من ستة أشهر، فان التقارير السنوية التي يجب على المحافظ تقديمها بموجب أحكام المادة (٥٠) تقدم في نهاية السنة المالية التالية.

مادة ١٠٤

يلغى المرسوم الأميري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ بقانون النقد الكويتي والمراسيم المعدلة له من تاريخ العمل بأحكام البابين الأول والثاني من هذا القانون، ويصفى عندئذ مجلس النقد الكويتي بعد تقديمه كشوف حساباته وتقريره عن الفترة المحاسبية الأخيرة ووفائه بجميع التزاماته السابقة.

مادة ١٠٥

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

مادة ١٠٦

على الوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية، ويصدر مرسوم أميري بتحديد تاريخ العمل به كليا أو جزئياً.

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر في: ٤ ربيع ثاني ١٣٨٨هـ

الموافق: ٣٠ يونيو ١٩٦٨م